ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «45»
الخميس
12 مارس 2026م

https://decembernews.com

(إخوان السودان) داخل قائمة الإرهاب.. ترحيب إماراتي سعودي وسوداني شعبي واسع النطاق

سويسرا تتبرأ من اجتماع الإسلاميين بماليزيا والكتلة الديمقراطية تستخدم مشاركة الحركة الإسلامية «كمناورة»

تصاعد الخلافات بين إدارة البنك الزراعي ونقابة العاملين وتحذيرات من مخطط لتعديل قانون البنك بغرض تصفيته

قضايا 06 — أطفال الحرب المجهولون.. شيماء تاج السر

الرأي 07 — تفكيك إمبراطورية التمكين ومحاسبة صناع الحروب في السودان — صفـاء الزيـن

الرأي 07 — كيف أسقطت حرب السودان أقنعة «كهنة» الثقافة؟ — أنـس وردي

الرأي 08 — رأس الأفعى وأبعاد تصنيف إخوان السودان وانعكاساته — محمد الأمين عبد النبي

الرأي 09 — بيان بورتسودان: حين تدين خارجية الانقلاب حاضنتها السياسية — السفير/ عادل إبراهيم مصطفى

كتابات 10 — المبتسرون.. قراءة في الجرح الذي حملته أروى صالح وماتت به — إبراهيم برسي

متابعات 12/11 — توقيعات على دفتر الرحيل.. في وداع الأستاذ نور الدين مدني

الخارجية الأمريكية: الجماعة المشمولة بالتصنيف هي المؤلفة من الحركة الإسلامية وجناحها المسلح (البراء بن مالك)

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين الماضي التاسع من مارس إدراج تنظيم الإخوان المسلمين بالسودان «كياناً إرهابياً عالمياً مصنفاً تصنيفاً خاصاً» واعتزام تصنيفها منظمة إرهابية أجنبية اعتباراً من يوم الاثنين القادم 16 مارس الجاري.

وأوضحت الخارجية الأمريكية، في بيان نشرته عبر موقعها، أن جماعة الإخوان المسلمين المشمولة بالتصنيف هي «جماعة الإخوان المسلمين السودانية، المؤلفة من الحركة الإسلامية السودانية وجناحها المسلح – لواء البراء بن مالك – تستخدم العنف المفرط ضد المدنيين لتقويض جهود حل النزاع في السودان ونشر أيديولوجيتها الإسلاموية العنيفة»، وهو ما يعني شمول حزب المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته السياسية المختلفة وعلى رأسها الحركة الإسلامية السودانية التي يقودها على أحمد كرتي.

وأشار القرار إلى أن مقاتلي لواء البراء بن مالك التابع لجماعة الإخوان المسلمين السودانية نفذوا عمليات إعدام جماعية للمدنيين في المناطق التي سيطروا عليها، كما أعدموا مدنيين مراراً وتكراراً بإجراءات موجزة بناءً على العرق أو الأصل أو الانتماء المزعوم لجماعات المعارضة.

ورحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالقرار الأمريكي واعتبرته، في بيان أصدرته وزارة الخارجية، يعكس الجهد المستمر والمنهج الذي تقوم به الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترمب الهادف لإيقاف أعمال العنف المفرط ضد المدنيين وزعزعة الاستقرار الذي تمارسه جماعة الإخوان المسلمين في السودان لتقويض الجهود المبذولة لحل النزاع في السودان.

وفي سياق متصل أعلنت المملكة العربية السعودية ترحيبها بالقرار. وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، خلال مكالمة هاتفية مساء أمس الأربعاء مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، إن الرياض ترحب بالقرار الأمريكي القاضي بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية (فرع الإخوان المسلمين) منظمة إرهابية، مؤكداً دعم المملكة لأي خطوات تسهم في تعزيز أمن الدول العربية والحد من أنشطة الجماعات المتطرفة.

وسارع التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) وعدد من الجهات السياسية والحزبية وعلى رأسها أحزاب الأمة القومي والتجمع الاتحادي وحزب المؤتمر السوداني وحزب التحالف الوطني السوداني، بجانب القوى الموقعة على إعلان نيروبي، إلى إصدار بيانات رحبت بهذه القرار باعتباره سيسهم بشكل مباشر في إنهاء الحرب بالسودان.

ومن جانبهم أشار مراقبون لـ(ديسمبر) إلى أن المؤشرات العامة وتعليقات وتفاعلات السودانيين في منصات التواصل الاجتماعي المختلفة خاصة (فيسبوك) و(أكس) و(تيك توك) أظهرت تفاعلاً إيجابياً داعماً ومرحباً بالقرار. وأظهر استطلاع أجراه رئيس تحرير صحيفة (التيار) عثمان ميرغني في صفحاته بفيسبوك وأكس شارك فيه أكثر من 26 ألف شخص ترحيب 76% من العينة المستطلعة بفيسبوك بالقرار، مقابل 66% في المائة من العينة التي شملها الاستطلاع بمنصة أكس الذين قدر عدد المشاركين فيها بحوالي ألفي شخص.

ووجه مناصرون للجيش وسلطة بورتسودان انتقادات عنيفة لبيان وزارة خارجية سلطة بورتسودان الذي علق على القرار، لكون ذلك البيان «لم يرفض القرار بشكل صريح أو ضمني واكتفى بالمطالبة بتصنيف الدعم السريع مجموعة إرهابية». وقالت القيادية بالحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول ووزيرة الدولة بوزارة الإعلام والسفيرة السابقة سناء حمد العوض في صفحتها بفيسبوك تعليقاً على بيان خارجية سلطة بورتسودان: «اطّلعت على بيان وزارة الخارجية السودانية.. واحتراماً لهذه المؤسسة التي انتميت لها واحترمها لا أملك سوى ألا أعلّق».

تفاصيل ص (3) و(4).

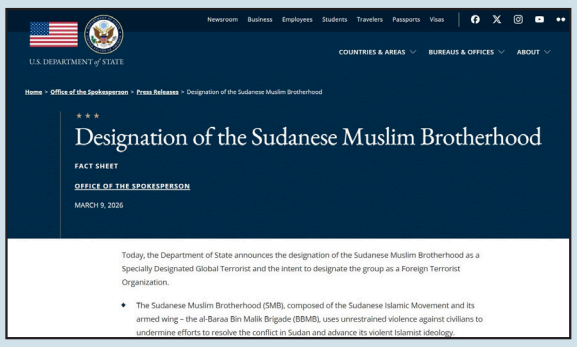

إعلان الخارجية الامريكية تصنيف الحركة الاسلامية والبراء بن مالك ضمن قوائم المجموعات الارهابية الامريكية

(بروميديشن) تكشف أن تنظيمها لاجتماعات الإسلاميين بماليزيا لا علاقة له بمنبر جنيف

جنيف: (ديسمبر)

استؤنفت في جنيف في الفترة من 4 وإلى 7 مارس 2026 اجتماعات اللجنة الاستشارية، في إطار اللقاءات التي تنظمها منظمة (بروميديشن) الفرنسية، بتمويل وإشراف من وزارة الخارجية السويسرية، للتقريب بين القوى المدنية السودانية، بهدف الوصول إلى موقف موحد من قضايا استعادة الحكم المدني والانتقال الديمقراطي في وقت قررت الاجتماعات إرجاء حسم القضايا المتعلقة بالوضعية المستقبلية لكل من الحركة الإسلامية وحلفاء الدعم السريع في تحالف «تأسيس» لعدم الوصول لاتفاق حول هذين الأمرين.

وشارك في الاجتماع عن تحالف (صمود) كل من الدكتور بكري الجاك وجعفر حسن ومستور أحمد وخالد جاويش، فيما مثلت الكتلة الديمقراطية بوفد ضم مبارك أردول وعلي ترايو والدكتور محمد زكريا ومعتز الفحل، كما شاركت في الاجتماع الدكتورة مريم الصادق المهدي والسفير نورالدين ساتي.

وشهد الاجتماع مواجهة بين وفدي الكتلة الديمقراطية و(صمود)، بسبب إصرار الأول على مشاركة الحركة الإسلامية في أي عملية سياسية مستقبلية تحدد أسس الانتقال المدني الديمقراطي، الأمر الذي قوبل بالرفض من وفد تحالف (صمود). ويرى المراقبون أن موقف الكتلة الديمقراطية موقف تكتيكي يستهدف مقايضة استبعاد الحركة الإسلامية باستبعاد أي مشاركة لتحالف (تأسيس) في منبر جنيف.

وفي رد على تساؤلات وفد (صمود)، تبرأت وزارة الخارجية السويسرية من أي مسؤولية عن ورشتي العمل اللتين نظمتهما منظمة (بروميديشن) في ماليزيا في أغسطس 2025 ويناير 2026 وبمشاركة عدد من المجموعات المتصارعة في داخل حزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية وواجهاتهما.

وكشف مصدر دبلوماسي لـ(ديسمبر) أن الخارجية السويسرية أبلغت الأطراف المشاركة في اجتماع جنيف أنها لم تكن طرفاً في أعمال ورشتي ماليزيا، وأن المسؤولية بشأنهما تتحملها منظمة (بروميديشن) التي بادرت بعقد الورشتين وتحديد الأطراف المشاركة فيهما.

من جانبها، أكدت منظمة (بروميديشن) أنها نظمت الورشتين في كوالالمبور بمبادرة منها وبغرض «قراءة لخارطة السياسية السودانية بصورة أفضل»، وأن لا علاقة للورشتين بمنبر جنيف، وأن التمويل للورشتين جاء من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأظهر الاجتماع للعلن تردد الاتحاد الإفريقي في التخلي عن دوره القيادي في العملية السياسية لصالح المجموعة «الخماسية» التي تضم بجانبه كلاً من الإيقاد والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. مثلما أظهر أيضاً خشية مصر من توسيع دور «الترويكا» في معالجة الأزمة السودانية عبر دفاع السفير ياسر سرور القوي عن مبادرة «الرباعية»

الجدير بالذكر أن الاجتماع حضره كل من السفير محمد بلعيش ممثلاً للاتحاد الإفريقي، السفير وولفرام فيتر، سفير الاتحاد الأوروبي لدى السودان، السفير ياسر سرور، مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون السودان، وممثلين عن بريطانيا والنرويج في إطار إعادة تنشيط دور الترويكا في الملف السوداني.

لـ(ديسمبر) كلمة طـالـع ص (3)

السودانيون قالوا كلمتهم

نقابة العاملين تمهل إدارة البنك الزراعي (72) ساعة للتراجع عن قراراتها وتلوح بالتصعيد

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلنت الهيئة الفرعية لنقابة العاملين بالبنك الزراعي رفضها القرار رقم (11) الصادر عن اللجنة الإدارية بالبنك والمتعلق بمنح العاملين غير المداومين إجازة بدون مرتب لمدة عام، ومنحت إدارة البنك مهلة (72) ساعة لإلغاء هذا القرار أو ستقوم الهيئة النقابية باتخاذ الإجراءات التصعيدية المكفولة بها بموجب قانون النقابات.

وطالب بيان الهيئة الفرعية لنقابة العاملين بالبنك، الذي اطلعت عليه (ديسمبر) والمؤرخ بالثامن من مارس الجاري، بإلغاء القرار رقم (11) وإزالة كل الآثار الإدارية والمالية المترتبة عليه وتحمل إدارة البنك المسؤولية القانونية والإدارية الكاملة عن أي أضرار أو تبعات تلحق بالعاملين نتيجة الإصرار على تطبيق تنفيذ هذا القرار المخالف للقانون، مع إصدار توضيح رسمي وعاجل من إدارة البنك يؤكد استمرار كافة حقوق العاملين دون انتقاص.

وأمهلت الهيئة الفرعية للعاملين إدارة البنك مهلة (72) ساعة للاستجابة لتلك المطالب، وأشارت في ذات الوقت لشروعها في حال عدم الاستجابة في تنفيذ برنامج تصعيدي نقابي مفتوح وفقاً لما يكفله القانون «والذي قد يشمل خطوات نقابية جماعية متدرجة دفاعاً عن حقوق العاملين»، طبقاً لما أورده البيان، داعية جميع فرعياتها لرفع درجة الاستعداد القصوى لقواعدها استعداداً للانخراط في برامج التصعيد النقابي في حال عدم استجابة إدارة البنك لهذه المطالب.

وفي سياق متصل حذّر مراقبون من تحركات خفية تسعى لتمرير تعديلات على قانون البنك الزراعي بعد إجازة الهيكل الجديد والتي تهدف لإفراغ البنك من دوره المتمثل في دعم القطاع الزراعي، والتخلص من البنك عبر خصخصته وبيعه للقطاع الخاص، منوهين إلى أن هذه الخطوة في حال حدوثها «ستكون آثارها كارثية ووخيمة على النشاط في القطاع الزراعي بالسودان الذي تعتمد عليه قطاعات واسعة من السودانيين في معاشهم واقتصادهم وتوفير الغذاء».

ونوه مراقبون إلى وجود مساعٍ سابقة لتعديل قانون البنك في فترات سابقة تمت مقاومتها ومناهضتها من قبل قيادات بالبنك ونقابة العاملين، معتبرين أن ذات المحاولات تتكرر الآن باستغلال الظروف الناتجة عن الحرب وضعف مؤسسات الدولة العامة وتنامي الفساد بشكل مؤسسي غير مسبوق.

مشيرين إلى أن هناك اتجاهاً لتعديل قانون البنك الزراعي بما في ذلك جعله مخصصاً وبيعه بما يجعله متوافقاً مع الهيكل الإداري الذي وضعته إدارة البنك الحالية التي أضافت قراراً إدارياً داخلياً بجعل الموظفين غير العاملين في إجازة مفتوحة بدون مرتب للعاملين غير المدومين تمهيداً للاستغناء عنهم.

أسبوع دامٍ بسبب المسيرات

عواصم: (ديسمبر)

شهد الأسبوع الجاري تصاعداً في الهجمات بالطائرات المسيرة التي استخدمها طرفا الحرب في السودان والتي أحدثت خسائر كبيرة وسط المدنيين.

وتسبب استهداف مسيرة تابعة للجيش في مقتل (52) من المدنيين معظمهم من النساء بجانب عدد من الرجال والأطفال كانوا في طريقهم لمدينة الفولة لتقديم واجب العزاء، في ما طالبت وزارة خارجية سلطة بورتسودان في بيان أصدرته يوم أمس الأربعاء المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية، باتخاذ موقف واضح وحازم بإدانة هجمات المسيرات التي شنها الدعم السريع بالمسيرات على مدن الأبيض وكوستي والدلنج وضمان تقديم مرتكبيها للمحاسبة.

من جانبه أدان التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) في بيان أصدرته اللجنة الإعلامية يوم أمس الأربعاء استمرار استهداف طرفي الحرب للمدنيين بهجمات المسيرات ومقتل أكثر من خمسين مواطناً بغرب كردفان، ودعت لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وحثت قيادتي الجيش والدعم السريع للالتزام والموافقة بالهدنة الإنسانية المقترحة من الآلية الرباعية لإيقاف معاناة السودانيين المستمرة لثلاثة أعوام.

أزمة وقود بسبب تصريحات وزراء

الخرطوم: (ديسمبر)

تسببت تصريحات منسوبة لوزيري الإعلام والنفط بسلطة بورتسودان حول موقف الإمداد النفطي في البلاد في أزمة وقود شديدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش خاصة العاصمة الخرطوم.

وأصدرت ولاية الخرطوم توجيهات لتدارك الأزمة بعد انتشار وزيادة صفوف السيارات أمام محطات الوقود عقب تصريحات وزير طاقة سلطة بورتسودان المهندس المعتصم إبراهيم في منبر وكالة السودان للأنباء الدوري يوم أمس الأول الثلاثاء الذي كشف فيه بأن الاحتياطي العام من البنزين يغطي 16 يوماً ومن الجازولين 21 يوماً ومن وقود الطائرات لمدة 17 يوماً.

ورغم محاولة وزير الإعلام خالد الإعيسر التقليل من آثار توقف حركة الملاحة بسبب الحرب بمنطقة الخليج لوجود بدائل أخرى لاستيراد احتياجات النفط السودانية، إلا أن وقائع الصادر تعكس ذلك تماماً، حيث يعتمد السودان بشكل أساسي على واردات النفط القادمة من الموانئ الخليجية، وهو ما يشير لإمكانية حدوث شح في الاحتياجات النفطية في حال انتهاء الاحتياطي الموجود الذي كشف عنه وزير الطاقة.

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
12 مارس 2026م
https://decembernews.com

تمخّض جبل (وعود جبريل) فولد فأراً

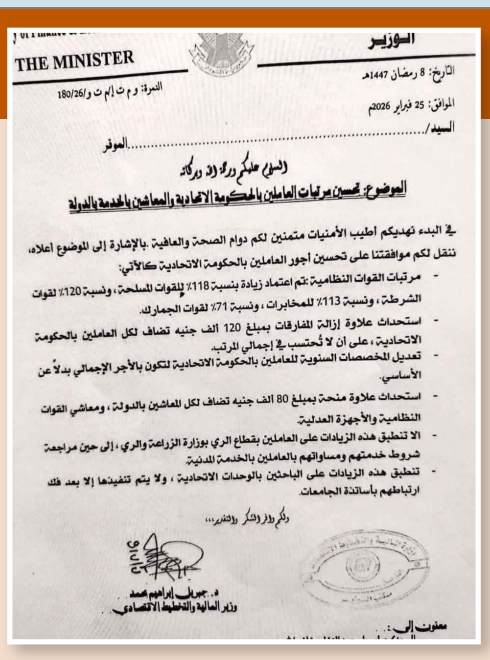
الوزير
THE MINISTER
التاريخ: 8 رمضان 1447هـ
الموافق: 25 فبراير 2026م
السيد/.....المحترم
الموضوع: تحسين مرتبات العاملين بالحكومة الاتحادية والمعاشيين بالخدمة بالدولة
في البدء نهديكم أطيب الأمنيات متمنين لكم دوام الصحة والعافية. بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ننقل لكم موافقتنا على تحسين أجور العاملين بالحكومة الاتحادية كالآتي:
- مرتبات القوات النظامية: تم اعتماد زيادة بنسبة 118٪ للقوات المسلحة، ونسبة 120٪ لقوات الشرطة، ونسبة 113٪ للمخابرات، ونسبة 71٪ لقوات الجمارك.
- استحداث علاوة إزالة المفارقات بمبلغ 120 ألف جنيه تضاف لكل العاملين بالحكومة الاتحادية، على أن لا تُحتسب في إجمالي المرتب.
- تعديل المخصصات السنوية للعاملين بالحكومة الاتحادية لتكون بالأجر الإجمالي بدلاً عن الأساسي.
- استحداث علاوة منحة بمبلغ 80 ألف جنيه تضاف لكل المعاشين بالدولة، ومعاشي القوات النظامية والأجهزة العدلية.
- لا تنطبق هذه الزيادات على العاملين بقطاع الري بوزارة الزراعة والري، إلى حين مراجعة شروط خدمتهم ومساواتهم بالعاملين بالخدمة المدنية.
- تنطبق هذه الزيادات على الباحثين بالوحدات الاتحادية، ولا يتم تنفيذها إلا بعد فك ارتباطهم بأساتذة الجامعات.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،
د. جبريل إبراهيم محمد
وزير المالية والتخطيط الاقتصادي
معنون إلى:

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين عن رفضها القاطع لمنشور الأجور الصادر عن وزارة المالية، جملةً وتفصيلاً، وجددت تمسكها الكامل بحقوق المعلمين في هيكل راتبي عادل ومحترم، يواكب الواقع الاقتصادي وذلك بزيادة الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 216 ألف جنيه، وزيادة العلاوات ذات القيم الثابتة، محمِّلة وزارة المالية والحكومة كامل المسؤولية عن حالة الاحتقان المتصاعدة وسط العاملين.

ووصفت اللجنة، في بيان صادر بتاريخ 7 مارس 2026، منشور الأجور الذي بشّر به وزير المالية طويلاً، بأنه لا يساوي الحبر الذي كُتب به. معتبرة أن الزيادة هزيلة لا علاقة لها بواقع الانهيار الاقتصادي ولا بكرامة العاملين، بل محاولة مكشوفة لامتصاص الغضب وتمرير الأمر الواقع.

وأضاف البيان أن المنشور كشف بوضوح عن نهج الحكومة في التعامل مع العاملين بالدولة والقائم على تمييز فاضح، وتنصّل متكرر، واستخفاف بعقول الناس.

وأوضحت لجنة المعلمين أن المنشور أقر مضاعفة مرتبات النظاميين بنسب مئوية (وهذا بالطبع حق مستحق)، وتُركت الخدمة المدنية لتتلقى ما يشبه الصدقة خارج هيكل المرتب فيما سُمِّي تجوزاً بـ«علاوة إزالة مفارقات» عبارة عن 120 ألف جنيه أي ما يعادل (30 دولاراً تقريباً) بما يشبه «عطية مزين»، وكأن العاملين في الدولة – ومن بينهم المعلمون – ليسوا أصحاب حق بل طالبي إحسان.

ونوه البيان إلى تجاهل المنشور للعاملين في الولايات بصورة متعمدة، عندما قصر الحديث على الوحدات الاتحادية، في محاولة للتنصل من المسؤولية وترك الأمر لتقديرات الولايات. ومعلوم أن أكثر من 99% من المعلمين يعملون في الولايات، ما يعني عملياً حرمانهم من هذه الزيادة (الزهيدة) أو تأجيلها إلى أجل غير معلوم.

واعتبرت لجنة المعلمين أن هذه السياسات تمثل رسالة خطيرة، مفادها أن الدولة تكافئ من يحمل السلاح، وتهمّش من يحمل القلم والكتاب، وهي رسالة تدفع المجتمع دفعاً نحو عسكرة الحياة وتدمير ما تبقى من الفضاء المدني.

ودعت لجنة المعلمين السودانيين عضويتها إلى الاستعداد لجولة جديدة من النضال المدني السلمي، دفاعاً عن كرامة المعلم وحقوقه المشروعة، فقد أثبتت التجربة أن الحقوق لا تُمنح بل تُنتزع، وأن قوة المعلم في وحدته وتنظيمه وإرادته.

اليونيسيف تنجح في الجمع بين أم وأبنائها الثلاثة في طويلة

طويلة: (ديسمبر)

نجح صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) في الجمع بين أم وأبنائها الثلاثة في معسكر للنازحين في محلية طويلة، بعد أن كانت قد فقدتهم أثناء هروبها من الفاشر بينما كانت تساعد والدتها المريضة في الخروج من المدينة. وتشير (اليونسيف) إلى أنه ومنذ تصاعد العنف في الفاشر في أواخر أكتوبر 2025، تم تسجيل أكثر من (650) طفلًا منفصلين عن عائلاتهم، وفرّ كثيرون في حالة من الفوضى برفقة غرباء، ووصل آخرون بمفردهم تماماً. وبفضل جهود اليونيسيف وشركائها تم لمّ شمل (280) طفلًا بأمان مع عائلاتهم، وذكرت أن نحو (400) طفل يعيشون حاليًا مع عائلات حاضنة في طويلة، حيث يتلقون الرعاية والحماية والدعم النفسي والاجتماعي.

النازحة فاطمة عيسى مع أطفالها بعد لمّ الشمل

وكانت المواطنة فاطمة عيسى، وهي من سكان الفاشر، قد فقدت أبناءها الثلاثة، التوائم (مكة ومدينة) وولدها ذا العامين (عادل)، وذلك في خضم الفوضى التي عمت المكان جراء موجة مفاجئة من قصف المسيرات على الفاشر ما أجبر العائلات على مغادرة المدينة. وهربت التوائم (مكة ومدينة) وأخوهم (عادل) مع والدتهما باتجاه أبواب المدينة، فيما بقيت جدتهما المسنة لضعف حركتها. وبين إنقاذ طفلتيها ودعم والدتها، اتخذت القرار المؤلم بدفع الفتاتين إلى الأمام، وحثتهما على التمسك ببعضهما قبل أن تعود لأخذ والدتها وتفقد أبنائها الثلاثة الذين واصلوا السير على الأقدام حتى طويلة لوحدهم، بعد رحلة قاسية وشاقة تبادلت فيها التوائم حمل شقيقهما الصغير.

وعندما وصلت فاطمة إلى طويلة، بحثت عن أطفالها، وبفضل جهود العاملين في اليونيسيف تمكنت من لم شملها بأبنائها بعد فقدان الأمل. وتقول فاطمة والدموع تملأ عينيها وهي تستذكر تلك اللحظة: «عندما رأيت أطفالي، لم أصدق عيني. كانوا خائفين ومرتبكين للغاية. لم أتخيل أنني سأراهم مجدداً».

وأشاد الناطق باسم تنسيقية النازحين آدم رجال بجهود اليونيسيف في العمل على لم شمل الأسر، وأشار في حديث خاص لـ(ديسمبر) إلى أن الحرب في دارفور أفرزت واقعاً سيئاً جداً، وأضاف أن النساء والأطفال أكثر الشرائح التي دفعت ثمناً لهذه الحرب وأكثرهم تأثراً، مبيناً أن الأطفال فقدوا مستقبلهم في التعليم.

وقال آدم رجال إن التنسيقية تعمل مع غرفة الطوارئ في طويلة وجبل مرة لمعالجة الآثار النفسية للأسر بعد لم الشمل، وأشار إلى أن هؤلاء الأطفال في أمسّ الحاجة للوقوف بجانبهم خاصة مع الأوضاع النفسية التي يعيشونها، فضلاً عن تخفيض الحصص الغذائية والواقع المرير في معسكرات النزوح.

طرفا الحرب يواصلان استهداف الصحفيين

الخرطوم: (ديسمبر)

أعربت نقابة الصحفيين السودانيين عن قلقها البالغ إزاء استمرار حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي يتعرّض لها الصحفيون في العاصمة وإقليم دارفور وولاية سنار. ودعت المنظمات المعنية بحرية الصحافة، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى الضغط لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وأكدت النقابة، في بيان بتاريخ 7 مارس 2026، أنها سجلت ثلاث حالات اختفاء قسري، وثلاث حالات اعتقال، تطاول أمد بعضها ليصل إلى عام كامل ما يعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي يُعدّ السودان طرفًا موقّعًا عليها.

وأشار البيان إلى أن 3 من الصحفيين (أشرف الحبر وعصام محمد هارون ومصعب الهادي) مختفون قسريا منذ فترات متفاوتة، ولا تتوفر معلومات حول الجهة التي قامت بإخفائهم، فيما لا يزال 3 من الصحفيين معتقلين وهم عبدالعزيز محمد صالح عرجة (معتقل لدى القوات المسلحة) ومصطفى فضل المولى (أبو قوتة) ومعمر إبراهيم (معتقلان لدى قوات الدعم السريع).

وطالبت النقابة بالتحقيق الفوري والكشف عن أماكن احتجاز الصحفيين والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين، وضمان سلامتهم الجسدية والنفسية.

وأكد البيان أن الصحفيين ليسوا طرفًا في النزاع، وأن أي اعتقال أو اختفاء قسري يمثّل انتهاكًا للقانون الدولي وتهديدًا لحرية الصحافة وسلامة الإعلاميين.

أكثر من (10) آلاف لاجئ سوداني يعانون من انعدام الأمن بجوبا

معسكر اللاجئين في جوبا

جوبا: (ديسمبر)

يعاني أكثر من (10) آلاف لاجئ سوداني بمعسكر قروم بجنوب السودان من عدم توفر الأمن، إضافة إلى النقص الحاد في الغذاء والمياه الصالحة للشرب والخدمات الأساسية من صحة وتعليم. ويقع معسكر قروم على بُعد (26) كيلومتر في الاتجاه الغربي من وسط مدينة جوبا في ولاية الاستوائية الوسطى.

وكشف مصدر من اللاجئين، فضَّل حجب اسمه لدواعٍ أمنية، عن ضعف كبير في الخدماتُ الصحية المقدمة داخل المعسكر. وأشار في حديث خاص لـ(ديسمبر) إلى وجود مركز صحي واحد فقط صغير المساحة يقوم بخدمات طبية لأكثر من (10) آلاف لاجئ، مبيناً أن الكثير من المرضى لا يستطيعون الحصول على العلاج، حيث يكتفي المركز الصحي بعلاج عدد محدود جدا في اليوم، فضلاً عن عدم توفر الأدوية في ظل بيئة صحية بالغة الخطورة نتيجة عدم نظافة المنطقة من الحشائش التي تغلق الطرق داخل المخيمات، مع وجود مهددات أمنية خاصة أن المعسكر بلا سور.

وفيما يتعلق بالتعليم يشير المصدر إلى وجود مدرسة واحدة فقط تستوعب أكثر من (6) آلاف تلميذ وتلميذة مما يجعل الفصول مكتظة بالتلاميذ، مضيفاً أن هذا الوضع يؤثر على استيعاب التلاميذ، بالإضافة إلى نقص حاد في عدد المعلمين، مشدداً على ضرورة تشييد فصول إضافية لحل مشكلة الاكتظاظ وزيادة عدد المعلمين.

وذكر المصدر أن معسكر قروم يعاني كذلك من عدم وجود مياه صالحة للشرب، موضحاً أن المياه الموجودة لا تصلح للشرب بسبب الملوحة العالية جداً وتحتاج إلى معالجة.

وتشير (ديسمبر) إلى أن معسكر قروم للاجئين أنشئ في العام 2010م لاستيعاب اللاجئين الإثيوبيين، ثم توسع في العام 2023م لاستقبال اللاجئين السودانيين الفارين من حرب 15 أبريل.

يسرا الباقر تتوج أفضل صحفية تلفزيونية لهذا العام

لندن: (ديسمبر)

في تتويج للصحافة السودانية على الساحة الدولية، فازت المراسلة الأفريقية لشبكة «سكاي نيوز» البريطانية، يسرا الباقر، بلقب «أفضل صحفية تلفزيونية لهذا العام» في حفل توزيع جوائز الجمعية الملكية للصحافة التلفزيونية (RTS)، الذي أقيم بالعاصمة البريطانية لندن في الرابع من مارس 2026.

لم تكن الجائزة مجرد تتويج مهني لمسيرة يسرا، بل جاءت اعترافاً بتغطيتها الاستثنائية والمؤثرة للحرب الدائرة في السودان، والتي أشادت بها لجنة التحكيم واصفة إياها بأنها «مزيج فريد من التاريخ الشخصي والخبرة المهنية»، ما أتاح رؤية عميقة لمعاناة المدنيين في صراع «لم يُحظَ بعناوين رئيسية كافية».

وفي أول تعليق لها بعد تسلم الجائزة، قالت يسرا الباقر في تصريحات صحفية: «إنني أشعر بشرف عظيم لاختياري كأفضل صحفية تلفزيونية لهذا العام. إنه فوز للسودان». وأضافت برسالة مؤثرة: «بعدما يقرب من ثلاثة أعوام، لا يزال السودان يشهد أكبر أزمة نزوح وأشد كارثة إنسانية في العالم. صراع وحشي على السلطة وتدخل أجنبي غذّى هذه الحرب، تاركين المدنيين محاصرين بينما تتعرض مدنهم للدمار».

ولم تخفِ يسرا البعد الشخصي المؤلم في تغطيتها، حيث كشفت أن حصار الخرطوم، مسقط رأسها، وتدمير منزل عائلتها، جعلاها تدرك «واقع هذه الحرب بشكل شخصي ومؤلم»، مشيرة إلى أن ذلك كان تذكيراً دائماً «بما هو على المحك في القصص التي أرويها». وأكدت أن هدفها من خلال عملها هو «كسر الصور النمطية الضيقة لإفريقيا وإبراز القصص الإنسانية التي يغفل عنها الإعلام العالمي».

ويُذكر أن يسرا تنحدر من أسرة صحفية عريقة، فهي الشقيقة الصغرى لنعمة الباقر، كبيرة المراسلين في شبكة CNN، وابنة الصحفي الباقر محمد عبد الله، لتواصل بذلك مسيرة عائلية حافلة بالعطاء في مجال الإعلام.

هل أطاح عقد صيانة كوبري الحلفايا بجابر من رئاسة لجنة تهيئة (الخرطوم)؟!

الخرطوم: (ديسمبر)

ترأس رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس اجتماع اللجنة العليا لتهيئة البيئة المناسبة لعودة المواطنين لولاية الخرطوم، والذي عُقد يوم أمس الأول الثلاثاء بالخرطوم، وسجل الاجتماع صوت شكر لعضو مجلس سيادة سلطة بورتسودان الفريق بحري إبراهيم جابر، لقيادته اللجنة في ظروف استثنائية، وهو ما فهم منه إعلان إنهاء رئاسته للجنة وانتقالها إلى إدريس.

وجاء هذا بمثابة إعلان رسمي لإعفاء جابر من رئاسة اللجنة ونقل رئاستها إلى إدريس، والتي شهدت تنازعاً ما بين الأول من جهة ومجلس وزراء سلطة بورتسودان من جهة ثانية، وبلغت ذروتها بإصدار وزيرة شؤون مجلس وزراء سلطة بورتسودان لمياء عبدالغفار توجيهاً للوزراء بعدم المشاركة في أعمال اللجنة، راجت بعدها أنباء عن إصدار قائد الجيش قراراً يقضي بحل اللجنة وأيلولة مهامها لحكومة السلطة برئاسة إدريس.

لاحقاً عقد جابر مؤتمراً صحفياً نفى فيه صدور قرار بحل اللجنة، مقراً في ذات الوقت بتجميد أعمالها بسبب صدور قرار يمنع الوزراء من حضورها، ليعلن اعتزامهم تسليم أعمال ومهام اللجنة للحكومة التي يترأسها إدريس.

والتأم لقاء جمع بين جابر وإدريس قبل أسبوعين بمكتب الأول، لفت نظر المراقبين تكالب إدريس الشديد في مصافحة الأول عند دخوله إلى مكتبه، في وقت أشارت فيه تكهنات إلى أن اللقاء هدف لرأب الصدع بين الرجلين، خاصة بعد تصاعد الخلافات عقب تجميد عمل اللجنة بعد امتناع الوزراء عن الحضور والمشاركة في أعمال اللجنة.

وأصدر قائد الجيش في 12 يوليو الماضي القرار رقم (153) القاضي بتكوين اللجنة العليا لتهيئة البيئة المناسبة لعودة المواطنين إلى ولاية الخرطوم. ونص القرار على تكوينها من (31) عضواً برئاسة جابر، وينوب عنه عضو مجلس السيادة للسلطة عبدالله يحيى، وضمت أيضاً عضوة المجلس السيادي للسلطة -المستقيلة لاحقاً- سلمى عبدالجبار المبارك، في ما شغل رئيس وزراء حكومة السلطة عضوية اللجنة مع عدد من الوزراء، وهو ما كان يمثل تغولاً على مهام الحكومة التنفيذية.

إدريس يترأس اجتماع لجنة تهيئة عودة المواطنين للخرطوم يوم امس الأول الثلاثاء

وتزايدت حدة التباينات عقب عدد من التجاوزات المرتبطة بتعاقدات اتهمت اللجنة التي يترأسها جابر بإبرامها مع جهات في مجال صيانة البنية التحتية وإعادة الإعمار لعدد من المرافق بشكل مجهول التفاصيل، مثلت الوقائع الخاصة بإجراءات صيانة جسر كوبري الحلفايا الرابط بين أم درمان والخرطوم بحري بقيمة 11 مليون دولار آخرها، والذي شارك فيه جابر بحضور حفل توقيع العقد مع شركة (IBC) دون عطاء أو مناقصات.

واتضح لاحقاً أن نجل صاحب الشركة إبراهيم بلة المكاوي هو ممن تم إبعادهم من المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية بسبب علاقته التي ربطته بتنظيم القاعدة أسامة بن لادن، كما أن نجله (محمد) الموقّع على العقد هو صهر علي عثمان محمد طه، القيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول، وأحد الهاربين من السجون بعد الحرب.

وأثار المؤتمر الصحفي، الذي عقده وكيل وزارة البنى التحتية مجدي محمد عبداللطيف ومدير الهيئة القومية للطرق والجسور المهندس أحمد عثمان الشيخ، أن إسناد صيانة جسر الحلفايا وشمبات تم لشركتين بجانب شركة استشارية بالترشيح دون عطاءات أو مناقصات.

وفي سياق متصل أشار مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) إلى أن التداعيات المرتبطة بالصراع على التعاقدات والحصول على أموال تهيئة ولاية الخرطوم، التي وفّرتها جهات إقليمية داعمة للجيش، هي أحد أسباب الحرب الخفية والصراع الذي أدى لإبعاد جابر وإزاحته من موقعه، منوهين إلى أن الملابسات المرتبطة بكشف تفاصيل عقد صيانة جسر الحلفايا والكشف عن هوية مالكي شركة (IBC) هو جزء من تلك الصراعات التي أدت في خاتمة المطاف لتهيئة الأجواء لصالح إبعاد جابر من موقعه، متوقعين أن يستمر الصراع بذات الوتيرة في ظل اللجنة الحالية التي يرأسها إدريس والمجموعة الوزارية العاملة معه.

ترحيب بتضمين «إخوان السودان» بقوائم (الإرهاب).. ومساندين للجيش ينتقدون بيان (الخارجية)

عواصم: (ديسمبر)

أظهرت مؤشرات عامة في منصات التواصل الاجتماعي وجود ارتياح وترحيب بقرار وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف كيانات الإخوان المسلمين بالسودان ضمن قائمة المجموعات الإرهابية، في ذات الوقت الذي يحاول فيه مناصرون للجيش أو منسوبون لحزب المؤتمر الوطني المحلول «التقليل من الإجراء». وشن بعضهم انتقادات شديدة على بيان وزارة الخارجية الذي لم «يعلن رفض هذا القرار واكتفى بالمطالبة بتضمين الدعم السريع ضمن المجموعات الإرهابية».

واعتبر سودانيون، في العديد من التعليقات على منصات التواصل الاجتماعي، القرار الأمريكي بتصنيف المجموعات المرتبطة بالإخوان المسلمين في السودان المنخرطة في الحرب وعلى رأسها مليشيا البراء بن مالك، التابعة لعناصر حزب المؤتمر الوطني المحلول، التي ارتكبت جرائم حرب وإعدامات جماعية في حق مدنيين صنف جزء منهم باعتبارهم ثواراً مساندين لثورة ديسمبر المجيدة «بأنها لحظة مهمة وتاريخية ومفصلية، وتصب لصالح تأكيد حتمية الانتقال لحكم مدني ديمقراطي».

وأظهر استبيان للرأي أجراه رئيس تحرير صحيفة (التيار) عثمان ميرغني على صفحته بمنصة (فيسبوك) وحسابه على منصة (أكس) اعتبر 69,5% من المشاركين فيه من جملة 26000 مشارك القرار إيجابياً، بينما اعتبر ثلث المشاركين في هذا الاستبيان قرار التصنيف سلبياً.

في سياق متصل تركزت تعليقات المجموعات المساندة للحرب مع الجيش على اعتبار أن القرار المذكور يقتصر على

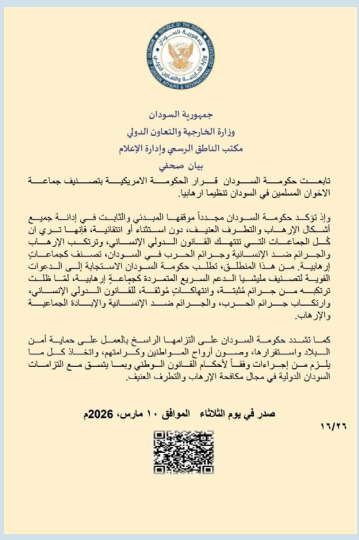
جمهورية السودان
وزارة الخارجية والتعاون الدولي
مكتب الناطق الرسمي وادارة الإعلام
بيان صحفي
تابعت حكومة السودان قرار الحكومة الامريكية بتصنيف جماعة الاخوان المسلمين في السودان تنظيما ارهابيا.
وإذ تؤكد حكومة السودان مجدداً موقفها المبدئي والثابت في إدانة جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف، دون استثناء أو انتقائية، فإنها ترى ان كل الجماعات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، وترتكب الإرهاب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في السودان، تصنف كجماعات إرهابية. من هذا المنطلق، تطلب حكومة السودان الاستجابة إلى الدعوات القوية لتصنيف مليشيا الدعم السريع المتمردة كجماعة إرهابية، لما ظلت ترتكبه من جرائم مُثبتة، وانتهاكات موثقة، للقانون الدولي الإنساني، وارتكاب جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والإرهاب.
كما تشدد حكومة السودان على التزامها الراسخ بالعمل على حماية أمن البلاد واستقرارها، وصون أرواح المواطنين وكرامتهم، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وفقاً لأحكام القانون الوطني وبما يتسق مع التزامات السودان الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.
صدر في يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مارس، 2026م
١٦/٢٦
صورة ضوئية لبيان خارجية سلطة بورتسودان حول القرار الامريكي بتصنيف (أخوان السودان)

حركة الإخوان المسلمين «وهو تعريف لا يشمل حزب المؤتمر الوطني المحلول»، فيما ذهبت مجموعة ثانية للقول إن القرار «يشمل كل المجموعات الإسلامية بغض النظر عن موقفها من الحرب، بما في ذلك فصيل حزب المؤتمر الشعبي بقيادة أمينه العام دكتور علي الحاج الرافض للحرب»، مع وجود فئة ثالثة دعت لإدراج الدعم السريع ضمن التنظيمات والتشكيلات الإرهابية من قبل الإدارة الأمريكية. إلا أن تلك الآراء، خاصة التي حاولت تفسير القرار باعتباره لا يعني الحزب المحلول، حظيت بتفنيد استند بشكل أساسي لتضمين مليشيات البراء بن مالك والتي تتبع سياسياً للحزب المحلول، «وهو ما يجعله فعلياً مشمولاً ضمن هذه الإجراءات».

ووجه مساندون للجيش انتقادات شديدة اللهجة لبيان وزارة خارجية سلطة بورتسودان تعليقاً على قرار التصنيف، حيث ركز البيان موقفه على دعوة الخارجية الأمريكية لتصنيف الدعم السريع ضمن قوائم الإرهاب دون إعلان موقف رافض لهذا الإجراء، سواء كان بشكل مباشر أو بشكل ضمني.

ونشر رئيس تحرير صحيفة (السوداني) عطاف محمد مختار في صفحته على منصة (أكس) تعليقاً على البيان بقوله: «بيان الخارجية فضيحة بمعنى الكلمة، يبيع سيادة السودان مقابل تصنيف أمريكي للجنجويد!! حول ولا قوة إلا بالله». أما الضابط السابق بوحدة السلاح الطبي التابعة للجيش والمحال للتقاعد العميد طبيب طارق الهادي كجاب فقد نشر فيديو مصور وجه فيه انتقادات شديدة اللهجة لبيان الخارجية واعتبره ضعيف المضمون، وأنه كان من الأفضل عدم إصداره لكونه «تماهى مع الإجراءات الأمريكية التي تستوجب الإدانة والرفض».

واعتبر مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) أن العناصر الأساسية للحزب المحلول لا يزالون صامتين في منصاتهم، ليس بسبب عدم رغبتهم في الحديث، وإنما نتيجة لوجود إرهاصات بوجود تباينات وخلافات وسط منسوبي الحزب المحلول، ولذلك فإن أي حديث بهذا الشأن ستكون نتيجته كشف مزيد من التفاصيل والخلافات بين أجنحة الحزب المحلول.

إطلاق سراح ناجي مصطفى

الخرطوم: (ديسمبر)

أفرجت السلطات الأمنية لبورتسودان عن القيادي بالتنظيم الإسلامي ناجي مصطفى، والذي كان معتقلاً بمقر الأمن السياسي بالخرطوم بحري بناء على طلب صادر من قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، بعد قيام الأول بتوجيه انتقادات عنيفة له ولمنهج إدارته.

وتداولت منصات التواصل الاجتماعي فيديو لناجي مصطفى قبل اعتقاله يشدد على أهمية دعم إيران في معركتها وحربها ضد إسرائيل، معتبراً «الحرب في السودان جزءاً من مخطط الحرب الكلي الذي يستهدف القدرات الإسلامية»، طبقاً لقوله.

الناجي مصطفى والناجي عبدالله

وجاء إطلاق سراح ناجي مصطفى بعد أسبوع من تصريحات منسوبة للناجي عبد الله، القيادي بالحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الشعبي المتحالف مع الجيش وعلي كرتي والذي أطاح بأمينه العام علي الحاج.

وعزا مراقبون إطلاق مصطفى بغرض تقليل المخاطر على تحالف الجيش والكيزان خشية تعرضه للتفكيك بسبب تباين وجهات النظر بين مكوناته، وهو ما اعتبره المراقبون «أمراً مستفزاً لتلك الدول التي تعرضت للعدوان الإيراني»، طبقاً لقولهم، وتوقعوا في ذات الوقت أن يتسبب هذا الإجراء في إحداث قدر من التوتر بين سلطة بورتسودان وعدد من داعمي ومساندي الجيش الإقليميين في منطقة الخليج العربي.

لـ(ديسمبر) كلمة

السودانيون قالوا كلمتهم

ليس مستغرباً أن يجد قرار وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف تنظيم «الإخوان المسلمين» وذراعهم العسكرية «البراء بن مالك» منظمات إرهابية، مثل هذا الترحيب الواسع من مختلف قطاعات الشعب السوداني، فالسودانيون هم من اكتووا بنيران جرائمهم أكثر من غيرهم.

وقد ارتبط اسم هذا التنظيم ومنذ إنشائه في السودان بممارسة العنف، الذي تطور من الاعتداء على الطلاب الذين يؤدون رقصات شعبية في حرم جامعة الخرطوم، إلى ارتكاب الموبقات الكبرى في تاريخ السودان عبر الإبادة الجماعية في دارفور وفصل جنوب السودان.

وابتدروا حكم ثلاثين عاماً عجافاً، بدق مسمار على رأس طبيب واختتموه بإدخال قضيب حديدي في دبر معلم. وبين هذا وذاك، ساموا الشعب السوداني العذاب في بيوت الأشباح والقصف بالطيران وتشكيل المليشيات المتفلتة واستخدام الغذاء كسلاح في حروبهم على شعوب الهامش.

احتكروا النشاط الاقتصادي، وساد الفساد ليصبح الانتماء للتنظيم الممر الآمن لتحقيق الغنى السريع وأكل مال السحت، في وقت عانى فيه الشعب السوداني الأمرّين، وأهدرت ثرواته من نفط وذهب وثروة حيوانية ومحاصيل زراعية، لتنام هادئة في حسابات قيادات التنظيم في ماليزيا وتركيا والجزر النائية في أمريكا اللاتينية.

وحتى عندما حسم الشعب السوداني أمره وأطاح بحكمهم في ثورة ديسمبر 2019، واصلوا التآمر على خيارات الشعب في الحرية والسلام والعدالة والحكم المدني وعلى الحكومة الانتقالية، مستخدمين أذرع تمكينهم في المؤسسات العسكرية والأمنية ليطيحوا بها عبر انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي قاومه الشعب السوداني وفرض إرادته عبر الاتفاق الإطاري، فلم يتوانوا عن إشعال الحرب في 15 أبريل 2023.

إذن شعبنا البطل لم ينتظر قرار الولايات المتحدة الأمريكية ليصدر حكمه في هذا التنظيم الذي تم حل واجهته السياسية؛ المؤتمر الوطني، بموجب القانون بعد انتصار الثورة في أبريل 2019، وظلت قواه المدنية تدعو المجتمع الدولي بصبر وتأنٍ لتصنيف التنظيم منظمة إرهابية، وكان آخرها في إعلان نيروبي في ديسمبر الماضي.

وفي ظل التوقعات بأن يصدر الاتحاد الأوروبي ودول أخرى قرارات مماثلة في المستقبل القريب، سيكون واجب القوى المدنية أن تعمل لأن يكون هذا الحظر شاملاً. فمن غير المقبول أن تصنّف بعض الدول التنظيم إرهابياً ثم تترك له حرية الحركة سياسياً وتتيح لأمواله واستثماراته الاستمرار دون أي قيود، علماً بأنها تموّل مباشرة أنشطة التنظيم.

ويتطلب ذلك مواصلة التحركات الخارجية لمنع ظهور التنظيم بواجهات جديدة، وهو الذي اعتاد على تغييرها، وبشكل انتهازي، للتماشي مع متطلبات كل مرحلة، ليتجاوز العقوبات المفروضة عليه. كما يتطلب مواصلة الاتصالات مع القوى السياسية في الداخل لتشكيل أوسع جبهة لعزل التنظيم وتفكيك تمكينه ومحاسبة قيادته على الجرائم التي ارتكبتها من جريمة الانقلاب في 1989 إلى الجرائم التي ارتكبت وما تزال ترتكب في الحرب الحالية.

ولتكن ضربة البداية هي المطالبة بتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، ليبدأ جرد الحساب من الجريمة الكبرى؛ جريمة الإبادة الجماعية.

لا للحرب.

تحديد جلسة 16 مارس لمرافعات قضية دكتور الشفا بالشمالية

دنقلا: (ديسمبر)

حددت محكمة دنقلا الجنائية جلسة يوم الاثنين القادم 16 مارس موعداً لتقديم المرافعات واستكمال إجراءات محاكمة دكتور أحمد الشفا.

واستمعت المحكمة في جلستها الأخيرة، التي عقدت صباح يوم الأحد الثامن من مارس، لشاهد الدفاع الأخير ضمن جلسات المحكمة، لتقرر بنهاية تلك الجلسة تحديد جلسة يوم الاثنين القادم موعداً لاستئناف المحكمة وتقديم المرافعات.

يذكر أن دكتور أحمد الشفا تتم محاكمته أمام محكمة دنقلا الجنائية بناءً على بلغ مفتوح في مواجهته ما تسمى كتيبة البراء بن مالك -والمشمولة بالتصنيف الأخير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية هذا الأسبوع بوصفها ضمن الكيانات الإرهابية- والتي اتهمته بإثارة التذمر وسط القوات النظامية، حيث توقعت مصادر محلية بالمدينة أن تحظى الجلسة الختامية باهتمام ومتابعة واسعة.

د. احمد شفا

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
12 مارس 2026م
تقارير
https://decembernews.com

ما بعد تصنيف (الحركة الإسلامية ومليشيا البراء) في قائمة الإرهاب الأمريكي

تقرير: القسم السياسي

أصدر وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو يوم الاثنين الماضي بياناً صحفياً أعلن من خلاله قرار وزارته بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين بالسودان كياناً إرهابياً عالمياً مصنفاً تصنيفاً خاصاً. وطبقاً لذلك فمن المقرر تصنيف هذه المجموعة منظمة إرهابية أجنبية اعتباراً من يوم الاثنين القادم 16 مارس 2026م.

وأوضح بيان روبيو أن هذه الجماعة استخدمت «العنف المفرط ضد المدنيين لتقويض جهود حل النزاع في السودان ونشر أيديولوجيتها الإسلاموية العنيفة. وقد نفذ مقاتلوها، الذين يتلقى العديد منهم التدريب والدعم من الحرس الثوري الإيراني، عمليات إعدام جماعية بحق المدنيين. وكان قد تم تصنيف لواء البراء بن مالك، التابع لجماعة الإخوان المسلمين السودانية، بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098 في أيلول/سبتمبر 2025 لدوره في الحرب الوحشية في السودان».

النقاط فوق الحروف

ما أن صدر البيان فإن الجهات المرتبطة بالحزب المحلول ومنصاته الاعلامية حتى شنت حملة عكسية على القرار بالانطلاق من عدة زوايا كان أولها وأوضحها «رفض القرار باعتباره صادراً من جهة تمارس الغطرسة والتدخل في شؤون الدول وآخرها حرب إيران». أما خط الدفاع الثاني فناهض الأمر بالمطالبة بتصنيف «الدعم السريع كمنظمة داعمة للإرهاب»، إلا أن الخط الأبرز هو الذي استكمل مساراً سابقاً بمحاولة دحض أي صلة بحزب المؤتمر الوطني المحلول وحركته الإسلامية بهذا القرار.

نجد أن بيان الحقائق الملحق مع هذا البيان، الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية ونشرته في موقعها، قدم الإجابة المباشرة على الفئة المشمولة بهذا التصنيف والتي عرفها بأنها «جماعة الإخوان المسلمين السودانية، المؤلفة من الحركة الإسلامية السودانية وجناحها المسلح – لواء البراء بن مالك».

هذا التوصيف الدقيق يؤكد أن المشمول بهذا القرار مباشرة هي الحركة الإسلامية السودانية التي يتزعمها الرئيس المعزول عمر البشير ويتولى موقع أمينها العام على أحمد كرتي بجانب جناحها المسلح المعروفة باسم مليشيات (البراء بن مالك). وطالما أن الأصل مذكور فإن بقية الفروع المرتبطة به مشمولة وعلى رأسها الجناح السياسي لهذه الفئة، والتي تشمل حزب المؤتمر الوطني المحلول أو حتى المليشيات والتشكيلات القتالية بالمسميات الأخرى التي تشمل مجموعات أخرى على رأسها كتائب ومجموعات (البنيان المرصوص) و(القعقاع بن عمرو) وغيرها من المليشيات العسكرية والحربية.

الأفعال والممارسات

قدم بيان روبيو توصيفاً لسلوك المجموعة المشمولة بهذا التصنيف والذي يشمل: «جماعة الإخوان المسلمين السودانية المستخدمة للعنف المفرط ضد المدنيين لتقويض جهود حل النزاع في السودان ونشر أيديولوجيتها الإسلاموية العنيفة. وقد نفذ مقاتلوها، الذين يتلقى العديد منهم التدريب والدعم من الحرس الثوري الإيراني، عمليات إعدام جماعية بحق المدنيين»، وأضاف بيان الحقائق أن هذه المجموعة «انخرطت في الحرب الحالية بالسودان بأكثر من 20 ألف مقاتل تلقى العديد من تدريبات ودعماً من الحرس الثوري الإيراني».

وأوضح بيان الحقائق أن «مقاتلي لواء البراء بن مالك، التابع لجماعة الإخوان المسلمين السودانية، نفذوا عمليات إعدام جماعية للمدنيين في المناطق التي سيطروا عليها، كما أعدموا مدنيين مراراً وتكراراً بإجراءات موجزة بناءً على العرق أو الأصل أو الانتماء المزعوم لجماعات المعارضة».

تأثيرات السياسة

أبرز النتائج السياسية لهذا التصنيف هو قطع الطريق أمام محاولات فرض الحزب المحلول وحركته الإسلامية وحتى تشكيلاته المسلحة في المشهد المستقبلي في البلاد سواء كان ذلك عبر المشاركة السياسية ضمن العملية السياسية، أو الترتيبات الأمنية بدمج تشكيلاته المقاتلة في الأجهزة النظامية والعسكرية باعتبار هذا الإجراء أحد أشكال «إخفاء أثرها وضمان وجودها في مؤسسات الدولة الرسمية خاصة العسكرية».

سيفضي هذا الواقع السياسي الجديد المتشكل جراء تصنيف «الجماعة» ضمن قوائم الإرهاب إلى خلخلة صفوف وتماسك الكيان السياسي لهذه المجموعة، وستقودها لا محالة صوب خيارين لا ثالث لهما. أولهما الاستمرار بذات الوتيرة والتركيبة وبالتالي «الحكم على أنفسهم بالغياب السياسي الكامل»، أو الخيار الثاني وهو «التخلص من الحمولات السياسية والدولية والجنائية بالإحلال والإبدال في حال تمت بشكل سلس سيترتب عليها تغيير كامل للتركيبة وإبعاد الوجوه المصرة على استمرار الحرب، أما إذا تمت بشكل خشن ومقاومة فستكون نتيجتها تفتيت وتقسيم (الجماعة)، وفي النهاية سيضعف موقفها الداعم والمصر على استمرار الحرب».

أكثر ما يثير قلق «الجماعة» هو الآثار الاقتصادية لكونه يختلف عن تجربة وضع السودان في قائمة الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي لأن الإجراءات هذه المرة تستهدف أموال وممتلكات «الجماعة» وعناصرها والمرتبطين بها خارج السودان والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص

التداعيات الاقتصادية

بموجب هذه الإجراءات فإن وزارة الخزانة الأمريكية ستقوم بفرض عقوبات على أشخاص معينين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون هدف الانتقال الديمقراطي، وذلك لدورهم وجماعة الإخوان المسلمين التي تشمل الحركة الإسلامية وذراعها العسكري في الحرب الوحشية في السودان. ويترتب على هذه العقوبات عزل كيانات وأفراد وحرمانهم من الوصول للنظام المالي الأمريكي والموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتهم.

طبقاً لهذه الإجراءات سيتم تجميد جميع ممتلكات ومصالح المجموعة المشمولة بالتصنيف الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو التي في حوزة أو تحت سيطرة شخص أمريكي وحظر الأشخاص الأمريكيين من التعامل تجارياً مع الأشخاص الخاضعين للعقوبات، ويعرض الأشخاص الذين يجرون معاملات وأنشطة معينة مع هذه المجموعة المشمولة بالتصنيف لخطر العقوبات. كما أن إجراء معاملات معينة «ينطوي على مخاطر فرض عقوبات ثانوية بموجب سلطات مكافحة الإرهاب».

تضمين أصل الأجسام المقصودة بالتصنيف بالإرهاب ممثلة في الحركة الإسلامية السودانية وجناحها العسكري مليشيا البراء بن مالك يجعل مكوناتها الفرعية السياسية كحزب المؤتمر الوطني المحلول أو العسكرية كـ(البنيان المرصوص) و(القعقاع بن عمرو) مشمولة ضمناً في هذا التصنيف

الخوف على الأموال

لعل التداعيات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية وحركة الأموال والممتلكات هي أكثر ما يثير قلق وفزع المجموعات المرتبطة «بالجماعة» المشمولة بالتصنيف بالإرهاب، حيث تختلف هذه التجربة عن وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام 1993م لكون تلك الإجراءات طالت الأصول والأموال المملوكة لحكومة جمهورية السودان، بينما تشمل الإجراءات المالية المتوقعة لهذا التصنيف الأموال والممتلكات الخاصة بالجماعة خاصة خارج السودان والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

الشق الآخر من الإجراءات الاقتصادية لهذا التصنيف يتمثل في أمرين حسبما يراه خبراء ومراقبون، أولهما إتاحة هذا القرار عند سريانه ونفاذه لدول عديدة تطبيق إجراءات التجميد ومنع التعاملات البنكية لجهات أو شخصيات مرتبطة بالجماعة المشمولة بهذا التصنيف. أما ثانيهما فهو إمكانية تضمين أي مؤسسات أو أفراد. وسريان هذا التصنيف لقوائم المشمولين بهذا التصنيف يمثل تهديداً لاستمرار تدفق الأموال وحركتها ووضع قيود إضافية على التعاملات المالية.

نجد أن نظام حكم الإسلاميين في السودان اعتمد منذ تسعينيات القرن الماضي أسلوب الواجهات الشخصية كوسيلة للهروب من العقوبات والمقاطعة وتصنيف الإرهاب.

صحيح ان هذا الإجراء خلق تعقيدات وزيادة في قيمة المعاملات التجارية، ونتج عنه إنشاء شبكات فساد مستفيدة من هذه التعقيدات والعمولات. لكن الوضع الراهن يختلف باعتبار أن الإجراءات تشمل كياناً محدداً وجماعات وأفراداً مرتبطين به، وهو ما سيخلق تعقيدات إضافية ويجعل حتى الواجهات المحتملة المقرر استخدامها في دائرة الخطر وشمولها بعقوبات جراء تعاملها مع جهات مصنفة إرهابية.

بات من المؤكد أن حرية حركة الأموال التي ظلت تتمتع بها الحركة الإسلامية السودانية وواجهاتها المؤسسية أو الأفراد بعد هذا القرار لن تكون اعتباراً من يوم الاثنين القادم كما كانت في السابق، وستكون هناك تعقيدات قد لا يترتب عليها إيقاف شبكات التمويل وتعطيلها بشكل كلي لكن المؤكد أنها ستعمل بتعقيدات ومخاطر أكبر من السابق، مع إمكانية فقدانها جزءاً من أصولها أو أموالها بسبب تنفيذ قرارات تجميد إنفاذاً لهذا القرار، ولذلك تبدو هذه النقطة أكثر ما يثير قلق ومخاوف منسوبي «الجماعة» ومحركي دفة أموالها وتمويلاتها بعد سريان هذا القرار وبدء العمل وفق هذا التصنيف «كجماعة راعية وداعمة وممارسة للإرهاب».

بيان حقائق

مكتب المتحدث الرسمي

9 آذار/ مارس 2026

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية كيانا إرهابيًا عالميًا مصنفا تصنيفا خاصًا، كما تعتزم تصنيفها منظمة إرهابية أجنبية.

● جماعة الإخوان المسلمين السودانية، المؤلفة من الحركة الإسلامية السودانية وجناحها المسلح – لواء البراء بن مالك – تستخدم العنف المفرط ضد المدنيين لتقويض جهود حل النزاع في السودان ونشر أيديولوجيتها الإسلاموية العنيفة.

● جماعة الإخوان المسلمين السودانية ساهمت بأكثر من 20 ألف مقاتل في الحرب في السودان، والعديد منهم تلقى تدريبًا ودعمًا من الحرس الثوري الإيراني.

● مقاتلو لواء البراء بن مالك التابع لجماعة الإخوان المسلمين السودانية نفذوا عمليات إعدام جماعية للمدنيين في المناطق التي سيطروا عليها، كما أعدموا مدنيين مرارًا وتكرارًا بإجراءات موجزة بناءً على العرق أو الأصل أو الانتماء المزعوم لجماعات المعارضة.

● وزارة الخزانة الأمريكية صنفت جماعة الإخوان المسلمين السودانية وأدرجتها على قائمة العقوبات في أيلول/سبتمبر 2025 بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098، "فرض عقوبات على أشخاص معينين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون هدف الانتقال الديمقراطي"، وذلك لدورها في الحرب الوحشية في السودان.

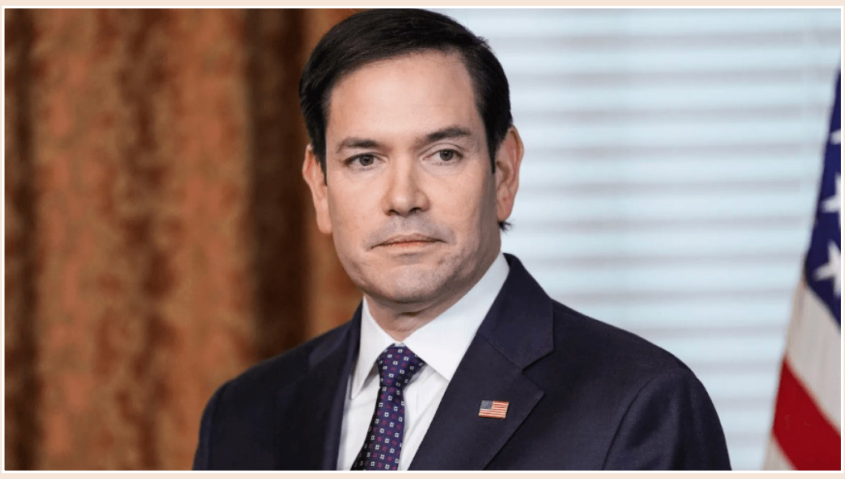

وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو

يكشف التصنيف والإدراج على قوائم الإرهاب عن كيانات وأفراد ويعزلهم، مما يحرمهم من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي والموارد اللازمة لتنفيذ هجماتهم.

يتم تجميد جميع ممتلكات ومصالح جماعة الإخوان المسلمين السودانية الموجودة في الولايات المتحدة أو التي في حوزة أو تحت سيطرة شخص أمريكي. كما يُحظر على الأشخاص الأمريكيين عمومًا التعامل تجاريًا مع الأشخاص الخاضعين للعقوبات.

الأشخاص الذين يُجرون معاملات أو أنشطة معينة مع جماعة الإخوان المسلمين السودانية قد يُعرّضون أنفسهم لخطر العقوبات. ومن الجدير بالذكر أن إجراء معاملات معينة معهم ينطوي على مخاطر فرض عقوبات ثانوية بموجب سلطات مكافحة الإرهاب.

تأتي الإجراءات التي اتُخذت اليوم بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية والأمر التنفيذي رقم 13224. وتُصبح قرارات تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية سارية المفعول فور نشرها في السجل الفيدرالي.

يجب على مقدمي الالتماسات الذين يطلبون إزالة أسماء أولئك المصنفين اليوم من قائمة المواطنين المصنفين تصنيفًا خاصًا والأشخاص المحظورين الرجوع إلى صفحة إرشادات شطب الأسماء من القائمة التابعة لوزارة الخارجية.

تصريحات ياسر العطا..
الجيش لم يتعلم شيئاً ولم ينسَ شيئاً

وضع الفريق أول ياسر العطا، مساعد القائد العام للجيش، قوات الحركات المسلحة وكتائب الإسلاميين والمستنفرين في المقاومة الشعبية بين خيارين؛ تأهيلهم في مراكز تدريب حرفي أو استيعابهم في صفوف الجيش والشرطة. وقال العطا، لدى مخاطبته حشداً عسكرياً في أم درمان، إن «الجيش سيُفعِّل خلال الفترة المقبلة آلية الدمج والتسريح، فمن يريد الانضمام للجيش بحسب المعايير المعمول بها سيذهب للجيش، ومن يريد الأمن والشرطة فكذلك مرحب به». وأضاف مساعد القائد العام أن «غير الراغبين في الاندماج في المؤسسة العسكرية، فإن الدولة والقوات المسلحة ملزمة بإعادة تأهيلهم في المراكز الحرفية والمهنية».

حديث العطا وتوقيته وما يحيط به من أحداث داخلياً وإقليمياً، إلى جانب تجارب سابقة، وضعت الدعوة في موضع رفض وتجريم واستخفاف من أطراف مختلفة المواقف والمواقع.

خاص: (ديسمبر)

من غير تحديد

الملاحظة الأولى صاغها رواد التواصل الاجتماعي في شكل سؤال في كثير من المواقع التي نشرت فيها التصريحات: «متى سيتم ذلك؟». لكن السؤال الأكثر صعوبة جاء من آخرين في ذات المواقع: «هل ستقبل الحركات والكتائب؟ أم سنعيد تجربة الدعم السريع؟». وفي حقيقة الأمر لدى الكثيرين لا يخرج تصريح ياسر العطا من حديث المنابر الذي يذهب أدراج الرياح، ولا يعدو أن يكون للهروب من قضايا حقيقية وملحة تكتنف المشهد. وما يعزز ذلك الأحداث التي سبقت التصريحات في الداخل والخارج.

لا يخرج تصريح ياسر العطا لدى الكثيرين عن كونه حديث منابر يذهب أدراج الرياح أو للهروب من قضايا حقيقية وملحة تكتنف المشهد

هل توجد آلية دمج؟

ما قاله العطا حول تفعيل «آلية الدمج والتسريح» أوجد سؤلا ملحّاً: هل توجد آلية للدمج والتسريح داخل الجيش؟، ومتى أفلح الجيش في عملية دمج وتسريح؟. وبحسب خبراء عسكريين فإن عملية الدمج الوحيدة كانت بعد اتفاقية أديس أبابا في 1973، وقام بها اللواء تاج السر المقبول، إلا أنها أيضاً انهارت بعد عشر سنوات بعد عودة مجموعات «أنانيا» للقتال في صفوف الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق.

هل يملك الجيش آلية دمج وتسريح؟ أم أنه حديث شبيه بالأحاديث التي ظل يطلقها العطا عن قرب نهاية الحرب وأشهرها «أسبوع أسبوعين»؟

وفي اتفاقية «نيفاشا» برزت نظرية القوات المشتركة بدلاً عن الدمج، إذ قال مفاوضو الحركة الشعبية إنهم لا يثقون في الطرف الثاني؛ المؤتمر الوطني، واشترطوا الاحتفاظ بجيشهم طوال عمر الاتفاقية التي انتهى حالها بالانفصال. وموقف الحركة الشعبية صار سابقة تبناها كل من دخل مع الجيش إبان سلطة المؤتمر الوطني في اتفاق سلام. والمفارقة أن الحركات الدارفورية المسلحة التي وقعت اتفاق جوبا استعارت ذات النموذج، وهي ما عناها ياسر العطا في تصريحه الأخير ويطلق عليها اليوم «المشتركة».

هل من سبيل لتجنب الحرب؟

تصريح ياسر العطا أعاد للأذهان تجربة «الإصلاح الأمني والعسكري» إبان الاتفاق الإطاري. وينظر كثيرون إلى أن الإصرار على دمج قوات الدعم السريع في الجيش أحد أسباب الحرب التي اشتعلت في 15 أبريل 2023م وقضت على أخضر السودان ويابسه. وفي حقيقة الأمر من أعاد ترتيب وقائع الاتفاق الإطاري وتحديداً ورقة دمج الجيوش لا يستبعد تلك الفرضية، أو علاقة دمج الجيوش واشتعال الحرب، لذلك سوف نعود إليها بشيء من التفصيل.

كان الاتفاق – أيام مقترح ورشة إصلاح القطاع الأمني- أن يقدم الجيش والدعم السريع ورقة مشتركة تتضمن رؤية مشتركة باعتبار أنهما مؤسسة واحدة تعمل وفق قانون واحد، وكان ظن المدنيين رغم إدراكهم وجود خلافات معلومة إلا أنهما – الدعم السريع والجيش- سوف يتلزمان بالمؤسسة ويقدمان ورقة واحدة. لكن المفاجأة أن كلاً منهما طلب أن يقدم ورقة منفصلة.

كان تقديم كل طرف ورقة والموافقة على المشاركة بمثابة اعتراف بوجود أزمة في القطاع العسكري وإقرار بهذه الأزمة حتى من الجيش. وفي الورشة قدم كل من جهاز الأمن وجهاز الشرطة ورقة تتضمن رؤية للإصلاح.

تمثلت الاختلافات الجوهرية بين ورقة الجيش والدعم السريع في فترة دمج الدعم السريع في الجيش في أول المفاوضات. كان رأي الدعم السريع أن يتم الدمج في (20) سنة، بينما رأى الجيش أن يكون الدمج في سنتين فقط. الخبراء العسكريون من بريطانيا وأمريكا، الذين تمت الاستعانة بهم، كان رأيهم أن يكون الدعم بين خمس إلى عشر سنوات. أخيراً برزت مسألة «دمج وحدات القيادة». اقترح الجيش أن تكون هيئة قيادة الجيش من (6) أفراد؛ (4) من الجيش و(2) من الدعم السريع، وأن يرأس هيئة القيادة القائد العام للجيش. هنا اعترض الدعم السريع، وطالب بأن يكون رئيس الهيئة المشتركة رأس الدولة المدني أو رئيس الوزراء المدني، حلاً للخلاف. ومن أجل تحقيق مكسب تفاوضي اقترح القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان أن يتنازل الجيش عن فترة الدمج في سنتين وأن يقبل برؤية الخبراء البريطانيين والأمريكيين، على أن يتولى القائد العام للجيش رئاسة الهيئة. تم الاحتكام للخبراء الذين قدموا حلاً جاء كالآتي: «يتولى القائد العام رئاسة الهيئة ولكن تتخذ القرارات داخل الهيئة بالإجماع، أي موافقة الجميع». قبلت قوات الدعم السريع ورفض الجيش.

من ضمن نقاط الخلاف الجوهرية مطالبة الدعم السريع بإزالة تمكين الإسلاميين داخل الجيش، وقال مفاوضوه إنه «لا يمكن أن نُدمَج في جيش يقوده كيزان». وفي خطوة مفاجئة تقدموا بقائمة تتضمن (800) اسم قالوا إنهم ضباط إسلاميون، وتعهدوا بتقديم حيثيات لكل ضابط فيها تؤكد أنه إسلامي.

عرض الفريق أول عبد الفتاح البرهان قائمة الضباط الإسلاميين في اجتماع حضره ضباط من رتبة عميد وما فوق في القيادة العامة. شهد الاجتماع احتجاجاً وتذمراً على القائمة، وطالب بإيقاف الورشة.

البرهان عرض قائمة الضباط الإسلاميين في اجتماع حضره ضباط من رتبة عميد وما فوق في القيادة العامة، وشهد الاجتماع احتجاجاً وتذمراً على القائمة، وطالب بإيقاف الورشة

اليوم الختامي لورشة الإصلاح الأمني والعسكري والتي سيعقبها توقيع الاتفاق الإطاري للمضي في تنفيذها، وعقب اجتماع القيادة، وبعد أن كان البرهان في طريقه لقاعة الصداقة وبعد اكتمال الترتيبات، آثر أن يتغيب. ونقلت وسائل الإعلام أن البرهان يتناول الإفطار في الباقير مع مجموعة من الجنود وتجاهل الحضور للقاعة وتجاهل التوقيع وتجاهل إيجاد حلول لأزمة جيوش في وضع استعداد. وفعلياً بعدها بأيام اشتعلت الحرب.

الدرس المستفاد: هل اتعظ العطا؟

في أم درمان قال العطا «سنفعل آلية الدمج والتسريح» لذلك يصبح السؤال جدياً عن هل يملك الجيش آلية دمج وتسريح؟ أم أنه حديث شبيه بالأحاديث التي ظل يطلقها العطا عن قرب نهاية الحرب وأشهرها «أسبوع أسبوعين»؟ وإن كانت موجودة لماذا لم تفعَّل لدمج قوات الدعم السريع وتجنيب البلاد هذه الحرب؟.

المقلق من وجهة نظر كثيرين عدم تعلم الجيش وقادته من تجربة «الدعم السريع» وعدم اتعاظهم من تجربة تكوين المليشيات والكتائب، والأكثر من ذلك وبعد أن تكونت وتكاثرت في ظروف الحرب هناك إصرار في التعامل مع مصيرها باستخفاف وعدم مسؤولية، على الرغم من مرارة نتائج التجربة السابقة. والمفارقة أن من بين معاصريها ورعاتها والمشاركين فيها ضباط على مستوى القيادة!.

لماذا الآن؟

كل من استمع إلى تصريحات ياسر العطا جال في ذهنه السؤال أعلاه: «لماذا الآن؟» وهل انتهت المعركة؟، ولكن من يتتبع الأحداث يفهم أن تفعيل آلية الدمج التي ذكرها العطا لا تعدو أن تكون ذَرّاً للرماد في العيون، وهروباً من قضايا مهمة وحارقة، وفي مقدمتها تصريحات الإسلاميين عقب اندلاع الحرب بين إسرائيل وأمريكا والخليج من جهة وإيران من جهة أخرى، والتي تسببت في إحراج كبير للجيش بعد أن أعلنوا صراحة مساندة إيران ضد دول الخليج. ويرى محللون أن العطا كان على علم بقرار وزارة الخارجية الذي صنفت بموجبه الحركة الإسلامية «منظمة إرهابية» بينما كتائبها تقاتل مع الجيش وفي مقدمتها كتيبة البراء بن مالك التي عناها القرار وشملها بالتصنيف، وتصريحات العطا على خفتها إلا أنه أراد بها إرسال تطمينات للإقليم والعالم وخاصة المملكة العربية السعودية.

رفض واستنكار

تصريحات العطا بأن الجيش سيدمج ويسرح كل حاملي السلاح في حرب 15 أبريل دون استثناء، وكما أسلفنا، هي تصريحات أريد منها الإلهاء وذر الرماد في العيون، إلا أنها قوبلت برفض واستنكار من عنتهم من حاملي السلاح، وخاصة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا، وكتب عدد من منسوبي حركة جيش تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، بأن الدمج أو التسريح قرار لن يتخذه العطا أو الجيش وحده، وطالبوا أن يتم الأمر وفق ما نصت عليه اتفاقية جوبا، وتهكم بعضهم من العطا قائلاً: «عشان حاربنا ليكم وسلمناكم الخرطوم دايرين تسرّحونا؟». غير أن الموقف الأخطر هو موقف كتائب الإسلاميين التي ظهر أكثر من قائد فيها يتحدى الجيش والعطا ويؤكد وقوفهم مع إيران، وأن حربهم من أجل مشروعها المتمثل في إعادة الحكم الإسلامي على حد قولهم. العطا يظن أن الأمر هين، وينتهي بالتصريحات دون أن يضع في الاعتبار استحقاقات من حاربوا، ودون أن ينظر إلى حال الجيش والحرب المستمرة، ودون أن يعتبر من تجربة دمج الدعم السريع.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
12 مارس 2026م
https://decembernews.com

قضايا

أطفال الحرب المجهولون...

أزمة فاقدي السند في السودان بين ويلات الاغتصاب وصمت المجتمع

شيماء تاج السر، المحامية

في زوايا المستشفيات المزدحمة، أو على عتبات دور الأيتام، بل وأحياناً في حاويات القمامة والأراضي الخالية يعثر المارة على صرخات حياة جديدة لم يُكتب لها أن تعرف دفء عائلة أو هوية أو اسماً. إنهم أطفال الحرب، ثمرة علاقات غير شرعية ناتجة عن الاغتصاب الذي يُستخدم كسلاح حرب في النزاعات المسلحة في السودان، في خضم الحرب الدائرة فيه منذ 15 أبريل 2023 .لا تختصر المأساة على أعداد القتلى والنازحين، بل تمتد لتطال فئة جديدة من الضحايا لم تكن في الحسبان؛ أطفال فاقدو السند، الذين ولدوا نتيجة جرائم اغتصاب ارتكبتها قوات متقاتلة ضد النساء والفتيات. هؤلاء الأطفال الذين أتوا إلى الحياة نتيجة أبشع الجرائم يواجهون الآن مصيراً مجهولاً في بلد تمزقه الحرب ويعاني من انهيار شبه كامل للمؤسسات الخدمية والرعائية.

الاغتصاب كسلاح.. حرب الخلفية الإنسانية للمأساة

منذ الأيام الأولى للحرب تحول الاغتصاب إلى سلاح حرب ممنهج تستخدمه الأطراف المتقاتلة، خاصة في العاصمة الخرطوم وإقليم دارفور وولاية الجزيرة. توثيقات منظمات المجتمع المدني، مثل شبكة (صيحة) ومبادرة (معاً ضد الاغتصاب)، تشير إلى وقوع مئات حالات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، مع تأكيد هذه المنظمات أن الأرقام الموثقة لا تمثل سوى جزء ضئيل من الجرائم الفعلية التي قد تصل نسبتها إلى 2% فقط من إجمالي الانتهاكات.

عندما يتحول جسد المرأة إلى ساحة معركة ويستخدم عرضها كغنيمة حرب فإن الجريمة لا تتوقف عند حدود اللحظة التي يحدث فيها الاغتصاب في مناطق النزاع، فهو ليس مجرد انتهاك جسدي عابر، بل جريمة تمتد آثارها لسنوات، وتتجسد في أطفال يُولدون نتيجة لهذه الجرائم. في الخرطوم وولاية الجزيرة وإقليم دارفور جبال النوبة، ومناطق أخرى من السودان التي شهدت نزاعات مسلحة، وثقت تقارير حقوقية محلية ودولية حالات لا حصر لها من الاغتصاب التي تتعرض لها النساء والفتيات على يد مسلحين من مختلف الأطراف.

العنف الجنسي خلال النزاع القائم أصبح فعلاً إجرامياً منهجياً، وطال النساء من جميع الأعمار بدءاً من الطفلات بعمر 6 سنوات، وصولاً إلى النساء في السبعين. الاعتداءات كانت تحدث في المعتقلات وداخل المنازل وأحياناً في الشارع، حيث كان الجنود يقتحمون المنازل ويأخذون الفتيات تحت سمع ونظر أسرهن.

الحمل القسري بين صدمة الاغتصاب ومعاناة الإنجاب

تمثل حالات الحمل القسري إحدى أكثر النتائج المأساوية لجرائم الاغتصاب. وثق تقرير صادر عن شبكة نساء القرن الأفريقي (صيحة) 14 حالة حمل غير مرغوب فيه، من أصل 244 حالة اغتصاب تم رصدها، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالأرقام الحقيقية بسبب صعوبة الوصول إلى الضحايا في ظل انقطاع الاتصالات وخطورة طرق السفر.

هؤلاء الأطفال الذين يولدون نتيجة الاغتصاب يحملون في وجوههم مأساة مضاعفة. فهم من ناحية أبناء لضحايا اعتداء، ومن ناحية أخرى يحملون ملامح الجلادين. تواجه الأمهات المعنَّفات معضلة أخلاقية ونفسية هائلة: كيف تنظر إلى طفل يحمل جينات من اغتصبها؟ كيف تربي طفلاً يذكِّرها كل يوم بلحظة الانتهاك الأقسى في حياتها؟.

تقول إحدى الناجيات (تبلغ 19 عاماً)، في شهادة موثقة: «اكتشفت أنني حامل في الشهر الرابع بعد أن نزحت مرتين. أنا الآن في الشهر السابع، وآمل أن تسير الأمور على ما يرام، لكنني لا أعرف ما سيحدث في المستقبل». وفي شهادة أخرى لامرأة اغتصبها خمسة من مسلحي الدعم السريع في الجنينة بسبب المضاعفات: «اضطررت للذهاب إلى المستشفى وإجراء إجهاض، والحمد لله أنني أفضل الآن».

عقبات الإجهاض.. خوف ووصمة وغياب للرعاية

تواجه النساء والفتيات اللواتي حملن نتيجة الاغتصاب معضلة أخلاقية ونفسية وصحية معقدة. فمن ناحية يحمل الجنين ذكرى الجريمة وصدمتها، ومن ناحية أخرى يشكِّل الإجهاض في السياق السوداني تحدياً كبيراً. فوفقاً للقانون الجنائي السوداني 1999 المعدل عام 2015 يُسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب خلال أول 90 يوماً من الحمل، لكن الواقع على الأرض مختلف تماماً.

تكشف التقارير الميدانية عن أسباب متعددة تمنع النساء من الإجهاض في الوقت المناسب، أولها الخوف من التصريح بتعرضهن للاغتصاب، وما يتبعه من وصمة اجتماعية تلاحق الناجية وأسرتها. ثانيها الخوف من عملية الإجهاض نفسها في ظل غياب الرعاية الصحية الآمنة. ثالثها عدم توفر المساعدة الطبية، خاصة في الولايات الآمنة التي تفتقر للمرافق الصحية المجهزة للتعامل مع ضحايا العنف الجنسي. ورابعها وصول بعض النساء إلى مراحل متقدمة من الحمل قبل أن يتمكَّن من الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب ظروف النزوح وانقطاع الطرق.

وتؤكد شبكة (صيحة) أن 7 حالات انتحار موثقة نتيجة الحمل غير المرغوب فيه حدثت في ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار، مما يعكس حجم المأساة النفسية التي تعيشها هؤلاء النساء.

عندما يتحول جسد المرأة إلى ساحة معركة ويستخدم عرضها كغنيمة حرب فإن الجريمة لا تتوقف عند حدود اللحظة التي يحدث فيها الاغتصاب في مناطق النزاع، فهو ليس مجرد انتهاك جسدي عابر بل جريمة تمتد آثارها لسنوات، وتتجسد في أطفال يُولدون نتيجة لهذه الجرائم

أطفال فاقدو السند.. ضحايا الصمت المجتمعي

مع استمرار الحمل حتى الولادة يظهر جيل جديد من الأطفال فاقدي السند مجهولي الأبوين، الذين يعانون من رفض المجتمع والمؤسسات. بعض هؤلاء الأطفال يولدون في مراكز الإيواء أو في العراء أثناء النزوح وتتخلى عنهم أمهاتهم خوفاً من الفضيحة، أو لعدم القدرة على رعايتهم في ظل ظروف الحرب القاسية.

تلجأ الكثير من الأمهات إلى التخلي عن أطفالهن لأسباب متشابكة ومعقدة، أولها وأهمها الوصم الاجتماعي في مجتمع قبلي محافظ مثل المجتمع السوداني يعتبر إنجاب طفل خارج إطار الزواج وصمة عار لا تمحى، ليس فقط للأم بل لعائلتها وقبيلتها بأكملها. تواجه هؤلاء النساء تهديداً حقيقياً بالقتل على يد أسرهن غسلاً للعار أو بالنبذ والطرد من المجتمع.

تعاني الأمهات من صدمة نفسية عميقة تمنعهن من تقبُّل هؤلاء الأطفال والارتباط بهم. كثيرات ينظرن إلى الطفل على أنه ابن المغتصِب وليس ابنهن، فيفضلن التخلص منه لمحاولة طي صفحة الجريمة نهائياً، ظناً منهن أن ذلك سيساعدهن على تجاوز المحنة.

تعيش الغالبية العظمى من ضحايا الاغتصاب في النزاعات المسلحة في فقر مدقع، وغالباً ما يتم تدمير قراهن ويقتل أزواجهن أو أفراد أسرهن، فتجد المرأة نفسها وحيدة لا عائل لها ولا مصدر رزق فكيف لها أن تربي طفلاً في هذه الظروف؟.

الإطار القانوني بين التجريم والحماية

من الناحية القانونية الدولية يعتبر الاغتصاب في أوقات النزاع جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وقد أكدت تقارير أممية متعددة ارتكاب أطراف النزاع في السودان لانتهاكات جسيمة بحق المدنيين خاصة النساء والأطفال. القانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقيات جنيف، يعتبر الاغتصاب في زمن الحرب جريمة حرب، بل وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية أو جريمة إبادة جماعية إذا توفرت النية.

على المستوى المحلي يسمح القانون السوداني بالإجهاض في حالات الاغتصاب خلال الـ90 يوماً الأولى من الحمل. لكن العقبات العملية تحول دون تطبيق هذا النص القانوني، كما أن الأطفال فاقدي السند يعانون من غياب الحماية القانونية، حيث يواجهون صعوبات في الحصول على أوراق ثبوتية مما يحرمهم من الحق في التعليم والرعاية الصحية لاحقاً.

في السودان كانت القوانين الجنائية تستند في جوانب منها إلى الشريعة الإسلامية، حيث تعتبر العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج جريمة زنا، وبالتالي فإن الطفل الذي يولد نتيجة اغتصاب قد يواجه مصيراً قانونياً معقداً. من الناحية النظرية لا ذنب للطفل، وهو بريء من الظروف التي أتى بها، لكن من الناحية العملية غالباً لا يحصل هؤلاء الأطفال على وثائق ثبوتية رسمية. كيف يمكن تسجيل طفل لا تعرف أمه، أو ترفض الاعتراف به، أو هربت تاركة إياه؟. غياب شهادة الميلاد يحرم هؤلاء الأطفال من أبسط الحقوق: الحق في الهوية، الحق في التعليم، الحق في الرعاية الصحية، وحق الانتساب إلى وطن.

إن أبرز ما يشغل بال الأمهات البديلات الآن هو حصول الأطفال على أوراقهم الثبوتية واستخراج أوراق أخرى بدلاً منها، بعد أن فقدوا كل شيء جراء نزوحهم من منطقة إلى أخرى.

المعضلة الإنسانية.. رعاية أطفال بلا هوية

تواجه المنظمات الإنسانية ودور الرعاية في السودان تحديات جمة في التعامل مع هذه الظاهرة. دور الأيتام السودانية خاصة في مناطق النزاع مثل الخرطوم والجزيرة ودارفور وكردفان والنيل الأزرق تعاني من نقص حاد في التمويل والكوادر المؤهلة، يصل إليها أطفال في أغلب الأحيان يعانون من سوء التغذية والأمراض، ويحتاجون إلى رعاية نفسية متخصصة بسبب صدمة التخلي عنهم، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الأساسية.

لكن التحدي الأكبر هو مستقبل هؤلاء الأطفال عندما يكبرون. يكتشفون أنهم بلا هوية، بلا عائلة، بلا انتماء، وغالباً ما يواجهون نفس الوصم الاجتماعي الذي واجهته أمهاتهم، فيتحولون إلى مهمشين داخل مجتمع مهمش أصلاً. الفتيات منهن معرَّضات لخطر الاستغلال الجنسي مجدداً، والذكور معرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة التي قد تكون هي نفسها التي اغتصبت أمهاتهم.

تنقل التقارير الميدانية قصصاً مأساوية لا حصر لها في مخيمات النازحين بدارفور. تتحدث العاملات في مجال الصحة النفسية عن حالات لنساء حملن نتيجة اغتصاب خلال هجمات على قراهن. بعضهن حاولن إجهاض أنفسهن بطرق بدائية كادت تودي بهن. بعضهن أنجبن في الخفاء وتركن أطفالهن عند مساجد أو في الطرقات، وقليلات جداً من احتفظن بأطفالهن ليواجهن حياة من العذاب والنباح المجتمعي.

في تقرير لمنظمة أطباء بلا حدود العاملة في السودان ورد أن العديد من النساء يرفضن حتى الحديث عن تعرضهن للاغتصاب خشية الوصم، مما يعني أن آلاف الحالات لا يتم توثيقها أساساً ويبقى مصير هؤلاء الأطفال مجهولاً.

توصيات للإصلاح نحو حماية فاقدي السند

لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات.

على المستوى العاجل والإغاثي: إنشاء مراكز إيواء آمنة للأطفال فاقدي السند في الولايات الآمنة مزودة بالرعاية الصحية والنفسية المتكاملة، وتوفير برامج دعم نفسي للأمهات الناجيات من الاغتصاب لمساعدتهن على تجاوز الصدمة، واتخاذ قرارات مناسبة بشأن أطفالهن، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتضررة لتقديم الرعاية الطبية العاجلة خاصة بروتوكول الاغتصاب خلال 72 ساعة.

على المستوى القانوني والحماية: الضغط على الأطراف المتحاربة لفتح ممرات آمنة تسمح بخروج النساء والأطفال من مناطق النزاع، وتفعيل آليات التوثيق والمحاسبة لجرائم العنف الجنسي تمهيداً لمحاكمة دولية لمرتكبيها، والعمل على تعديل القوانين المتعلقة بالأطفال فاقدي السند لتسهيل حصولهم على أوراق ثبوتية تضمن حقوقهم، وتوفير آلية قانونية وإنسانية لمنح هؤلاء الأطفال هوية وحقوقاً وعدم معاقبتهم على جرائم لم يقترفوها.

على المستوى المجتمعي: إطلاق حملات توعية لمكافحة وصمة العار المرتبطة بالأطفال فاقدي السند والأمهات الناجيات، وتشجيع برامج الأسر الحاضنة كبديل آمن لدور الرعاية الجماعية، ودمج قضايا العنف الجنسي وحماية الأطفال في برامج بناء السلام والمصالحة الوطنية بعد انتهاء النزاع، وكسر حاجز الصمت المجتمعي ورفع الوصم عن الضحايا وأطفالهن.

مسؤولية جماعية

إن ظاهرة الأطفال فاقدي السند والمواليد الناتجين عن اغتصابات الحروب في السودان ليست مجرد قصة إنسانية عابرة، بل هي مرآة تعكس فشلاً جماعياً على عدة مستويات؛ فشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين ومنع استخدام الاغتصاب كسلاح حرب، وفشل الدولة السودانية في توفير العدالة للضحايا وإنفاذ القانون، وفشل المجتمع في كسر جدار الصمت والخزي المحيط بضحايا الاغتصاب.

يقف أطفال الحرب فاقدو السند في السودان على حافة الهاوية. فبين جريمة الاغتصاب التي أوجدتهم، وصمت المجتمع الذي يرفضهم، وانهيار المؤسسات التي تتخلى عنهم، يبدو مستقبل هؤلاء الأطفال أكثر قتامة من واقع الحرب ذاتها، إنهم ضحايا بلا ذنب، يدفعون ثمن صراع لم يختاروه في بلد لم يعد قادراً على حمايتهم.

هؤلاء الأطفال هم جزء من نسيج السودان، وقد ولدوا هنا دون ذنب. إن لم نستطع منع الحروب ولا منع الاغتصاب فعلى الأقل يمكننا أن نضمن لأطفال الحرب المنسيين حقهم في الحياة الكريمة والهوية والانتماء. إنها أقل واجبات الإنسانية تجاههم. إن إنقاذ هؤلاء الأطفال ليس مجرد واجب إنساني، بل هو اختبار حقيقي لإنسانية المجتمع السوداني والمجتمع الدولي معاً.

وثق تقرير صادر عن شبكة نساء القرن الأفريقي (صيحة) 14 حالة حمل غير مرغوب فيه من أصل 244 حالة اغتصاب تم رصدها.. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالأرقام الحقيقية بسبب صعوبة الوصول إلى الضحايا في ظل انقطاع الاتصالات وخطورة طرق السفر

بعد تصنيف الإخوان تنظيماً إرهابياً:

تفكيك إمبراطورية التمكين ومحاسبة صناع الحروب في السودان

صفاء الزين

تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان كتنظيم إرهابي يمثل نقطة تحول في التعامل مع أحد أخطر التنظيمات السياسية التي سيطرت على الدولة السودانية خلال العقود الماضية. هذا القرار يفتح باب المساءلة أمام شبكة واسعة من النفوذ السياسي والاقتصادي التي نشأت في ظل مشروع التمكين الذي بدأ منذ انقلاب عام 1989م. كما يضع الجماعة أمام واقع سياسي جديد، ويطرح سؤالاً مباشراً حول المرحلة التالية: كيف تتحول هذه الخطوة إلى إجراءات عملية تعيد للدولة السودانية مؤسساتها ومواردها؟.

التجربة التي عاشها السودان خلال سنوات حكم الحركة الإسلامية تركت أثراً عميقاً في بنية الدولة. تلك المرحلة شهدت عملية منظمة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة عبر إدخال كوادر التنظيم إلى الخدمة المدنية والأجهزة العسكرية والأمنية والاقتصادية. هذا التغلغل أنتج شبكة نفوذ واسعة حولت الدولة إلى مساحة تتحرك فيها المصالح التنظيمية، فأصبحت الوظائف العامة جزءاً من منظومة الولاء السياسي، وتوجهت الفرص الاقتصادية نحو الدائرة المرتبطة بالتنظيم.

ضمن هذه البيئة ظهرت سياسة التمكين كأداة رئيسية للسيطرة على الدولة. هناك آلاف الموظفين تم إبعادهم من مؤسسات الدولة، واستبدلوا بكوادر مرتبطة بالتنظيم. بهذه الطريقة تشكل جهاز إداري يدين بالولاء السياسي قبل أي اعتبار مهني، وهذه السياسة أحدثت خللاً عميقاً في بنية الدولة السودانية، وأضعفت قدرتها على العمل كمؤسسة وطنية تمثل المجتمع بكل مكوناته.

الوجه الأكثر قسوة في تجربة هذا التنظيم ظهر في إدارة الحروب داخل السودان. فالحرب الطويلة في جنوب السودان شكلت أحد أبرز فصول هذه المرحلة، وخلال تلك السنوات شهدت مناطق واسعة من الجنوب عمليات عسكرية عنيفة شملت حرق قرى كاملة وتهجير السكان من مناطقهم. تلك السياسات عمقت الانقسام داخل البلاد، وأدت في نهاية المطاف إلى انفصال جنوب السودان عام 2011م بعد عقود من الصراع.

لم يكن انفصال الجنوب حدثاً معزولاً في تاريخ تلك المرحلة، فالسياسات التي أدارت بها السلطة الصراع تركت آثاراً عميقة على وحدة الدولة السودانية، وعلى علاقتها بمكوناتها المختلفة. الحرب تحولت إلى أداة سياسية بدلاً من أن تكون أزمة تحتاج إلى حلول سياسية عادلة، وهذا المسار أسهم في تعميق الأزمات داخل الدولة السودانية.

كما أن الحرب في دارفور تمثل واحدة من أكثر الصفحات مأساوية في هذا التاريخ. فمنذ اندلاع الصراع في الإقليم شهدت مناطق واسعة عمليات عسكرية واسعة النطاق، وتعرضت قرى كثيرة للحرق والتهجير، ووجد ملايين المدنيين أنفسهم بين النزوح واللجوء. هذه الأحداث وضعت السودان تحت ضغوط دولية كبيرة، وأدخلت البلاد في واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية في العالم.

إلى جانب إدارة الحروب والاستثمار فيها، عملت الجماعة على بناء منظومة اقتصادية معقدة تحمي نفوذها داخل الدولة. اعتمدت هذه المنظومة على السيطرة على الشركات والاستثمارات والأراضي العامة، وكثير من الأصول جرى تسجيلها بأسماء أقارب القيادات التنظيمية، وأصبح نقل الملكيات إلى الأخ أو الأخت أو الصهر أو أحد أفراد العائلة وسيلة لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

هذه الشبكات المالية تحولت مع مرور الوقت إلى اقتصاد موازٍ داخل الدولة السودانية، والشركات المرتبطة بالتنظيم حصلت على امتيازات واسعة في قطاعات التجارة والاستثمار والأراضي. وبهذه الطريقة تشكلت طبقة اقتصادية تتمتع بالحماية السياسية، وتتحرك داخل السوق السوداني بقدرات تفوق الشركات العادية.

أما الأراضي الحكومية والأوقاف فشكلت جزءاً أساسياً من هذا النفوذ الاقتصادي. فهناك مساحات واسعة من الأراضي العامة جرى تخصيصها عبر علاقات الولاء السياسي، وانتقلت ملكية كثير من هذه الأراضي إلى جهات خاصة مرتبطة بقيادات التنظيم أو بأفراد من عائلاتهم؛ واستخدم سلاح الحريق لمحاكم ومكاتب سجلات الأراضي لطمس أصول الملكية. هذه العملية حرمت الدولة من موارد كبيرة، وخلقت اختلالاً واضحاً في توزيع الفرص الاقتصادية داخل المجتمع.

الواقع الذي نتج عن هذه السياسات ترك دولة مثقلة بالأزمات الاقتصادية والإدارية. فالمؤسسات فقدت استقلالها، والاقتصاد أصبح مرتبطاً بشبكات نفوذ سياسية، وهذا الإرث يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه السودان في طريق إعادة بناء الدولة.

إن تصنيف الجماعة كتنظيم إرهابي يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في التعامل مع هذا الإرث. لكن القرار يحتاج إلى ترجمة عملية عبر إجراءات قانونية وسياسية واضحة. الخطوة الأولى تتعلق بتتبع الأموال والأصول المرتبطة بقيادات التنظيم داخل السودان وخارجه، ومراجعة الشركات وأسماء الأعمال والعقارات المسجلة بأسماء الأقارب، وهي خطوة أساسية لكشف الشبكات التي استخدمت لحماية الثروة التنظيمية.

الخطوة الثانية ترتبط باسترداد الأراضي العامة التي جرى توزيعها عبر منظومة التمكين السياسي، لأن إعادة هذه الأراضي إلى ملكية الدولة تمثل جزءاً مهماً من عملية استعادة الموارد العامة التي فقدتها البلاد خلال سنوات النفوذ التنظيمي.

ويظل إبعاد كوادر التنظيم من المواقع الحساسة داخل مؤسسات الدولة يمثل خطوة أخرى ضرورية، فالدولة التي تسعى إلى إعادة بناء مؤسساتها بعد سنوات من الحرب تحتاج إلى جهاز إداري مهني يقوم على الكفاءة والاستقلال، واستمرار الشبكات التنظيمية داخل هذه المؤسسات يعني استمرار النفوذ القديم داخل بنية الدولة.

هناك أيضاً بعد قانوني يتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي حدثت خلال سنوات الحروب، لأن ملايين الضحايا الذين تأثروا بالصراعات في جنوب السودان ودارفور يستحقون مساراً واضحاً للعدالة، وفتح هذه الملفات يمثل خطوة مهمة في بناء دولة تحترم القانون وتضع حداً لثقافة الإفلات من العقاب.

ظهرت سياسة التمكين كأداة رئيسية للسيطرة على الدولة، وهناك آلاف الموظفين تم إبعادهم من مؤسسات الدولة، واستبدلوا بكوادر مرتبطة بالتنظيم. بهذه الطريقة تشكل جهاز إداري يدين بالولاء السياسي قبل أي اعتبار مهني، وهذه السياسة أحدثت خللاً عميقاً في بنية الدولة السودانية

الحرب التي يعيشها السودان في الوقت الحالي تعكس استمرار الأزمة داخل بنية الدولة، والصراع الذي اندلع في السنوات الأخيرة أعاد البلاد إلى دائرة العنف وعمّق الأزمة الإنسانية. وترى قوى سياسية عديدة أن شبكات الإسلام السياسي لعبت دوراً في إشعال هذه الحرب وفي إطالة أمدها عبر رفض أي مسار جاد لوقف القتال.

اللحظة التي يعيشها السودان اليوم تفرض مواجهة صريحة مع هذا التاريخ، وإعادة تأسيس الدولة تحتاج إلى تفكيك الشبكات التي تشكلت داخل مؤسساتها خلال عقود التمكين، لأن بقاء هذه الشبكات يعني بقاء الأسباب التي قادت إلى الأزمات نفسها.

الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو كتب أن قوة الدولة تقاس بقدرتها على إخضاع أصحاب النفوذ للقانون، وهذه الفكرة تحمل دلالة عميقة في الحالة السودانية، فبناء دولة مستقرة يحتاج إلى إرادة سياسية قادرة على مواجهة شبكات المصالح التي سيطرت على الموارد العامة لسنوات طويلة.

إن تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان كتنظيم إرهابي يمثل بداية طريق طويل نحو استعادة الدولة، وهذه الخطوة تكتسب معناها الحقيقي عندما تتحول إلى إجراءات عملية تشمل تجميد الأصول، واسترداد الموارد العامة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والحروب التي مزقت البلاد.

والسودان يقف أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة علاقته بالدولة ومؤسساتها، وهذه الفرصة تحتاج إلى شجاعة سياسية تقطع الطريق أمام عودة شبكات التمكين، لأن الدولة التي تقوم على القانون والمساءلة قادرة على فتح باب الاستقرار بعد سنوات طويلة من الصراع.

الرسالة التي تفرضها هذه اللحظة واضحة: لا مستقبل لدولة يهيمن عليها تنظيم سياسي أو شبكة مصالح ضيقة، ومستقبل السودان يرتبط بدولة عادلة تحمي مواردها وتخضع جميع القوى فيها لسلطة القانون.

ختاماً، إن تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً يجب أن يُفهم باعتباره بداية مرحلة تاريخية جديدة في إعادة بناء الدولة السودانية؛ مرحلة تقوم على إنهاء نفوذ التنظيمات الأيديولوجية داخل مؤسسات الحكم والاقتصاد والأمن. والمطلوب في هذه اللحظة مشروع وطني واضح لتفكيك البنية التي نشأت خلال عقود التمكين، واستعادة الدولة من قبضة الشبكات التي حوَّلتها إلى أداة لخدمة مشروع تنظيمي ضيق، وأي تهاون في هذه المهمة سيعني بقاء جذور الأزمة التي قادت إلى الحروب والانقسامات. فالطريق نحو الاستقرار يمر عبر دولة قانون قوية، تخضع فيها جميع القوى السياسية والاقتصادية لسلطة المؤسسات، وتُدار فيها الموارد العامة بشفافية وعدالة، ويُغلق فيها الباب نهائياً أمام عودة منظومات الهيمنة التي قادت البلاد إلى هذا المآل.

القرار يحتاج إلى ترجمة عملية عبر إجراءات قانونية وسياسية واضحة. الخطوة الأولى تتعلق بتتبع الأموال والأصول المرتبطة بقيادات التنظيم داخل السودان وخارجه، ومراجعة الشركات وأسماء الأعمال والعقارات المسجلة بأسماء الأقارب، وهي خطوة أساسية لكشف الشبكات التي استخدمت لحماية الثروة التنظيمية

خريـــف النخبـــة:

كيف أسقطت حرب السودان أقنعة «كهنة» الثقافة؟

أنس وردي

تُعد الحرب التي اندلعت في السودان في منتصف أبريل 2023 نقطة تحول مفصلية، ليس فقط على الصعيد العسكري، بل على الصعيد القيمي لطبقة المثقفين والناشطين. لقد كانت هذه الحرب بمثابة «الزلزال» الذي كشف عن تصدعات عميقة في بنية الوعي الثقافي، حيث سقطت أقنعة الشعارات البراقة لتكشف عن انحيازات إثنية وأيديولوجية، جعلت من «المثقف» طرفاً في الصراع بدلاً من أن يكون صوتاً للحقيقة.

محمد جلال هاشم: من مشروع «الهامش» إلى فخ الاصطفاف

يُعد الدكتور محمد جلال هاشم نموذجاً صارخاً لهذا التحول. فبينما قضى سنوات في التنظير لقضايا الهامش ومشروع «السودانوية» لمواجهة المركزية، وجد نفسه في هذه الحرب يتبنى خطاباً يراه الكثيرون منحازاً بحدة.

تحوَّل خطابه من نقد الدولة المركزية إلى ما يشبه التحريض أو التبرير لممارسات عسكرية تحت لافتة «دحر الجنجويد»، متجاوزاً البعد الإنساني الذي كان يُفترض أن يكون جوهر مشروعه، مما جعل أطروحاته السابقة تبدو وكأنها كانت تنتظر لحظة «ثأر» تاريخي لا بحثاً عن عدالة.

الوليد مادبو: تهافت «الحوكمة» أمام نداء القبيلة

يمثل الدكتور الوليد مادبو سقطة من نوع آخر؛ وهي سقطة المثقف الأكاديمي الذي يتحدث بلغة المؤسسات الدولية والحوكمة، لكنه عند الاختبار سقط في فخ «التعصب الجهوي».

سقوط القناع: برز مادبو في هذه الحرب كأحد الأصوات التي حاولت إضفاء مسحة «أخلاقية» أو «سياسية» على تحركات عسكرية ذات طابع إثني واضح. إن تناقضه بين لغة «الدولة المدنية» وبين خطابه الذي يغازل حاضنات اجتماعية بعينها، كشف عن هشاشة التكوين الفكري الذي ينهار أمام أول نداء للعصبية، مما جعله يفقد صفة «المراقب المستقل» ليصبح جزءاً من الماكينة الدعائية للحرب.

عبد الله علي إبراهيم: التيه بين «الأكاديميا» و«العصبية»

أما البروفيسور عبد الله علي إبراهيم، فقد أثار حيرة واسعة بمواقفه الضبابية. عُرف إبراهيم بقدرته الفائقة على التحليل التاريخي، لكنه في هذه الحرب بدا وكأنه يغلب الشوفينية على الموقف الأخلاقي الصارم. محاولاته لإيجاد مخارج نظرية لواقع دموي لا يحتمل التأويل، جعلته في نظر الكثيرين مجرد «حكيم» يحاول شرعنة مؤسسات قديمة تسببت في الخراب الأصلي.

بركة ساكن: حين يخون الروائي خياله الإنساني

الروائي عبد العزيز بركة ساكن، الذي طالما كتب عن المظلومين، صدم قراءه بمواقفه التي اعتُبرت متماهية مع خطاب الكراهية. من المفترض أن الروائي هو المحامي الأول عن الإنسان، لكن ساكن سقط في فخ «شيطنة» مكونات اجتماعية كاملة، مما جعل أدبه يبدو وكأنه كان «تكتيكاً» سياسياً وليس إيماناً مطلقاً بكرامة الإنسان.

الخلاصة: الحاجة إلى ميلاد جديد

إن سقوط هذه الأقنعة ليس مجرد خسارة لأسماء كبيرة، بل هو إعلان عن نهاية «نخبة ما بعد الاستقلال» التي فشلت في امتحان المواطنة. الحرب كشفت أن الثقافة في السودان كانت «قشرة» رقيقة تغطي ولاءات عميقة. إن بناء سودان المستقبل يتطلب مثقفاً جديداً؛ مثقفاً لا يرى في البندقية حلاً، ولا يفرق بين دماء الضحايا بناءً على أسمائهم أو قبائلهم.

كانت هذه الحرب بمثابة «الزلزال» الذي كشف عن تصدعات عميقة في بنية الوعي الثقافي، حيث سقطت أقنعة الشعارات البراقة لتكشف عن انحيازات إثنية وأيديولوجية، جعلت من «المثقف» طرفاً في الصراع بدلاً من أن يكون صوتاً للحقيقة.

رأس الأفعى وأبعاد تصنيف إخوان السودان وانعكاساته

محمد الأمين عبد النبي

في زمنٍ تتقاطع فيه السياسة مع السرديات الإعلامية والثقافية، لم يعد العمل الدرامي مجرد حكاية تُروى على الشاشة. فمع عرض مسلسل «رأس الأفعى»، بدت القصة وكأنها تعكس نقاشاً أوسع يدور خارج إطار الفن؛ نقاش يتعلق بطبيعة تنظيم الإخوان المسلمين ومسار حضوره في المشهدين الإقليمي والدولي. فالمسلسل لا يكتفي ببناء حبكة درامية حول شبكات سرية وصراعات خفية، بل يلامس أسئلة سياسية حقيقية تتعلق بالتوتر القائم بين خطاب سياسي يقدّم الجماعة بوصفها حركة سياسية طبيعية، وبين وجود بُنى تنظيمية مغلقة وشبكات عنف مرتبطة بها أو متفرعة عنها.

ومع تصاعد الأحداث في العمل، تتشكل صورة درامية تقترب من واقع أكثر تعقيداً؛ واقع تتشابك فيه التنظيمات المتطرفة مع الحسابات الأمنية. وهنا يصبح «رأس الأفعى» أقرب إلى مرآة سردية لجدل دولي يتنامى منذ سنوات حول العلاقة الملتبسة بين العمل السياسي العلني والهياكل العسكرية السرية التي يحتفظ بها التنظيم أو يعيد إنتاجها في لحظات الأزمات.

وفي اللحظة ذاتها التي يتابع فيها المشاهد تلك الحكاية على الشاشة في رمضان، كانت تطورات سياسية على الأرض تعيد فتح الملف ذاته. فقد تم خلال الشهر الماضي تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً في أربع دول، وفي منتصف هذا الأسبوع جاء قرار الولايات المتحدة بتصنيف الإخوان المسلمين في السودان (الحركة الإسلامية السودانية) وذراعها العسكري لواء البراء بن مالك ككيان إرهابي، في سياق حرب السودان وتعقيداتها، ليضيف طبقة جديدة إلى النقاش حول مستقبل التيارات الإسلامية ذات الامتدادات التنظيمية المرتبطة تاريخيًا بمدرسة الإخوان المسلمين.

وهكذا تتقاطع الدراما مع الواقع: فبينما يروي «رأس الأفعى» قصة تنظيم يحاول التكيف مع ضغوط الملاحقة والانكشاف، يفتح الواقع السياسي باباً لنقاش أكثر حساسية حول مستقبل الحركة الإسلامية: هل ما تزال حركة سياسية يمكن إدماجها في المجال العام، أم أن مسار الأحداث والتطورات الأمنية يدفع تدريجياً نحو إعادة تعريفها دولياً بوصفها تنظيماً عابراً للحدود يقترب أكثر فأكثر من دائرة الملاحقة والعزل؟.

وفق القواعد الأمريكية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فإن إدراج أي كيان ضمن قوائم الإرهاب يعني عملياً تجميد جميع الأصول الواقعة ضمن الولاية القضائية الأمريكية، وحظر أي تعامل مالي أو تجاري مع الكيان أو الأفراد المرتبطين به. كما يمتد أثر القرار إلى المؤسسات المالية الدولية التي غالباً ما تتجنب التعامل مع أي جهة مصنفة خشية التعرض لما يُعرف بـ«العقوبات الثانوية». ومن الناحية العملية، يؤدي ذلك إلى تضييق المجال أمام شبكات التمويل العابرة للحدود التي تعتمد عليها الحركة سياسياً أو عسكرياً، ويضع البنوك والمؤسسات السودانية تحت رقابة دولية مشددة إذا ثبت وجود تعاملات مرتبطة بهذه الكيانات.

تعود جذور الحركة الإسلامية في السودان إلى أربعينيات القرن الماضي، حين تأثر طلاب سودانيون في مصر بأفكار مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا. ومع عودة هؤلاء الطلاب إلى السودان، بدأت تتشكل النواة الأولى للحركة التي أصبحت أحد أبرز الفاعلين في السياسة السودانية. فقد شهدت الحركة تطوراً تنظيمياً متدرجاً، كان أبرز مهندسيه الدكتور حسن الترابي، الذي سعى منذ ستينيات القرن الماضي إلى توسيع قاعدة الحركة عبر تغيير أسمائها وهياكلها التنظيمية. فظهرت جبهة الميثاق الإسلامي كواجهة سياسية أكثر انفتاحاً، ثم تحولت لاحقاً إلى الجبهة الإسلامية القومية في ثمانينيات القرن الماضي بأفكار أكثر راديكالية، لتنتهي بالحركة الإسلامية السودانية الأكثر ميلاً إلى العنف ومصادرة الحريات وتقويض الديمقراطية.

تميزت التجربة السودانية داخل التيار الإسلامي بقدر كبير من البراغماتية السياسية. ففي عهد الرئيس جعفر نميري، دخلت الحركة في تسوية سياسية مع النظام، ما أتاح لها التغلغل تدريجياً في مؤسسات الدولة والاقتصاد. وقد مهد ذلك الطريق لوصول الإسلاميين إلى السلطة بعد انقلاب عام 1989 الذي قاده عمر البشير بدعم مباشر منهم.

بعد استيلائها على السلطة، شرعت الحركة الإسلامية في تنفيذ سياسة عُرفت باسم «التمكين»، هدفت إلى إحلال كوادرها في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية. ومع مرور الوقت، تشكلت شبكة واسعة من النفوذ السياسي والاقتصادي، شملت قطاعات البنوك والشركات الكبرى والمنظمات الخيرية.

القضية لم تعد تقتصر على جدل نظري حول طبيعة الإخوان المسلمين كحركة سياسية أو دعوية، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بحسابات الأمن الإقليمي وتوازنات الصراع داخل الدول التي شهدت حضوراً تاريخياً للحركة، وفي مقدمتها السودان

غير أن هذا المشروع تعرض لاهتزاز كبير عقب الصراع الذي نشب عام 1999 بين البشير وعرّاب الحركة حسن الترابي، فيما عُرف بـ«المفاصلة». وقد أدى ذلك إلى انقسام التيار الإسلامي إلى جناحين متنافسين، لكنه لم يُنهِ نفوذ الحركة داخل مؤسسات الدولة، كما لم تتغير الأهداف والمنطلقات الأساسية.

ومن السمات اللافتة للحركة الإسلامية السودانية اعتمادها على استراتيجية «تعدد الواجهات»، حيث ظلت تعمل عبر كيانات سياسية وتنظيمية متعددة، مع الاحتفاظ بالبنية الفكرية والتنظيمية الأساسية. كما أنشأت تشكيلات شبه عسكرية، مثل قوات الدفاع الشعبي سابقاً، قبل أن تظهر لاحقاً تشكيلات عقائدية جديدة خلال الحرب الحالية.

بعد سقوط نظام البشير عام 2019، بدا أن نفوذ الحركة الإسلامية يتراجع مع صعود قوى الثورة المدنية، إلا أن اندلاع الحرب في أبريل 2023 فتح مجالاً جديداً لإعادة تموضع الحركة. ففي ظل تعبئة عسكرية واسعة، برزت مجموعات عقائدية مرتبطة بالتيار الإسلامي، مثل لواء البراء بن مالك، كجزء من القوات المساندة للجيش. وقد استغلت الحركة هذا الظرف لتقديم نفسها باعتبارها طرفاً يدافع عن الدولة في مواجهة ما تصفه بالتمرد.

من السمات اللافتة للحركة الإسلامية السودانية اعتمادها على استراتيجية «تعدد الواجهات»، حيث ظلت تعمل عبر كيانات سياسية وتنظيمية متعددة، مع الاحتفاظ بالبنية الفكرية والتنظيمية الأساسية. كما أنشأت تشكيلات شبه عسكرية، مثل قوات الدفاع الشعبي سابقاً، قبل أن تظهر لاحقاً تشكيلات عقائدية جديدة خلال الحرب الحالية

غير أن هذا الاندماج بين التشكيلات الأيديولوجية والعمليات العسكرية النظامية أثار مخاوف داخلية ودولية متزايدة، خصوصاً مع اتهامات بتلقي بعض هذه المجموعات دعماً أو تدريباً من جهات خارجية، بينها عناصر مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

عسكرياً، يستهدف القرار الأمريكي بالدرجة الأولى الذراع العسكري المرتبط بالحركة الإسلامية. فتصنيف لواء البراء بن مالك ضمن قوائم الإرهاب يعني عملياً نزع الشرعية الدولية عن مشاركته في العمليات العسكرية. هذا التطور يضع الجيش السوداني في موقف معقد؛ إذ إن استمرار التنسيق العملياتي مع هذه التشكيلات قد يعرّض قياداته لاتهامات بتقديم دعم مادي أو لوجستي لكيانات مصنفة إرهابية. كما يمكن أن يُستخدم هذا التصنيف مستقبلاً في ملاحقات قانونية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب.

سياسياً، يسعى التصنيف إلى تقويض استراتيجية «تعدد الواجهات» التي اعتمدتها الحركة الإسلامية لعقود. فالقوانين الأمريكية لا تقتصر على الكيانات المسماة صراحة، بل تمتد إلى أي منظمة يثبت أنها تعمل كواجهة أو تحت سيطرة الكيان المصنف. ومن شأن ذلك أن يضع الحركة خارج أي عملية سياسية أو تفاوضية ترعاها القوى الغربية، إذ يمنع القانون الأمريكي الوسطاء الرسميين من التعامل مع المنظمات المصنفة إرهابية.

اقتصادياً، يمثل القرار ضربة محتملة للشبكة المالية المرتبطة بالحركة الإسلامية، والتي تشكلت عبر عقود من النشاط السياسي والاقتصادي. فمع تشديد الرقابة على التحويلات الدولية وتجميد الأصول المحتملة، قد تواجه الشركات أو المؤسسات المرتبطة بالحركة صعوبة في الوصول إلى النظام المالي العالمي. كما قد يمتد أثر القرار إلى دول إقليمية تستضيف استثمارات أو أصولًا مرتبطة بقيادات الحركة، في ظل مخاطر التعرض للعقوبات الثانوية الأمريكية.

يمثل القرار ضربة محتملة للشبكة المالية المرتبطة بالحركة الإسلامية، والتي تشكلت عبر عقود من النشاط السياسي والاقتصادي. فمع تشديد الرقابة على التحويلات الدولية وتجميد الأصول المحتملة، قد تواجه الشركات أو المؤسسات المرتبطة بالحركة صعوبة في الوصول إلى النظام المالي العالمي

لا تقتصر تداعيات التصنيف على الحركة الإسلامية وحدها؛ فالتصنيف يضعف الرواية التي تقدمها حكومة بورتسودان للحرب باعتبارها مواجهة بين دولة شرعية ومليشيا متمردة، إذا كان بعض حلفائها العسكريين مدرجين ضمن قوائم الإرهاب. كما قد يزيد القرار من الضغوط الدبلوماسية على بورتسودان لفك الارتباط مع التشكيلات العقائدية المسلحة، وهو مطلب قد يكون صعب التنفيذ في ظل اعتماد الجيش على المليشيات المساندة في ميدان القتال. وأي محاولة للابتعاد عن هذه المجموعات قد تخلق توترات داخل المؤسسة العسكرية نفسها، حيث توجد عناصر ذات توجهات أيديولوجية مرتبطة بالحركة الإسلامية.

إقليمياً، يأتي التصنيف في سياق أوسع يتعلق بأمن البحر الأحمر والصراع على النفوذ في المنطقة. فربط بعض الجماعات السودانية بـ«الحرس الثوري الإيراني: يثير مخاوف لدى دول الجوار، التي تسعى إلى منع تحول السودان إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية. كما تشير مؤشرات دبلوماسية إلى احتمال أن تنظر الدول الأوروبية في خطوات مشابهة.

ويبقى تأثير القرار مرهوناً بمدى قدرة الأطراف المحلية على التكيف مع الواقع الجديد. فإذا أدى إلى مزيد من الاستقطاب العسكري، فقد يعمّق الحرب ويطيل أمدها.

هل ما تزال الحركة الإسلامية حركة سياسية يمكن إدماجها في المجال العام، أم أن مسار الأحداث والتطورات الأمنية يدفع تدريجياً نحو إعادة تعريفها دولياً بوصفها تنظيماً عابراً للحدود يقترب أكثر فأكثر من دائرة الملاحقة والعزل؟

أما إذا دفع نحو إعادة ترتيب التحالفات السياسية والعسكرية، فقد يشكل أحد العوامل التي تعيد فتح الباب أمام مسار تسوية سياسية في السودان.

في ضوء التصنيف الأمريكي، تبرز مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الحركة ودورها في المشهد السوداني. هذه السيناريوهات لا تعتمد فقط على تأثير العقوبات الدولية، بل ترتبط أيضاً بمآلات الحرب الجارية وتوازنات القوى، إضافة إلى مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين.

السيناريو الأول يتمثل في دخول الحركة الإسلامية وواجهاتها مرحلة الانكفاء التنظيمي والتحول التدريجي إلى العمل السري. ففي حال توسع نطاق العقوبات الدولية وامتدادها إلى شبكات التمويل والاستثمارات المرتبطة بالحركة، قد تجد قيادتها نفسها مضطرة إلى تقليص حضورها في المجال السياسي، وقد تعود إلى نمط التنظيمات السرية الذي عرفته في مراحل سابقة من تاريخها، مع الاعتماد على شبكات اجتماعية ودعوية غير رسمية للحفاظ على نفوذها داخل المجتمع.

السيناريو الثاني يتمثل في تعميق الاندماج بين الحركة الإسلامية وبعض مكونات المؤسسة العسكرية، خاصة في ظل الحرب الدائرة. ففي حال استمرار القتال لفترة طويلة، قد تزداد حاجة الجيش السوداني إلى القوى التعبوية والعقائدية التي توفرها المجموعات المرتبطة بالحركة. وقد تتحول هذه التشكيلات إلى جزء غير رسمي من البنية القتالية للجيش، ما يؤدي إلى تعزيز نفوذ الحركة داخل المؤسسة العسكرية نفسها. إلا أن هذا المسار قد يضع القيادة العسكرية تحت ضغوط دولية متزايدة، إذ إن استمرار التنسيق مع جماعات مصنفة إرهابية قد يفتح الباب أمام عقوبات إضافية أو ملاحقات قانونية. كما أن هذا السيناريو قد يؤدي إلى مزيد من تسييس المؤسسة العسكرية وتحويلها إلى ساحة صراع بين تيارات أيديولوجية مختلفة.

السيناريو الثالث يقوم على احتمال تفكك الحركة الإسلامية إلى تيارات متعددة نتيجة الضغوط الدولية والانقسامات الداخلية. فالحركات الأيديولوجية التي تتعرض لعقوبات قاسية غالباً ما تشهد انقسامات بين تيارات براغماتية تسعى إلى التكيف مع الواقع الجديد، وأخرى أكثر تشدداً ترفض أي تنازل سياسي.

وقد يظهر جناح داخل الحركة يدعو إلى الانخراط في العمل السياسي المدني بعيداً عن العمل العسكري، في مقابل جناح آخر يواصل الاعتماد على التشكيلات المسلحة كوسيلة للحفاظ على النفوذ. وقد يؤدي هذا المسار إلى نشوء تنظيمات أو حركات جديدة تحمل أفكاراً مشابهة ولكن بأسماء مختلفة، في محاولة للالتفاف على القيود القانونية والسياسية المفروضة على الحركة الأصلية.

أما السيناريو الرابع فيتمثل في تراجع تدريجي لنفوذ الحركة الإسلامية داخل الدولة والمجتمع نتيجة الضغوط الدولية والتغيرات الداخلية في السودان. ففي حال نجاح القوى المدنية أو العسكرية في إعادة بناء مؤسسات الدولة بعيداً عن الشبكات التي نشأت خلال العقود الماضية، قد تفقد الحركة الكثير من أدواتها التقليدية في التأثير السياسي والاقتصادي.

تشير هذه السيناريوهات إلى أن قرار التصنيف قد يكون له تأثير يتجاوز الحركة الإسلامية، ليطال طبيعة النظام السياسي السوداني ومستقبل العلاقة بين الدين والسياسة داخل الدولة. فإذا أدى القرار إلى إعادة ترتيب التحالفات السياسية والعسكرية، فقد يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من إعادة بناء الدولة السودانية على أسس مختلفة. أما إذا ساهم في تعميق الاستقطاب والصراع، فقد يصبح عاملاً إضافياً يطيل أمد الحرب ويزيد من تعقيد الأزمة.

ما بين سردية الدراما التي يقدمها مسلسل «رأس الأفعى»، والواقع السياسي الذي تعكسه قرارات التصنيف، تتكشف ملامح مرحلة جديدة في التعامل مع ظاهرة التنظيمات الأيديولوجية. فالقضية لم تعد تقتصر على جدل نظري حول طبيعة الإخوان المسلمين كحركة سياسية أو دعوية، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بحسابات الأمن الإقليمي وتوازنات الصراع داخل الدول التي شهدت حضوراً تاريخياً للحركة، وفي مقدمتها السودان.

يطرح التصنيف أسئلة أعمق تتجاوز حدود الحالة السودانية. فهل يشكل هذا القرار بداية مسار دولي لإعادة تعريف العلاقة مع التنظيمات المرتبطة بمدرسة الإخوان؟ أم أنه إجراء مرتبط بظروف الحرب السودانية وتعقيداتها دون أن يتحول إلى سياسة دولية شاملة؟ وهل سيدفع هذا التصنيف الحركة الإسلامية إلى مراجعة استراتيجياتها السياسية والتنظيمية؟، أم سيدفعها إلى مزيد من الانكفاء والعمل عبر شبكات أكثر تعقيداً وسرية؟ وهل يؤدي هذا التطور إلى إعادة رسم حدود العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتيارات الأيديولوجية المسلحة؟، أم أنه سيضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى صراع لم تتضح ملامح نهايته بعد؟.

ختاماً يبقى المشهد مفتوحاً على احتمالات متعددة؛ احتمالات ستحددها في النهاية قدرة الفاعلين المحليين والإقليميين على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والحركات الأيديولوجية، في منطقة لم تتوقف بعد عن إنتاج أزماتها وأسئلتها الكبرى.

09 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
12 مارس 2026م

بيـــان بورتســـودان:

حين تدين خارجية الانقلاب حاضنتها السياسية

السفير/
عادل إبراهيم مصطفى

صدر عن وزارة خارجية سلطة بورتسودان الانقلابية بيان قالت فيه إن حكومة السودان تابعت قرار الحكومة الأمريكية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان تنظيماً إرهابياً، مؤكدة في الوقت نفسه موقفها «المبدئي والثابت في إدانة جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف دون استثناء أو انتقائية»، ومطالبة بالاستجابة للدعوات القوية لتصنيف قوات الدعم السريع جماعةً إرهابية.

اللافت في البيان ليس فقط مضمونه السياسي، بل أيضاً خلوّه من أي اعتراض أو تحفظ دبلوماسي على القرار الأمريكي، وهو أمر غير مألوف في خطاب الدول حين يتعلق الأمر بتصنيفات تصدرها حكومات أجنبية بحق جماعات تنشط داخل حدودها. وهكذا بدا البيان، في جوهره، وكأنه يقرّ ضمناً بذلك التصنيف، بل يوظّفه سياسياً في سياق الصراع الداخلي في السودان.

عندما قرأت نص البيان، فركتُ عينيّ لأتأكد أنني لم أخطئ القراءة. لكن الكلمات كانت واضحة لا تحتمل اللبس.

والحقيقة أن المفارقة في هذا البيان لا تكمن فقط في مضمونه السياسي، بل في السياق الذي صدر فيه. فالحكومة التي تصدر هذا الموقف هي ذاتها سلطة سياسية أعادت – بعد انقلاب أكتوبر 2021 – إلى مفاصل الدولة كوادر ارتبطت تاريخياً بتنظيم الإخوان المسلمين، وكان كثير منهم، بما فيهم وزير الخارجية نفسه، قد فصلوا من الخدمة بقرارات لجنة تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو بسبب تلك الصلات التنظيمية. ومن هنا تبرز المفارقة: إذ يبدو البيان، في جوهره، وكأنه يقرّ ضمنياً بتصنيف التنظيم الذي شكّل إحدى الحواضن السياسية والإدارية للنظام الذي أعاد الانقلاب تمكينه داخل مؤسسات الدولة.

اللافت في البيان ليس فقط مضمونه السياسي، بل أيضاً خلوّه من أي اعتراض أو تحفظ دبلوماسي على القرار الأمريكي، وهو أمر غير مألوف في خطاب الدول حين يتعلق الأمر بتصنيفات تصدرها حكومات أجنبية بحق جماعات تنشط داخل حدودها.

لذلك، فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل وزارة الخارجية التي أصدرت هذا البيان، ووزيرها وكثير من منسوبيها من الدبلوماسيين، شيء غير الامتداد البيروقراطي والتنظيمي لشبكات التمكين التي بناها نظام الثلاثين من يونيو داخل الدولة؟!.

لقد سبق أن فصلت لجنة تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو عدداً كبيراً من هؤلاء من الخدمة، بما فيهم وزير الخارجية، كما سلفت الإشارة، بسبب ارتباطاتهم بتنظيم الإخوان المسلمين وشبكاته الأمنية. غير أن انقلاب 25 أكتوبر 2021 أعادهم إلى مواقعهم، في واحدة من أوضح عمليات إعادة تمكين كوادر النظام القديم داخل مؤسسات الدولة.

في واقع الأمر، لم يكن الانقلاب حدثاً معزولاً، بل جاء تتويجاً لسلسلة طويلة من المناورات التي قادتها دولة الإخوان المسلمين العميقة بالتنسيق مع المجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، في محاولة لإجهاض ثورة ديسمبر المجيدة. وقد تمثلت تلك المناورات في جملة من السياسات والتدابير التي استهدفت إنهاك الحكومة الانتقالية وإضعاف ثقة المواطنين فيها، من بينها خلق حالة من السيولة الأمنية المتعمدة، وصناعة أزمات الندرة في السلع الأساسية والخدمات، والتلاعب بالإمدادات الاقتصادية، وحتى خنق البلد بإغلاق الميناء في سياق محاولة ممنهجة لإظهار الدولة وكأنها تسير نحو الانهيار في ظل الحكم المدني. وحين فشلت تلك الأساليب في تحقيق هدفها النهائي، لجأت تلك القوى إلى الانقلاب العسكري المباشر. وعليه، لم يكن مستغرباً أن تكون أولى خطوات الانقلاب حل لجنة تفكيك التمكين، وإعادة الكوادر التي فصلتها اللجنة إلى الخدمة، بل وإعادة الأموال المنهوبة إلى من نهبوها، في عملية سياسية وإدارية هدفت إلى إعادة بناء شبكة التمكين القديمة داخل الدولة.

في ضوء ذلك كله، يبدو بيان وزارة الخارجية مثيراً لمفارقة سياسية لافتة: فهو من جهة يؤكد موقفاً يدين الإرهاب ويُظهر قبولاً ضمنياً بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً، ومن جهة أخرى يصدر عن سلطة سياسية قامت على إعادة تمكين كوادر ذلك التنظيم نفسه داخل مؤسسات الدولة.

وأما مطالبة البيان بتصنيف قوات الدعم السريع منظمة إرهابية، فهي مسألة قد تكون موضوع نقاش سياسي أو قانوني مشروع. غير أن المفارقة الكبرى تظل في أن الجهة التي تطلق هذا المطلب هي سلطة أعادت إلى مؤسسات الدولة كوادر تنظيم يقرّ البيان ذاته، ضمناً، بإدراجه ضمن الجماعات المصنفة إرهابية. وهكذا يتحول البيان من موقف دبلوماسي يُفترض فيه الاتساق والرصانة، إلى نص يكشف عمق الأزمة السياسية التي تعيشها سلطة الانقلاب، ويعكس حالة واضحة من التناقض بين الخطاب السياسي والواقع الفعلي.

إن أخطر ما يكشفه هذا البيان ليس فقط ضعف الحجة السياسية، بل التناقض العميق في الخطاب الرسمي. فعندما تصدر وزارة الخارجية بياناً يحمل في طياته إدانة ضمنية لبيئة سياسية أعادتها السلطة نفسها إلى مؤسسات الدولة، فإن ذلك يعكس أزمة أعمق من مجرد موقف دبلوماسي عابر.

إنها أزمة سلطة فقدت القدرة على التوفيق بين خطابها السياسي وواقعها الفعلي. ولهذا كله، يبدو أن البيان – من حيث لا يقصد أصحابه – قد قدّم مثالاً جديداً على مفارقات السياسة السودانية في زمن الانقلاب.

وصدق القول القديم: إذا لم تستحِ، فقل ما تشاء.

يبدو بيان وزارة الخارجية مثيراً لمفارقة سياسية لافتة: فهو من جهة يؤكد موقفاً ضمنياً يدين الإرهاب ويُظهر قبولاً ضمنياً بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً، ومن جهة أخرى يصدر عن سلطة سياسية قامت على إعادة تمكين كوادر ذلك التنظيم نفسه داخل مؤسسات الدولة.

حين يُستدعى الدين لحماية التنظيم

قراءة في بيان إخوانجية السودان

إيمان فضل السيد

ليس جديدًا في أدبيات الحركات الإسلامية أن يُستدعى الدين إلى ميدان السجال السياسي، ولا أن تُكسى المواقف التنظيمية بعبارات ذات طابع أخلاقي وروحي تمنحها هالة من القداسة. غير أن هذا الأسلوب، الذي كان لسنوات طويلة أحد أهم أدوات التعبئة السياسية، يواجه اليوم اختبارًا مختلفًا في المجال العام السوداني، إذ لم يعد الخطاب الديني وحده كافيًا لحسم النقاش السياسي، أو إضفاء الشرعية على المواقف التنظيمية للإخوانجية.

في هذا السياق جاء البيان الذي أصدره الأمين العام لـ الحركة الإسلامية في السودان، علي أحمد كرتي، ردًا على قرار الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الحركة الإسلامية السودانية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية.

ورغم تضارب البيانات المنسوبة للحركة الإسلامية في وسائل التواصل، وصدور نفي لبعضها باعتبارها مفبركة، يظل السؤال حول الجهة التي تمثل الخطاب الرسمي للحركة مطروحًا في المجال العام. وعلى كل ما تم طرحه في البيان المنسوب لعلي كرتي يظل يعبر عن وجهة نظر الحركات الإسلامية في السودان تاريخيا.

فالبيان، بدلاً من أن يقدم دفاعًا سياسيًا مفصلًا يناقش القرار وأسبابه، اختار أن يعود إلى لغة خطابية مألوفة تقوم على استدعاء العاطفة الدينية، وتوسيع دائرة الاتهام لتشمل المجتمع السوداني بأسره.

منذ بدايته اختار البيان أن يضع نفسه في إطار ديني صريح، مستهلًا بآية قرآنية، وهو تقليد درجت عليه أدبيات الحركات الإسلامية لإضفاء بعد أخلاقي وديني على الموقف السياسي. غير أن الإشكال لا يكمن في الاستشهاد الديني في حد ذاته، بل في الطريقة التي يجري بها توظيفه داخل الخطاب؛ إذ ينتقل البيان سريعًا من الدفاع عن تنظيم سياسي بعينه إلى الإيحاء بأن استهداف الحركة الإسلامية هو استهداف للإسلام في المجتمع السوداني.

هذا الخلط المتعمد بين الدين والتنظيم السياسي يمثل واحدة من الإشكالات الفكرية التي طبعت خطاب الإسلام السياسي في السودان لعقود. فالإسلام في السودان، بطبيعة الحال، حقيقة اجتماعية وثقافية راسخة تعود إلى قرون طويلة، وهو جزء أصيل من نسيج المجتمع وتكوينه الروحي. أما الحركة الإسلامية فهي تنظيم سياسي حديث نشأ في سياق الصراع السياسي المعاصر.

ومن ثم فإن محاولة تقديم التنظيم باعتباره التعبير الطبيعي، أو الحارس الحصري للدين في المجتمع، تبدو أقرب إلى محاولة توسيع شرعيته عبر توظيف الرصيد الرمزي للدين في الوجدان العام.

الأكثر إشكالًا في البيان هو انتقاله من الدفاع عن الحركة الإسلامية إلى الادعاء بأن تصنيفها كجماعة إرهابية يرقى عمليًا إلى تصنيف الشعب السوداني نفسه بالإرهاب. هذه الحجة، التي تبدو للوهلة الأولى محاولة لاستثارة الحس الوطني، تنطوي في جوهرها على قدر كبير من التعميم غير المبرر. فالقرارات السياسية الدولية، مهما كانت مثار جدل أو اعتراض، تستهدف في العادة تنظيمًا محددًا أو بنية تنظيمية بعينها، لا مجتمعًا كاملًا ولا شعبًا بأسره. ولذلك فإن توسيع دائرة الاتهام لتشمل المجتمع السوداني يبدو أقرب إلى محاولة استخدام المجتمع كدرع رمزي لحماية التنظيم من النقد أو المساءلة.

البيان، بدلاً من أن يقدم دفاعًا سياسيًا مفصلًا يناقش القرار وأسبابه، اختار أن يعود إلى لغة خطابية مألوفة تقوم على استدعاء العاطفة الدينية، وتوسيع دائرة الاتهام لتشمل المجتمع السوداني بأسره.

ومن زاوية الخطاب السياسي، فإن البيان يفتقر إلى عناصر الدفاع الموضوعي المطلوبة لتعزز موقف كاتبيه. فلا نجد فيه تفنيدًا مفصلًا للأسباب التي استند إليها قرار التصنيف، ولا عرضًا لحجج سياسية أو قانونية مضادة، بل يذهب مباشرة إلى الهجوم على الجهة التي أصدرت القرار، مستخدمًا لغة اتهامية حادة مصحوبة بزخم من الشعارات والاستدعاءات الرمزية. فهذا الأسلوب، وإن كان شائعًا في البيانات السياسية، إلا أنه غالبًا ما يضعف قوة الحجة إذا كانت هنالك حجة من الأصل. ويبدو أن هذا التنظيم الارهابي لا يملك ما يفند به وجاهة القرار لذا غاب في البيان النقاش الموضوعي لصالح الخطاب الانفعالي، واختار العودة إلى خطاب تعبوي تقليدي يعتمد على إثارة العاطفة واستدعاء الرموز الدينية. وهو خطاب ربما كان يجد صدى أوسع في مراحل سابقة، لكنه يبدو اليوم أقل قدرة على الإقناع في ظل التحولات العميقة التي شهدها الوعي السياسي في السودان.

فالمجتمع السوداني لم يعد يتعامل مع خطاب الحركة الإسلامية بالمنطق ذاته الذي ساد في عقود سابقة. فقد أفرزت التجربة السياسية الطويلة مع الإسلاميين، في الحكم والمعارضة، نقاشاً عاماً واسعاً حول علاقة الدين بالسلطة وحدود توظيفه في الصراع السياسي. وجاءت الثورة السودانية 2018–2019، بكل زخمها الجماهيري وشعاراتها وصمود شبابها في الشوارع والساحات، لتقدم مؤشراً واضحاً على هذا التحول. فقد خرج ملايين السودانيين مطالبين بإسقاط النظام الذي حكم باسم المشروع الإسلامي لعقود، وهو ما انتهى بسقوط نظام عمر حسن أحمد البشير، في لحظة تاريخية عكست رفضاً واسعاً لهيمنة الحركة الإسلامية على الدولة والمجال العام.

وفي هذا السياق، يصبح من الصعب إقناع الرأي العام بأن أي انتقاد للحركة الإسلامية أو لأي تنظيم سياسي يرتبط بها هو بالضرورة استهداف للدين أو للهوية الدينية للمجتمع. فالسودانيون الذين خرجوا في الشوارع مطالبين بالتغيير لم يكونوا في مواجهة الدين، بل في مواجهة تجربة سياسية بعينها رأوا أنها أجرمت ومارست العنف المفرط والإرهاب في إدارة الدولة، وأثقلت كاهل المجتمع بأزمات متراكمة وصراعات مستمرة.

لذلك فإن محاولة إعادة إنتاج الخطاب التعبوي القديم، القائم على الخلط بين الدين والتنظيم السياسي، تبدو اليوم محاولة للعودة إلى لغة تجاوزها الواقع السوداني نفسه. فالتحولات التي أطلقتها الثورة جعلت المجال العام أكثر حساسية تجاه هذا النوع من الخطابات، وأكثر ميلاً إلى مساءلة التنظيمات السياسية بميزان السياسة على غرار «لا قداسة مع السياسة».

خلاصة القول، إن الخطاب العاطفي الذي يعتمد عليه البيان يبدو أقل تأثيرًا في السياق السوداني الراهن. فقد شهد المجتمع السوداني خلال العقود الماضية تجربة سياسية طويلة مع تيارات الإسلام السياسي، وهي تجربة أفرزت قدرًا كبيرًا من النقاش العام حول علاقة الدين بالسلطة وحدود توظيف الخطاب الديني في الصراع السياسي. وفي ظل هذا الوعي المتنامي، لم يعد من السهل إقناع الرأي العام بأن أي نقد لتنظيم سياسي بعينه هو بالضرورة استهداف للدين أو للهوية الدينية للمجتمع، وعلى تنظيم الإخوان أن يتحمل وزر نفسه.

المجتمع السوداني لم يعد يتعامل مع خطاب الحركة الإسلامية بالمنطق ذاته الذي ساد في عقود سابقة. فقد أفرزت التجربة السياسية الطويلة مع الإسلاميين، في الحكم والمعارضة، نقاشاً عاماً واسعاً حول علاقة الدين بالسلطة وحدود توظيفه في الصراع السياسي.

إسلاميو السودان:
انحناء للعاصفة أم ارتماء في التشدد؟

الطيب ابوكروك

القرار الأمريكي الأخير الذي صنّف جماعة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية في السودان كيانات إرهابية، وضع هذه التنظيمات أمام أحد أصعب اختبارات الوجود في تاريخها الطويل. وهو قرار، حسب اعتقادي، يتجاوز في أبعاده التوصيف القانوني وقد يتحول إلى محرك استراتيجي بإمكانه دفع الحركة نحو مسارين متناقضين تماماً. فمن جهة، أرى أن هذا التضييق الدولي المنهج قد يولّد انفجاراً راديكاليًا داخل القواعد الشبابية للحركة، التي قد تجد في «سردية المظلومية» واستهداف الهوية مبرراً كافياً للارتماء في أحضان التشدد، ليس فقط كخيار عقائدي، بل كفعل «نكاية» و(مُكاواة) سياسية وانتقام من الغرب الكافر الذي أغلق في وجوههم أبواب الاعتراف الدبلوماسي. هذا المسار الصدامي يقتات على الشعور باليأس من قواعد اللعبة السياسية الدولية، مما قد يحوّل الحركة من شريك محتمل في تسويات مستقبلية إلى تنظيم سري يعتمد العنف والعمل المسلح وسيلة وحيدة لإثبات الحضور وانتزاع الحقوق المزعومة.

وعلى الضفة الأخرى من التحليل، تبرز «غريزة البقاء» البراغماتية (الكيزانية) الشهيرة كعامل كبح قد يمنع الانزلاق نحو التطرف الكامل. فالتاريخ السياسي للإسلاميين في السودان يثبت قدرة فائقة على «الانحناء أمام العاصفة» وإعادة إنتاج الذات تحت مسميات وواجهات جديدة تتسق مع المعايير الدولية، لتجنب الملاحقات المالية وتجفيف منابع التمويل. إن الضغط الممارس عبر هذا التصنيف قد يجبر القيادات التقليدية على إجراء مراجعات فكرية وتنظيمية (قسرية) تتضمن فك الارتباط بالأجنحة الراديكالية وتبني خطاب وطني مدني أكثر اعتدالاً، ليس إيماناً بالليبرالية، بل كضرورة تكتيكية للهروب من العزلة وضمان استمرار الوجود التنظيمي والمالي.

وبين هذين المسارين، يظل التساؤل قائماً حول قدرة الحركة على الحفاظ على تماسكها الداخلي في ظل هذه الضغوط. إذ من المرجح أن نشهد حالة من «الانشطار التنظيمي» بين تيار يرى في التشدد رداً طبيعياً على الوصم بالإرهاب، وتيار آخر يرى في الاعتدال المظهري طوق نجاة أخيراً. إن مآلات هذا القرار ستعتمد بشكل كبير على طبيعة التفاعلات الميدانية في السودان، ومدى قدرة المجتمع الدولي على موازنة الضغط بالحوافز السياسية. فإذا استمر الانغلاق، قد تصبح (النكاية والمُكاواة) بالغرب هي العقيدة السائدة، أما إذا وجدت الحركة ثغرة للمناورة، فإن البراغماتية ستنتصر كما فعلت في محطات سابقة، لتثبت أن البقاء في عالم السياسة غالباً ما يتفوق على جمود الأيديولوجيا، ولو بصفة مؤقتة.

المبتسرون.. قراءة في الجرح الذي حملته أروى صالح وماتت به

إبراهيم برسي

قد تبدو كلمة «المبتسرون» للوهلة الأولى عادية لا تستوقف الانتباه، غير أن أروى صالح تفتحها على اتساع يتجاوز الطب إلى سؤال الوجود نفسه، فتصير الكلمة حفرة في الوعي لا تشبه معناها الأول. هي لا تشير إلى الولادة المبكرة، بقدر ما تشير إلى الوعي المبكّر؛ ذلك الوعي الذي يُقذف بصاحبه إلى ساحة المعنى قبل أن تنمو فيه عضلة القراءة أو رئة الشكّ. جيل خرج من زمن مهزوم يبحث عن نصر، ومن زمن منتصر يبحث عن معنى.. فوقع بينهما بلا سند.

الكلمة هنا ليست توصيفًا عابرًا؛ هي تشخيص لنوع من الوجود الذي لم يكتمل، لأن الزمن الذي صاغه كان هو نفسه غير مكتمل.

كتاب «المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية» ليس بحثًا في التاريخ، ولا دفاعًا عن سيرة شخصية؛ إنه اعتراف جماعي يُكتب بصوت فرد قرّر، على نحو فادح، أن يفضح نفسه ورفاقه في آن.

منذ السطور الأولى، تُلمِّح أروى إلى أن ما تكتبه ليس «تاريخ الحركة الطلابية»، بل «خبرة جيل» يرى نفسه الآن من الخارج.. كأنها تنظر إلى تلك الفتاة الصغيرة، الدقيقة القامة، التي خرجت من بيت برجوازي لتقود تظاهرات ميدان التحرير، ثم تتابعها وهي ترجع إلى بيتها محمَّلة بالهتاف وبالخذلان معًا.

المبتسر هنا ليس جيلًا فقط؛ إنها صاحبة هذه الدفاتر نفسها: امرأة تكتشف أنها عاشت عمرها كله داخل سردية نضالية لم تكن لها حاضنة حقيقية، فقرّرت أن تُغلق الحاضنة من الداخل.. بالقفز من الطابق العاشر لتنهي حياتها.

أروى لم تقدّم جيل السبعينيات كـ«بطولة ضائعة»، بل قدّمته كجرح مفتوح في جسد الحياة السياسية المصرية؛ جيل بدأ وعيه السياسي في ظل هزيمة 1967، وانفجر حلمه في تظاهرات 1972 و1973، ثم استيقظ في زمن السادات ليجد أن الأرض التي ظنها صلبة كانت أرضًا رخوة تُخفي تحتها مستنقع مصالح، وأن الذين هتفوا باسم الشعب كانوا يهربون من مواجهة أنفسهم، وكانوا — في جانب من جوانبهم — يفاوضون أيضًا على مقاعد مريحة في قلب البرجوازية الجديدة.

أقسى ما في الكتاب أنه ينسف «الميثولوجيا النضالية» التي نشأت حول جيل السبعينيات. في الخطاب العام، ذلك الجيل هو جيل «الطلاب الذين مثّلوا الشعب»، و«أصحاب الهتاف النقي»، و«أبناء الهزيمة الذين حوّلوها إلى طاقة».

أروى تأتي من قلب هذا الجيل لتقول: لا، لم نكن أنقياء كما نحب أن نتذكّر أنفسنا. لقد «قبضنا ثمن وطنيتنا قبل أن ندفع ثمنها»، تسلّمنا شهادة البطولة قبل أن نخوض معركة حقيقية، وتصرّفنا طويلًا كطليعة لشعب لم نختبر نحن أنفسنا عمق آلامه.

في هذا التفكيك القاسي يتردّد صدًى قريب لكلمات غرامشي عن «المثقّف الذي لا يستطيع أن يربط مصيره الشخصي بمصير الطبقة التي يتحدث باسمها، فيتحوّل إلى معلّق بين السماء والأرض».. وهذه التعليقة هي جوهر المبتسر.

تضع أروى جيلها بين جيلين: الستينيات، حيث الدولة تقمع باسم الشعب، والسبعينيات، حيث الدولة تنقلب تدريجيًا على نفسها وتبيع «الانتصار» في حرب 1973 كسلعة سياسية، لتفتح بعدها باب الانفتاح الاقتصادي وتترك أبناء الهزيمة يواجهون فراغ المعنى.

في هذا الفراغ تبدو الحركة الطلابية كطفرة قصوى في «منحنى الحلم»: لحظة اعتقد فيها هؤلاء الشباب أنهم يمثلون الشعب، وأن الهتاف في الجامعة هو نطق التاريخ نفسه، وأن شعار «الحرب الآن» يختصر العدالة كلها. ثم بدأ كل شيء يتراجع إلى الخلف: السلطة تعقد صفقات، القيادات تتوزع على المناصب، والمقهى يتحوّل إلى برلمان اليائسين.

هنا يتشكّل وعي المبتسر: وعي عاش ذروة الحلم قبل أن يملك أدوات تحمّل الفشل.

في فصل «المثقف متشائمًا»، تمارس أروى أكثر عمليات التشريح صفاء وقسوة. المثقف الذي تلتقط صورته ليس بطلًا تراجيديًا؛ هو كائن مهزوم يتلذذ بهزيمته، يتباهى بقدرته على وصف الخراب بينما يعيش داخله في ترف صغير. يرفض «أخلاق كل الطبقات» لكنه لا يملك بديلًا، يسخر من البرجوازية وهو يسكن شققها، يلعن الاستهلاك وهو يطارد فرص الظهور في الصحف والندوات، ويكتب عن «الطبقة العاملة» وهو لم يقترب يومًا من عرقها وجلدها. هذا المثقف متشائم ليس لأن الواقع قاتم؛

في هذا الفراغ تبدو الحركة الطلابية كطفرة قصوى في «منحنى الحلم»: لحظة اعتقد فيها هؤلاء الشباب أنهم يمثلون الشعب، وأن الهتاف في الجامعة هو نطق التاريخ نفسه، وأن شعار «الحرب الآن» يختصر العدالة كلها

فالتشاؤم صار جزءًا من صورته عن نفسه، وجزءًا من الأسطرة السياسية التي يَعرض بها بضاعته في السوق الثقافية.

هنا تحضرني جملة روزا لوكسمبورغ: «الحرية دائمًا هي حرية من يفكّرون بشكل مختلف». لكن حرية الماركسي الذي تتحدث عنه أروى ليست حرية المختلف؛ بل حرية من يفرض على الجميع أن يتشابهوا مع صورته عن «الثوري الحقيقي».

في التنظيم يُقمع السؤال باسم «الانضباط»، وفي الشارع تُفرض شعارات جاهزة على جماهير لا يُسمع صوتها إلا حين يوافق ما في رأسه، وفي البيت يعاد إنتاج الأبوية بأشد صورها فجاجة. هذه الفصيلة من المثقفين تُحاكمها أروى لا من موقع الخصومة السياسية، بل من موقع الشاهدة التي عاشت بينهم، وشربت معهم الشاي المر في مقاهي وسط البلد، وصدّقتهم.. ثم اكتشفت أن تشاؤمهم لم يكن حكمة؛ كان سترًا لجبن عميق.

وحين تنتقل إلى «المثقف عاشقًا»، تسحب أروى ورقة التوت الأخيرة عن هذا الكائن. هنا يظهر الوجه الأكثر فداحة للمبتسرين: الوجه الذي يخلط بين الجسد والأيديولوجيا، بين الحب والخطاب الثوري، ليخرج من ذلك كله بمعادلة رخيصة كتبتها أروى بلا تجميل: «تحرير المرأة هي أرخص وسيلة للحصول عليها.. الحب المتحرر هو الحب الرخيص».

الجملة ليست شتيمة فقط؛ هي كشف لمسرح كامل: مقهى، كوب شاي، حديث طويل عن الحرية، مديح لعقلية «المناضلة»، ثم طريق ينتهي إلى سرير يُقدَّم بوصفه امتدادًا للتحرر. الجسد الأنثوي يغدو هنا آخر مستعمرة يسيطر عليها اليسار بعد أن خسر معظم معاركه في السياسة.

تفكيك أروى لا يكتفي بفضح النفاق، بل يفتح سؤالًا وجوديًا عن العلاقة بين الأيديولوجيا والجسد. ماذا يحدث حين تُحمَّل علاقة حب هشّة بحمولة خطاب «التحرر» و«المساواة»؟ ماذا يحدث حين يتحول الجسد إلى مسرح يختبر فيه اليساري رجولته و«تقدميته» في آن واحد؟.

في هذا المزيج تصبح المرأة قربانًا لصعوده الطبقي، شاهدة صامتة على انتقاله من مقاعد الاتهام إلى موائد السلطة. وحين تحاول أن تتكلم، تُتهم بأنها «برجوازية»، أو «رجعية»، أو بأنها لم تفهم جوهر التحرر بعد. هكذا تكشف أروى أن الهزيمة لم تكن في ميدان السياسة وحده، بل في أدق مفاصل الحياة الخاصة؛ وأن التحرر الذي لم يبدأ من الجسد لن يصل إلى المجتمع، وسيظل شعارًا معلقًا في لافتات حزبية باهتة.

في ثنايا الكتاب تتجاور ثلاث طبقات من الفشل: فشل مشروع التحرر الوطني حين تحول إلى دولة بوليسية؛ فشل الماركسية حين ذاب جزء كبير منها في امتيازات الدولة والاقتصاد؛ وفشل الذوات الفردية التي لم تملك شجاعة مواجهة هذا كله إلا على هيئة نكات سوداء أو انسحاب عدمي.

أروى تكتب من منطقة لا تمنح نفسها فيها حصانة أخلاقية. هي جزء من هذا الفشل، ضحية وجانية في آن. تروي كيف صدّقت البلاغة الثورية المطمئنة، وكيف دفعت ثمنًا باهظًا في علاقتها بنفسها

أروى صالح

كتاب «المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية» ليس بحثًا في التاريخ، ولا دفاعًا عن سيرة شخصية؛ إنه اعتراف جماعي يُكتب بصوت فرد قرّر، على نحو فادح، أن يفضح نفسه ورفاقه في آن

وبالآخرين، ثم قررت أن تنتقم لا بالفضيحة فقط، بل أيضًا بهذا الانسحاب النهائي من العالم.

انتحارها في صيف 1997، بعد يوم واحد من ذكرى نكسة 1967، يبدو وكأنه تركيب مقصود للتواريخ.. كأنها تربط بنفسها بين هزيمتين: هزيمة جيل أمام العدو الخارجي، وهزيمته أمام نفسه.

الموت هنا ليس مأساة فردية فقط، بل فصل أخير في سردية المبتسرين: جيل وُضع في الحاضنة التاريخية بدرجة حرارة خاطئة، فخرج إلى العالم بنصف حياة، نصف رئة، نصف إيمان. كأن الرسالة تقول: لقد جرّبنا كل أشكال الإنكار، من تقديس ناصر إلى تمجيد يناير، من الزيف القومي إلى الزيف الثوري.. ولم يبق إلا أن نعترف بأن هشاشتنا هي جوهر الحكاية، لا هامشها.

وكما قال والتر بنيامين: «كل وثيقة حضارة هي في الوقت نفسه وثيقة همجية». كتاب أروى وثيقة حضارة بالمعنى الأجمل: لغة ثرية، حساسية عالية، قدرة على التقاط التفاصيل الصغيرة في المقاهي والمظاهرات والعلاقات الحميمة. وفي الوقت نفسه هو وثيقة همجية، لأن ما تصفه من كعوب تدوس على الأحلام وأفواه تتغذى على دمعة الآخرين يكشف مقدار العنف الذي كان مستترًا خلف صور الشهداء واللافتات والقصائد.

«المبتسرون» بهذا المعنى مرآة لسردية يسار عربي أحب أن يرى نفسه ضمير الأمة. غير أن صوته، حين يُجرَّد من زينته الخطابية، يخرج مبحوحًا، مترددًا، ومثقلًا بديون لم تُسدَّد.

مع ذلك، لا يتركنا الكتاب في فراغ كامل. خلف الغضب، خلف الفضح، خلف اللغة التي تشبه أحيانًا ضربات مطرقة على جدار متصدع، هناك إصرار على سؤال يتكرر بإلحاح: كيف يمكن ألا يتكرر المبتسرون؟

كيف يمكن لجيل جديد ألا يُلقى به في هواء التاريخ بلا رئتين؟

أروى لا تقدم جوابًا جاهزًا، لكنها تترك إشارات صغيرة: أن نرى القضية الوطنية بوصفها مشروع عدالة لا تمثالًا لقائد؛ أن نتوقف عن استيراد الماركسية كزينة لغوية؛ وأن نتذكر ما قاله غرامشي عن أن المثقف لا يصبح عضويًا إلا حين يبني مع الناس تنظيمًا للحياة، لا حين يبني لهم أسطورة عن نفسه. وكذلك ضرورة أن تُصاغ علاقات الرجال والنساء خارج الطلاء التحرري الذي يلمع شعاراته من الخارج ويخفي في داخله أشكال العنف القديمة.

المبتسرون ليسوا جيل أروى وحده.

كل مرة نرفع فيها شعارًا أكبر من قدرتنا على تحمّل تبعاته نكون مبتسرين.

كل مرة نعلن ثورة ولا نبني لها مؤسسات نكون مبتسرين.

كل مرة نطالب بالحرية ولا نعترف بحق المختلف نكون مبتسرين.

المبتسر ليس فقط من وُلد قبل أوانه، بل من رفض أن يكبر حين جاء وقته، من آثر البقاء داخل حاضنة الشعارات اللامعة — قومية كانت أو دينية أو يسارية — على أن يتحمل وطأة النضج.

ربما تكون هدية أروى لنا، نحن الذين جئنا بعدها بزمن، أنها نقلت كلمة «المبتسرون» من قاموس الطب إلى قاموس الوعي.

لم تعد تشير إلى طفل يلهث على سرير المستشفى، بل إلى أجيال كاملة تتنفس عبر أجهزة اصطناعية اسمها «الزعيم»، «الحزب»، «القضية»، بينما القلب الحقيقي — قلب العدالة والحرية والكرامة — لا يزال يتعلم كيف ينبض وحده.

أن نقرأ «المبتسرون» اليوم يعني أن ننظر في المرآة دون مكياج،

أن نرى هشاشتنا بلا زينة،

وأن نسأل بهدوء موجع:

هل سنظل نكرر مصائر المبتسرين؟

أم سنجرب هذه المرة أن نسمح للحلم بأن ينضج،

حتى لو كلّفنا ذلك مواجهة أطول، وجرحًا أعمق،

ووحدة أقل صخبًا من كل الزخارف الثورية التي أدمنّاها؟.

في التنظيم يُقمع السؤال باسم «الانضباط»، وفي الشارع تُفرض شعارات جاهزة على جماهير لا يُسمع صوتها إلا حين يوافق ما في رأسه، وفي البيت يعاد إنتاج الأبوية بأشد صورها فجاجة

توقيعات على دفتر الرحيل...

في وداع الأستاذ نورالدين مدني

التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)

وداعاً الأستاذ نورالدين مدني

تنعي قيادة التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) بمزيد من الحزن والأسى للشعب السوداني القامة الإعلامية والصحفي المميز وصاحب القلم الرصين المغفور له بإذن الله تعالى الأستاذ/ نورالدين مدني، الذي انتقل لجوار ربه اليوم الجمعة بمدينة سيدني بأستراليا.

كان الفقيد من الملتزمين والمؤمنين بحق الشعب السوداني في السلام والحرية والعدالة ووقف الحرب والحكم المدني الديمقراطي المستدام، من خلال مواقفه النضالية وآرائه الصحفية، وتحليلاته السياسية، وظل صامداً في بلاط الصحافة والإعلام طيلة سنوات الحكم الشمولي لنظام الإنقاذ البائد، وواجه بشجاعة كل أشكال القمع والتضيق والمنع من العمل والاعتقال في بيوت الأشباح والرقابة القبلية والبعدية والاستدعاءات والسجن والتشريد والفصل من العمل ولم تزده هذه الممارسات إلا ثباتاً والتزاماً بحق السودان والسودانيين في وطن حر وديمقراطي.

وتشرفت (صمود) في أستراليا أن يكون عضواً فاعلاً ضمن مكاتبها، وعمل بدأب على دعم جهود وقف الحرب وتحقيق السلام الشامل واستعادة الحكم المدني الديمقراطي المستدام.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

نقابة الصحفيين السودانيين

نعي أليم

قال تعالى: «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ● الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ». صدق الله العظيم.

بعميق الحزن والأسى، تنعى نقابة الصحفيين السودانيين إلى الصحفيين والصحفيات، الصحفي نور الدين مدني أبو الحسن، الذي وافته المنية صباح يوم الجمعة في مدينة سيدني الأسترالية، بعد معاناة مع المرض.

لقد ودّع الوسط الصحفي برحيله أحد رموزه البارزة، الذين كرسوا حياتهم لخدمة المهنة على مدى نصف قرن من الزمان. جاب الفقيد خلالها ميادين العمل الصحفي في عدة صحف، أبرزها صحيفة «الصحافة»، قبل أن يستقر به المطاف في رحلته الأخيرة بصحيفة «السوداني»، حيث ظل رفيقاً للقراء من خلال زاويته المحبوبة «كلام الناس».

كان الفقيد مثالاً للصحفي الملتزم، الجاد في أداء رسالته، المنافح عن حرية الصحافة والنشر، الحريص على قضايا مجتمعه. لم تكن مسيرته مجرد توثيق للأحداث، بل كانت مدرسة متكاملة للأجيال. كان الفقيد محبوباً، هيناً ليناً، سبّاقاً في العمل الاجتماعي، كما ظل حلقة وصل بين أجيال مختلفة من الصحفيين والصحفيات الذين مروا بالمهنة. فقد تتلمذ على يديه العديد من الصحفيين والصحفيات، وكان لهم بمثابة الأب المعلّم، يمدهم بالنصح والمشورة، ويشجعهم على العطاء، تاركاً في قلوبهم محبة باذخة.

برحيل نور الدين مدني، تفقد الساحة الصحفية أحد أعمدة الحكمة، وينطفئ مصباح كان - ولا يزال - منارة للمعرفة والتوازن. إن خسارته ليست مجرد غياب لشخص، بل هي ثلمة في جدار الصحافة السودانية.

بهذا المصاب الجلل، تتقدم نقابة الصحفيين السودانيين بأصدق التعازي وأحر المواساة إلى أسرة الفقيد، وإلى أهله وذويه، وإلى زملائه وتلاميذه، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه ومحبيه جميل الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا اليه راجعون»

شبكة الصحفيين السودانيين

نعي أليم

أي فارس قد ترجل عن صهوة جواد الصحافة والثقافة والمعرفة، وأي يوم طويل حالك هذا.

مضى اليوم نور الدين مدني، الذي ننعيه في شبكة الصحفيين السودانيين بلا تعريف يسبق الاسم؛ فهو المثقف، وهو الصحفي والكاتب واسع المعارف، وهو كذلك الوطني الغيور، وهو فوق ذلك الإنسان الطيب المرهف الذي لا تراه إلا باسماً مرّحباً حنوناً وصديقاً وأباً للجميع.

عمل الراحل في الكثير من المؤسسات الصحفية، فكان مثالاً للمهنية والقدرات والإمكانيات الكبيرة، فذاع صيته بين الناس الذين كانوا يترقبون زاويته المقروءة في الصحف التي عمل بها، ولم يزده ذلك إلا تواضعاً مما حبَّب الناس فيه. وعلى الرغم مما قد يتسلل إلى النفس من إحباطات في بلادنا التي كُتب عليها ألا تنعم بالاستقرار، كان نور الدين يرى في استلقاء الصحفي واستسلامه ترفاً، فكان يقول: «عندما يصاب الإنسان بالإحباط يعجز عن الفعل الإيجابي، ويتخذ موقفاً انكفائياً سلبياً، لكننا لا نستطيع ولا ينبغي لنا ذلك، لأن الكلمة مسؤولية لابد من الإفصاح عنها مهما ضاقت سبل التعبير».

نعم، كان نور الدين مدرسة صحفية وكان قريباً من الناس، فاختار لزاويته اسم «كلام الناس»، بعد مراجعة للاسم القديم «الحق أقول»؛ لأنه أدرك أن الحقيقة نسبية ولا أحد يمتلك الحقيقة المطلقة، وذلك نموذج للإنسان الذي يتطور مع التجارب ويزداد تواضعاً. وكذلك كان نور الدين الذي أخذ من اسمه الكثير فكان نبراساً في عالم الصحافة.

وكان نور الدين من أكبر الداعمين لنا في شبكة الصحفيين السودانيين، وما زالت صفحة الشبكة القديمة تحمل مقالاته وزاويته التي كان يحرص على أن تكون ضمن كتابات الصفحة.

سنفتقده في شبكة الصحفيين، كما ستفتقده الصحافة الرزينة والكلمة الناضجة، وسيفتقده الوطن الذي حمل همه في كتاباته.

نسأل الله الرحمة والمغفرة لنور الدين، وأن ينير قبره بفيوض الأنوار، وأن يلهم آله وصحبه وأسرته ومعارفه وتلاميذه الصبر الجميل.

عثمان فضل الله

وداعًا أبا عبد الرحمن

وداعًا أبا عبد الرحمن.. نشهد الله أنك كنت هيِّنًا ليِّنًا، قريبًا من القلوب، محبًا ومحبوبًا. لم تحمل في صدرك غلًا ولا ضغينة، وكنت تحترم الصغير قبل الكبير، وتُعطي لكل إنسان قدره من الكرامة والاهتمام.

نودّع اليوم الأستاذ الصحافي المخضرم نور الدين مدني، ذلك الصوت الذي ظلّ عاليًا حين خفتت أصوات كثيرة، والقلم الذي لم يعرف المساومة حين اختار كثيرون الصمت. كان رجل موقف قبل أن يكون رجل مهنة، وصاحب كلمة قبل أن يكون صاحب منصب أو شهرة.

عرفه الناس صلبًا في وجه الديكتاتوريات، لا يخشى في الحق لومة لائم. كان يؤمن أن الصحافة رسالة قبل أن تكون مهنة، وأن الكلمة الصادقة قد تكون أثقل من القيود وأقوى من السجون. لذلك لم يكن غريبًا أن يُعتقل مرات عديدة، وأن يدفع ثمن مواقفه من حريته وراحته، لكنه لم يبدّل ولم يغيّر ولم يلن. ظلّ كما هو: ثابتًا، واضحًا، وفيًا لمبادئه.

كان يمكن له أن يختار طريقًا أسهل، أن يساير أو يصمت، لكنه اختار الطريق الأصعب.. طريق الكرامة. كتب بضمير حيّ، وانتصر للحقيقة حين كانت الحقيقة مكلفة. ولم تكن صلابة موقفه تعني قسوة قلبه، بل على العكس؛ فقد كان إنسانًا رقيقًا في تعامله، بسيطًا في حضوره، كريم الروح مع من حوله.

في مجالس الأصدقاء كان ودودًا قريبًا، وفي ساحات الكلمة كان شامخًا لا ينحني. جمع بين التواضع والصلابة، بين دفء الإنسان وجرأة الصحافي. ولذلك لم يكن مجرد كاتب عابر في تاريخ الصحافة، بل كان مدرسة في الشجاعة والنزاهة والاستقامة.

رحل الجسد، لكن المواقف لا ترحل. ستبقى كلماتك شاهدة على زمن حاول فيه كثيرون كسر الأقلام الحرة، لكنها ظلت تكتب. وستبقى سيرتك درسًا للأجيال القادمة: أن الكلمة يمكن أن تكون موقفًا، وأن الصحافي الحقيقي لا يساوم على ضميره.

نم قرير العين يا أبا عبد الرحمن.

فقد عشت كريمًا ورحلت مرفوع الرأس، تاركًا خلفك أثرًا طيبًا وسيرةً ناصعة، ومحبة صادقة في قلوب كل من عرفوك.

رحمك الله رحمة واسعة، وجعل ما قدمت في ميزان حسناتك، وألهم أهلك ومحبيك وزملاءك الصبر والسلوان.

فيصل محمد صالح

رحيل «الأسطى»

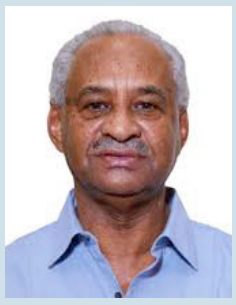

العمل الصحفي يبدو سهلاً للناظر إليه من الخارج، لكنه عمل معقد يمر بمراحل متعددة، وفيه وظائف مختلفة، منها مثلاً اختلاف دور ووظيفة الكتاب من الصحفيين، وأقصد هنا المحررين. كثير من الكتاب لا علاقة لهم بالعمل الصحفي اليومي، وقد لا يدخلون مكاتب الصحيفة لأشهر، يرسلون مادتهم بالبريد الإلكتروني، وترسل مستحقاتهم إلى حساباتهم البنكية، إلا فيما ندر، وبالتالي هم بعيدون عن متاعب وأعباء العمل اليومي في الصحيفة.

ليس في هذه الإشارات تقليل من دور الكتاب من خارج الصحيفة، لكن تمييز بين الأدوار، وبعض الكتاب سبب في نجاح بعض الصحف بما لهم من جماهيرية ومتابعات.

في مصر يسمون الصحفيين الذين يرصدون الأخبار ويجرون التحقيقات والحوارات ويتابعون التغطيات وغيرها «جورنالجية»، وهم عصب العمل الصحفي، حتى لو لم يصبحوا نجوماً ولم يعرفهم القراء.

داخل طبقة «الجورنالجية» هناك تقسيمات أخرى، منها الأسطوات الذين يقومون بدور المايسترو، هم المسؤولون عن تحويل المواد المكتوبة والمستلمة من الصحفيين والكتاب إلى مادة صحفية قابلة للنشر، ويتابعون التصميم والتنفيذ حتى تخرج الصحيفة في صورة تسر الناظرين.

أستاذنا الراحل نور الدين مدني واحد من أهم الأسطوات في الصحافة السودانية من خلال وظيفة سكرتير التحرير التي شغلها لفترة طويلة في عدة صحف. ومن حسن حظنا، ومن حسن حظ أي صحفي جديد أو تحت التمرين أن يكون مرشده ودليله هو أستاذ نور الدين.

عمل أستاذ نور الدين فور تخرجه من الجامعة باحثاً اجتماعياً في السجون، لكن حب العمل الإعلامي كان يجري في دمه، فظل يكتب للصحف والإذاعة، حتى جاءت اللحظة المناسبة حين تولى الدكتور جعفر محمد علي بخيت منصب رئيس مجلس الإدارة لدار الصحافة للطباعة والنشر. قرر جعفر بخيت أن يوظف الجامعيين في الوظائف الصحفية، وفتح باب التقديم. تقدم عدد كبير مر بسلسلة من الإجراءات، امتحان ومعاينات، حتى تم اختيار 14 من المتقدمين عرفوا بعد ذلك في الأوساط الصحفية بـ«الكواكب الأربعة عشر»، كان من بينهم نور الدين مدني ومحجوب عروة ومحمد عثمان دبايوا والرشيد حميدة وعدد آخر من الذين لم يستمروا في المهنة ومنهم الشيخ درويش. ومن مكارم الخالق أنني عملت وأنا صبي صحافة صغير تحت أمرة أستاذ نور الدين في سكرتارية التحرير. ولم يكن غريباً أن تجد صغار الصحفيين والصحفيات يتجمعون في مكتب نور الدين مدني، فهم يتعلمون هنا كيف تتم صناعة الصحافة، تحت رعاية الأب الحاني والأستاذ الحاسم والإنسان اللطيف. وبحكم احتكاكي به لفترة كنت أستمتع بتعليقاته الساخرة وهو يمر على الأوراق التي تحت يده، وهي تعليقات تخصه، يتحدث بها مع نفسه، وعليك أن تلزم الصمت تستمع وتستمتع.

كتبت مرة موقفاً لي معه، ولا بأس من الإعادة. كعادة الصحفيين الجدد الذين يحاولون إثبات أنفسهم كنت ملحقاً بقسم التحقيقات، لكني منتشر في كل صفحات الجريدة، أكتب أخباراً ومواد منوعات، وسياسة عالمية وعموداً فنياً..إلخ. ومن بين ذلك صفحة أسبوعية اسمها «شؤون عربية» أسلم موادها مساء الاثنين لتنشر في عدد الأربعاء.

داهمتني الملاريا اللعينة، وكنت حديث عهد بها، ليست لدينا ملاريا في بورتسودان، في ذلك الوقت، ببساطة لأنه ليس هناك بعوض وليست هناك مياه راكدة في الشوارع. تمددت على كنبة في مكتب الأخبار الخارجية في انتظار الترحيل ليوصلني إلى امتداد ناصر حيث كنت أقيم. دخل الأستاذ نور الدين يسأل عن الصفحة، فاعتذرت بأني مريض، وقف في المكتب وهو يصيح: «ده دلع جديد، عايزين تدخلوا حاجات جديدة في الصحافة.. في صحفي بيمرض؟» بين الخوف والهلع أجبته: «لا». رد سريعاً: «أيوه.. الصحفي بيقع يموت.. نعمل ليه نعي، ما في صحفي بيمرض».

قمت وجلست حررت صفحتي وسلمتها أنا أرتجف من الحمى. غبت اليوم الذي يليه، وحضرت بعدها، وكل من قابلني كان يقول لي إن أستاذ نور الدين يسأل عنك؟ دخلت عنده فهب واقفاً ليسأل ويطمئن علي، ثم سألني لماذا حضرت وأنت لا زلت مريضاً، وكان ردي: «إنت قلت الصحفي ما بيمرض». تبسم وطلب مني الجلوس، وأعطاني محاضرة طويلة عن الالتزام تجاه القارئ، وكيف أن علينا أن نضغط على أنفسنا بقدر الإمكان لكي نفي بعهدنا مع القارئ، وأنه طالما أن الصفحة انتظمت وأوجدت قراءً فمن الأفضل ألّا تغيب عن موعدها. انتهى من الحديث ثم نادى على أحد السائقين وأمره أن يوصلني إلى المنزل.

عشرات القصص يمكن أن تسمعها من صغار الصحفيين والصحفيات عن تعامل أستاذ نور الدين معهم، حسه الإنساني العالي، التزامه تجاه قضايا الشعب مهما كان الثمن، وإخلاصه بلا نهاية لمهنة الصحافة.

كان أباً فاضلاً لعبد الرحمن ومحمد وهالة وهادية وهنادي، وأباً وأخاً أكبر وصديقاً لنا جميعاً ولأجيال من الصحفيين والصحفيات. رحمه الله وأحسن إليه.

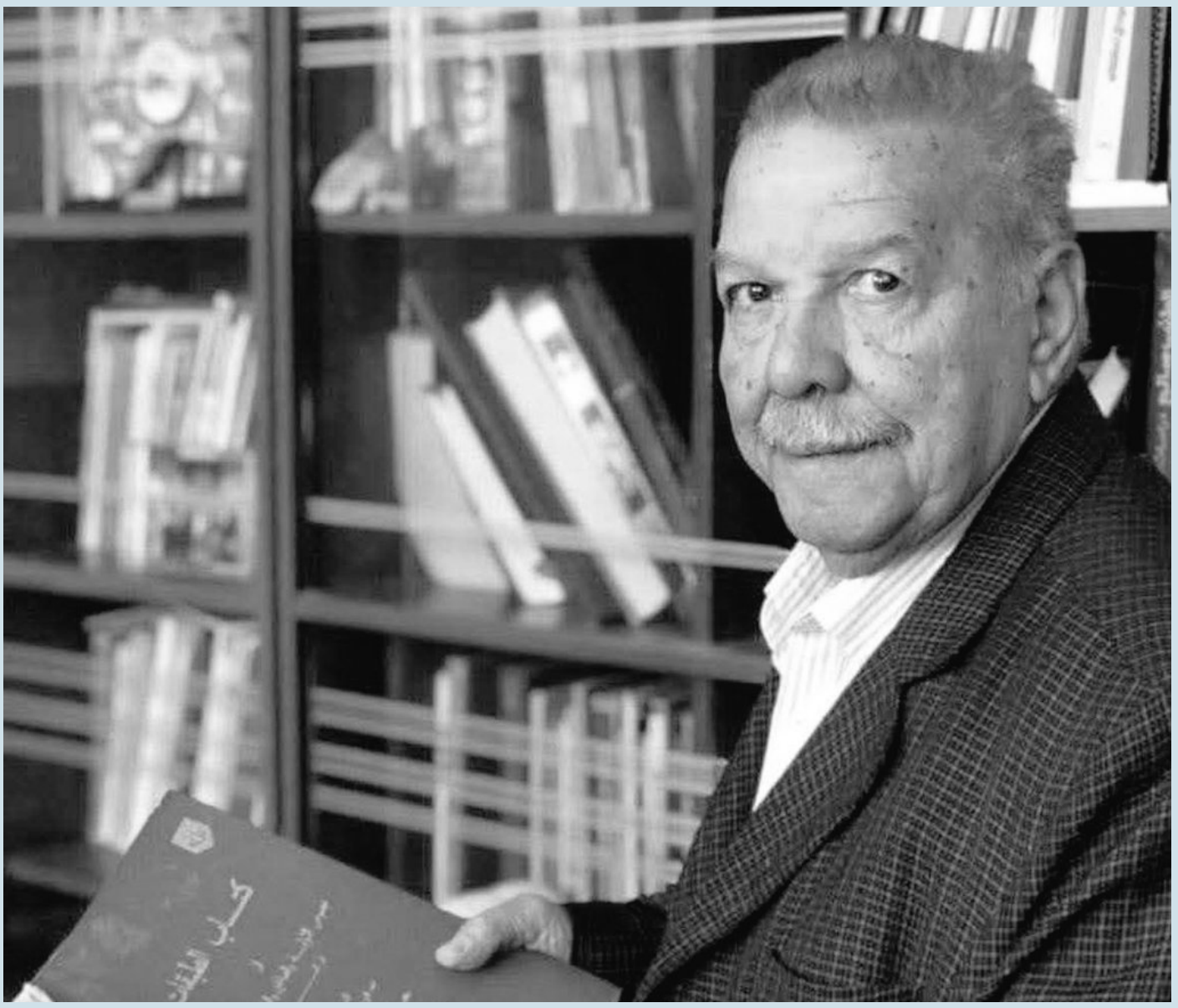

نزار عبد الماجد

أنا أجزم أنه ما من أحد يمكن أن يجيد وصف ما اكتنزت، واستطعت عبر أجيال الصحف السودانية، أن تجعلنا كلنا نغرف من هذا المعين.. السلاسة والبساطة.. الحنو والوسطية.. القلب الأبيض.. والضحكة العابرة للقلوب.

إنه أستاذ ومعلم أجيال الصحافة السودانية الأستاذ نور الدين مدني.

على الصعيد الشخصي، حيث كنت محظوظاً بأن أكون من تلامذته وأحبابه. ساندني ووقف بجانبي حين كنت من ضمن طاقم صحيفة «السوداني»، الذي ينوب عن رئيس تحريرها محجوب عروة وقتها، والصحافة في عهد ما بعد اتفاقية السلام.

آمن بي ورشّحني لكثير من الدورات الصحفية المهمة، وأسهم في تجوالي الصحفي في مدن سودانية عديدة. كان مشرفاً عليَّ حين كُلِّفت بتحرير صفحة تُعنى بمشاركات القراء، وساند أفكاري فيها أمام إدارة التحرير وقتها، وجملته الطنانة في رأسي: «إنت ود فقري.. وجيت الصحافة دي بصلعتك».

كان أستاذاً وأباً وصديقاً وأخاً للكل.

عندما يأتي للإمارات نزحف إليه، فهو زاد للمحبين، للنفوس الطيبة. وهو قلم وقلب وضمير نظيف.

نسأل الله أن يتقبله في عليين، وأن يجعل الصبر في أهله الكرام، وتلامذته وأحبابه الكثر وعارفي فضله.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

أستاذي الجميل.. نور الدين مدني.

آمال عباس العجب

إلى جميع زملاء المهنة الشريفة الصحافة، عشاق الكلمة النظيفة، المتفانين في درب نقل الخبر الصحيح المجرد من الشبهة، وإلى عشاق الحق المجرد.

أنا آمال عباس التي عرفت الزميل نور الدين مدني في ردهات الحق وعشاق الصدق قبل أن نمتهن هذه المهنة المقدسة، فقد زاملت الزميل نور الدين مدني في البحث الاجتماعي وفي عشق الكلمة الصادقة، واستمرت زمالتنا في هذا الدرب المحفوف دائماً بالمخاطر والمحفوف دائماً بالتآمر.

وطوال هذه المسيرة التي تنقلت مع كل الأنظمة التي مرت على مجال الصحافة في السودان طوال هذه الفترة، عرفتُ الزميل نور الدين مدني الشخص الصادق العاشق للحق والكلمة الرصينة.

أخط هذة الكلمات، وتتملكني مشاعر الحزن، وتنكسر عبارات البكاء والنحيب على رحيل الزميل نور الدين مدني، ولا أملك إلا أن أرسل التعازي الحارة لزملاء المهنة وإلى أسرته الصغيرة: زوجته وأبنائه وبناته بصورة خاصة، والتعزية موصولة لكل الصحفيين ولكل الأسرة الإعلامية.

رحم الله نور الدين مدني، فقد كان مثالاً للتواضع والتزام الكلمة الصادقة وحسن الزمالة مع زملائه وتلاميذه، وأسكنه فسيح جناته. والبركة فيكم يا صحافيين في نقابة الصحفيين واتحاد الصحفيين، البركة فيكم.

زهير السراج

رحل عن دنيانا الفانية إلى عالم الخلود أستاذي ومعلمي وصديقي ورفيق دربي في الصحافة وفي الحياة، وأحنّ وأرق وأصدق إنسان عاشرته في حياتي. لم أسمع أو أرَ عنه ومنه إلا كل خير، الأستاذ الصحفي الكبير والقدير (نور الدين مدني أبو الحسن)، الذي كان شعلة نشاط لا تخبو ولا تنطفئ، تجده في أي مكان وزمان ونوره يسبق خطواته، وبركته تهل على الجميع، وضحكاته تشع البهجة والسرور في النفوس حتى في أحلك اللحظات، وشجاعته في قول الحق لا تُقارَع. كان ملكاً في بلاط الملوك، وكان بسيطاً في عالم البسطاء، وكريماً في كل مكان وزمان؛ كريماً بالكلمة الطيبة، كريماً بالنصيحة الغالية، كريماً بالإحسان والقول الحسن.

منذ أن التقيته في المرة الأولى في مكتبه بجريدة (الصحافة) في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي عندما كان سكرتيراً للتحرير وكاتباً صحفياً لا يشق له غبار، وكنت حينذاك في مقتبل العمر وكاتباً صحفياً في بداية السلم، استقبلني بكل رحابة صدر، وكان سعيداً بلقائي وكأنني كنت مدير التحرير وهو الصحفي الشاب، وفتح لي كل الأبواب، ومن هنالك انطلقت إلى العالم الكبير، وظل ورائي يشجعني ويحثني على المزيد، ويدافع عني في اجتماعات التحرير عندما كان البعض ينتقد انتشاري في كل مجالات العمل الصحفي، وكان يرد عليهم «إذا كان هنالك من يمتلك موهبته وقدراته سيجد منا نفس التشجيع والتقدير».

رغم أن بدايتي الفعلية كانت في صحيفة (الأيام) وأنا طالب في المرحلة الجامعية بجامعة الخرطوم، واختياري بواسطة الصحفي القدير المرحوم (حسن ساتي) ضمن طاقم كتاب الصفحة الأخيرة للصحيفة بدون سابق معرفة غير قراءة بعض مقالاتي التي سلمتها لسكرتيرته، وكان وقتها نائباً لرئيس التحرير، إلا أن بدايتي الحقيقية كانت في (الصحافة) بدعم من نورالدين مدني وشريف طمبل الذي كان مديراً للتحرير، ومن هنالك بدأت رحلتي الطويلة في عالم الصحافة بكل متعتها ومتاعبها ومصاعبها واعتقالاتها وسجونها ومتغيراتها. غير أننا ونور الدين ظللنا سوياً لم نفترق أبداً حتى لو لم نكن نعمل في صحيفة واحدة. وتعمقت صداقتنا إلى المستوى الاجتماعي والأسري، وكان أبناؤه بمثابة أصدقاء لي، وأبنائي مثل أحفاده وأصدقاؤه أصدقائي، وكان ابنه محمد تلميذي في المرحلة الجامعية، وكان نعم التلميذ ونعم الابن البار بأبيه، وكذلك كل أبنائه وبناته.. وليتني أجد الوقت لاحقاً لأحكي لكم عن هذا الملاك الذي كان يعيش بيننا في صورة إنسان يحبه ويحترمه الجميع.

رحل نور عن دنيانا الفانية، ولكنه سيظل خالداً في نفوسنا وقلوبنا وذاكرتنا إلى أن نلتقي به في عالم الخلود.

عزائي لأسرته الكريمة وكل أصدقائه وتلاميذه وقرائه والشعب السوداني وكل الإنسانية، فمثل نور الدين مدني فقد جلل لكل إنسان في هذا الوجود، ولا نزكيه على الله. أسأل الله أن يتقبله بين النبيين والصديقين والشهداء، ويلهمنا الصبر الجميل. «إنا لله وإنا إليه راجعون»، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عالم عباس محمد نور

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

بغيابه الموجع نفتقد قلماً شجاعاً نزيهاً، كان أنموذجاً للتوسط والاعتدال، ظل عصياً على الاستقطاب والانحياز، دافع بشرف وتواضع وقدرة، وكان من ذوي المواقف المشهودة مع ثورة ديسمبر وشبابها، بتاريخه الصحفي الناصع.

نفتقده في هذه الظروف الحالكة، وكم تمنينا أن تمتد به الأيام نبراساً مضيئاً، حتى ينقشع عنا هذا الليل البهيم.

وداعا نور الدين مدني، نسأل الله أن يجعل مقامك في عليين، وتعازينا الحارة للأستاذ عبد الرحمن وكل الأسرة المبدعة التي طالما رفدتنا بالفن والصحافة، والسيرة الجميلة العطرة وفاءً لهذا الوطن العريق.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

ياسر عبدالله

﴿كلام الناس﴾.. وانطفأ السراج

عندما كان مانويل العامل بصحيفة السوداني يداعب أستاذنا نور الدين مدني عن عنوان عموده (كلام الناس) ويقول له: «يا أستاذ إنت طوالي تكتب كلام الناس متين حتكتب كلام بتاعك؟»، فيرد أستاذنا نور الدين مدني بضحكته المجلجلة، وهكذا كان بسيطاً يحب البسطاء، نقياً مثل الثوب الأبيض الخالي من الدنس.

هو أحد كواكب الصحافة السودانية الـ(14)، وكنت أحد المحظوظين الذين عملوا معه وتعلمت منه الكثير، يحب الجميع وأكاد أجزم أنه لا عداوة له مع أحد، صوفيته جعلته بسيطاً هيناً ليناً، وهو في منفاه الاختياري بأستراليا كان مهموماً بالبلد ووجعها، وكلما تواصلت معه لا أنسى دعوته التي لا تتبدل: «ربنا يحفظكم ويستر عليكم».

(كلام الناس) لم يكن اسم زاوية فقط، وإنما كان عهداً قطعه (نور) - كما يحلو لنا مناداته- على نفسه بأن يتناول في هذه الزاوية لأكثر من 50 عاماً هموم وأوجاع الناس. لم يسخر هذه الزاوية طيلة هذه السنوات الطويلة لشأن شخصي أو انتصار للذات، حتى حمل الناعي نبأ رحيله في أستراليا يوم الجمعة في هذا اليوم المبارك انطوت رحلة (كلام الناس).

أستاذي الحبيب، خسارتنا فيك كبيرة ولا تعوض، ولكن لا نقول إلا ما يرضي الله «إنا لله وإنا إليه راجعون».

اللهم إنا نشهدك ونشهد ملائكتك وحملة عرشك أن أستاذنا نور الدين مدني كان طيباً ولم نرَ منه إلا طيباً، تقياً نقيا ورعاً محباً لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، اللهم ارحمه واغفر له واجعله من أصحاب اليمين، واحشره برفقة الحبيب المصطفى وصحابته الميامين، واجعل البركة في ذريته وألزمهم الصبر الجميل. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

«بنات البلد بتكلمن»...

حملة لتعزيز أصوات النساء في قضايا السلام والمجتمع

كمبالا: (ديسمبر)

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس، أعلن كل من معمل الإعلام النسوي (Feminist Media Lab)، وجمعية تاء التأنيث النسوية، ومنظمة التنمية والبيئة النسائية (WDEO)، عن إطلاق شراكة مشتركة في إطار حملة المناصرة الإعلامية «بنات البلد بتكلمن»، والتي تهدف إلى تعزيز حضور أصوات النساء في النقاشات العامة، وتسليط الضوء على تجاربهن ودورهن في الصمود المجتمعي وبناء السلام.

وتأتي هذه الشراكة في سياق محلي وإقليمي ودولي يشهد تصاعد النزاعات التي تؤثر مباشرة على النساء. فمنذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 واجهت النساء السودانيات تحديات معقدة، شملت العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، إضافة إلى النزوح الواسع والإقصاء من عمليات صنع القرار.

ورغم هذه التحديات، برزت النساء والشابات السودانيات في الصفوف الأمامية للاستجابة الإنسانية، وأسهمن في بناء شبكات وتحالفات واسعة للدفاع عن قضاياهن، وعلى رأسها الدعوة إلى وقف الحرب، وبناء السلام، وضمان مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

وتهدف حملة «بنات البلد بتكلمن» إلى توسيع المساحات المتاحة للنساء للتعبير عن تجاربهن ورؤاهن السياسية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز الاعتراف بدورهن كفاعلات أساسيات في جهود

السلام والتحول المجتمعي. كما تركز الحملة على إنتاج محتوى إعلامي وفتح منصات حوارية تمكّن النساء من سرد قصصهن بأصواتهن، وتوثيق تجاربهن، والمساهمة في تشكيل خطاب عام أكثر عدالة وشمولاً.

كما تسعى المبادرة إلى تعزيز التضامن النسوي العابر للحدود، وتقوية الروابط بين المبادرات النسوية في المنطقة، بما يدعم تبادل الخبرات وتنسيق الجهود في قضايا العدالة الجندرية وحقوق النساء.

ملتقى نساء دارفور: تزايد الانتهاكات بحق النساء يستدعي تحركاً دولياً عاجلاً

كمبالا: (ديسمبر)

أصدر ملتقى نساء دارفور بياناً بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2026، سلط فيه الضوء على الأوضاع الإنسانية القاسية التي تواجهها النساء السودانيات، لا سيما في إقليم دارفور، في ظل الحرب المستمرة في البلاد منذ 15 أبريل 2023.

وأشار البيان إلى أن النساء والفتيات أصبحن من أكثر الفئات تضرراً نتيجة انهيار منظومات الحماية والخدمات الأساسية، ما أدى إلى تصاعد الانتهاكات الجسيمة التي تمس الكرامة الإنسانية وتهدد الحق في الحياة والأمن والسلامة الجسدية. ولفت البيان إلى تزايد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي في دارفور، بما في ذلك الاغتصاب الفردي والجماعي، واستخدام العنف الجنسي كسلاح في النزاع، إضافة إلى الخطف والاحتجاز القسري والاتجار بالنساء والفتيات والزواج القسري وزواج القاصرات.

كما أوضح البيان أن الهجمات على القرى والمناطق السكنية أسفرت عن استهداف مباشر للنساء، بينما أدى النزوح الجماعي إلى تعريض آلاف أخريات لمخاطر الاستغلال الاقتصادي والعمل القسري والتحرش.

وأكد الملتقى أن الحرب فاقمت معاناة النساء مع انهيار المؤسسات الصحية والتعليمية وحرمان آلاف الفتيات من التعليم وتدهور خدمات الصحة الإنجابية وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، إلى جانب انتشار الصدمات النفسية بين الناجيات من العنف.

ودعا ملتقى نساء دارفور المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، تشمل توفير آليات حماية فعالة للنساء، وفتح تحقيقات دولية مستقلة في جرائم العنف الجنسي، وضمان المساءلة القانونية لمرتكبي الانتهاكات، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي والصحي والقانوني للناجيات وتمكين النساء اقتصادياً.

كما شدد على ضرورة ضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للنساء في عمليات السلام وصنع القرار وإعادة بناء المجتمع، مؤكداً أن تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا يمثلان خطوة أساسية نحو بناء سلام مستدام يضمن حقوق النساء دون تمييز.

دعم تعليم 100 فتاة بمدرسة طويلة الثانوية

كمبالا: (ديسمبر)

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، نفذت منظمة تاجة بالشراكة مع المرصد النسائي السوداني مشروعاً لدعم تعليم الفتيات في مدرسة طويلة الثانوية، مستهدفاً 100 فتاة، في خطوة تهدف إلى تعزيز فرص التعليم وتمكين الفتيات في ظل التحديات الراهنة.

وأكدت المنظمة أن المبادرة تأتي انطلاقاً من إيمانها بأن تعليم الفتيات يمثل أساساً لتحقيق العدالة والتمكين وبناء مستقبل أكثر سلاماً واستقراراً للمجتمعات.

وأشارت إلى أن التعليم يعد حقاً أساسياً وأداة فعالة للتغيير، لافتة إلى أن الاستثمار في تعليم الفتيات هو استثمار مباشر في قوة المجتمعات ومستقبلها. كما عبّرت المنظمة عن تضامنها الكامل مع الفتيات والنساء في كل مكان.

التحالف السوداني للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان يحتفل باليوم العالمي للمرأة

كمبالا: (ديسمبر)

نظم التحالف السوداني للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في مقره بمدينة كمبالا، بمشاركة عدد من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات منظمات المجتمع المدني.

وتضمن الاحتفال نقاشات حول أوضاع النساء السودانيات والتحديات التي يواجهنها في ظل الأوضاع الراهنة، إضافة إلى التأكيد على أهمية تعزيز دور المرأة في الدفاع عن الحقوق وبناء السلام.

كما أكد المشاركون على ضرورة دعم المدافعات عن حقوق الإنسان وتوفير الحماية لهن، وتعزيز التضامن مع قضايا النساء السودانيات، تقديراً لدورهن في مواجهة التحديات والمساهمة في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

معسكر صحي للاجئين في مستشفى دار الشفاء

كمبالا: (ديسمبر)

دشنت منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية فعاليات معسكر مارس لدعم صحة المرأة والطفل في مستشفى دار الشفاء بمدينة بيالي اليوغندية، وذلك في إطار جهودها لتقديم الخدمات الصحية للاجئين السودانيين وتحسين مستوى الرعاية الطبية المقدمة لهم.

وشهدت الفعالية مشاركة فريق قسم الأسنان الذي قدم خدمات علاجية وتوعوية متكاملة، استفاد منها أكثر من 103 المرضى، في أجواء إنسانية اتسمت بروح التطوع والعطاء.

واستُهلت الفعالية بندوة توعوية تناولت أهمية المحافظة على صحة الفم والأسنان، مع التركيز على العناية بصحة الأسنان لدى النساء الحوامل وأثرها على صحة الأم والجنين، إلى جانب أهمية الاهتمام المبكر بأسنان الأطفال ودور الأسرة في ترسيخ العادات الصحية السليمة وتعزيز الممارسات الوقائية.

وفي إطار تعزيز الوعي الصحي والوقاية من أمراض الفم والأسنان، وزع الفريق الطبي 100 فرشاة أسنان و100 معجون أسنان للأطفال والبالغين، بهدف تشجيع العادات الصحية اليومية، والمساهمة في الحد من انتشار أمراض الأسنان بين اللاجئين.

وعلى صعيد الخدمات العلاجية، قدم الفريق الطبي مجموعة من العلاجات شملت خلع الأسنان لأكثر من 45 مريضاً، وتنظيف وعلاج اللثة لـ28 مريضاً، إضافة إلى تطبيق الفلورايد الموضعي لـ30 طفلاً كإجراء وقائي يهدف إلى الحد من تسوس الأسنان وتعزيز صحة الفم لدى الأطفال.

وأكدت منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية أن تنظيم هذا المعسكر يأتي ضمن برامجها الإنسانية الهادفة إلى دعم المجتمعات المتأثرة بالأزمات، خاصة النساء والأطفال، عبر توفير خدمات صحية أساسية وتعزيز التوعية الصحية.

الاتحاد النسائي فرع يوغندا ينظم ندوة حول الانتهاكات ضد السودانيات

كمبالا: (ديسمبر)

نظم الاتحاد النسائي السوداني فرع يوغندا ندوة إسفيرية بعنوان «كسر الصمت: الانتهاكات ضد المرأة السودانية – دعوة للحماية والمساءلة والتضامن»، ضمن سلسلة ندواته الإلكترونية التي تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا النساء السودانيات، وتعزيز التضامن معهن في ظل التحديات المتصاعدة التي فرضتها الحرب.

وسعت الندوة إلى فتح نقاش واسع حول أوضاع النساء والفتيات في السودان، مع التركيز على الانتهاكات التي تعرضن لها خلال النزاع، إضافة إلى استعراض الأطر القانونية والآليات المتاحة لحمايتهن، وتعزيز التضامن النسوي الإقليمي والدولي مع قضايا المرأة السودانية.

وشاركت في الندوة ثلاث متحدثات تناولن محاور مختلفة. حيث قدمت الأستاذة وبني عمر مداخلة حول الانتهاكات التي تواجهها النساء والفتيات السودانيات في سياق الحرب، مسلطة الضوء على أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيراته الإنسانية والاجتماعية.

كما تناولت الدكتورة رشا سراج في مداخلتها الإطار القانوني للانتهاكات المرتكبة بحق النساء، مستعرضة القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المرأة، إضافة إلى آليات المساءلة القانونية وسبل تفعيلها لضمان العدالة للضحايا.

أما المحور الثالث فقد ركز على التضامن النسوي العالمي مع نساء وفتيات السودان، حيث استعرضت الأستاذة نويهار مصطفى أهمية بناء شبكات تضامن نسوية عابرة للحدود لدعم النساء المتضررات من النزاعات، وتعزيز الجهود الدولية الداعمة لحقوق المرأة والسلام.

أدارت الندوة الأستاذة نضال عثمان، التي أشرفت على النقاشات وفتحت المجال لمداخلات المشاركات، مما أتاح مساحة للحوار وتبادل الآراء حول سبل تعزيز الحماية للنساء ومساءلة مرتكبي الانتهاكات.

ديسمبر 14
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
12 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

خبراء الأمم المتحدة يعربون عن قلقهم إزاء أوضاع اللاجئين السودانيين بمصر

جنيف: (ديسمبر)

أعرب خبراء الأمم المتحدة في إيجاز بتاريخ 6 مارس 2026 عن قلقهم إزاء تكثيف حملة الترحيل والاعتقالات التعسفية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في مصر.

وبحسب الأرقام الرسمية، وصل حوالي 1,5 مليون مواطن سوداني إلى مصر بعد الحرب وحتى يناير 2026. وبنهاية عام 2025، تم تسجيل 1,098,311 لاجئاً وطالب لجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، من بينهم 834,201 سودانياً و117,364 سورياً، غالبيتهم من النساء والأطفال.

وقال الخبراء «لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء وضع اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر، إذ تستمر ممارسات الاعتقال والترحيل التعسفي، ويتم استهداف مجتمعات اللاجئين في منازلهم وأماكن عملهم وحتى في مراكز الخدمة التي يقودها اللاجئون».

وأشار الخبراء إلى أن قانون اللجوء الجديد في مصر، الذي تم اعتماده في 16 ديسمبر 2024، أثار مخاوف فورية بسبب الأحكام التي يمكن أن تقوض حقوق وحماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وقد تزايدت هذه المخاوف في أكتوبر 2025 وسط زيادة في عمليات الاعتقال والترحيل -خاصة للمواطنين السودانيين - والتي غالباً ما تستند فقط إلى انتهاكات مزعومة لتصاريح الإقامة. وتشير التقارير إلى أن عمليات الترحيل تمت دون إجراء تقييمات فردية لتحديد خطر الإعادة القسرية.

وفي الأشهر الأخيرة، تلقى الخبراء تقارير عن ارتفاع حاد في عمليات اعتقال وترحيل المواطنين السوريين، بما في ذلك عائلاتهم. وقد تم اعتقال العديد منهم بزعم افتقارهم إلى تصاريح إقامة صالحة، وأحياناً على الرغم من تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو حملهم وثائق تثبت أنهم بصدد تجديد تصاريحهم.

وأكد الخبراء «أن مناخ الخوف هذا يعرض اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين إلى حالة من الهشاشة الشديدة. ومع محدودية الوصول إلى سبل العيش المستدامة، يتعرض الكثيرون لخطر متزايد للاستغلال، بما في ذلك الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، ولا سيما الذي يؤثر على النساء والفتيات، والعمل القسري والاستعباد المنزلي، بينما يكافح آخرون في مواجهة مخاطر حماية خاصة، بما في ذلك النساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي».

وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء خطر الإعادة القسرية للأفراد «الموثقين» و«غير المسجلين» الذين فروا إلى مصر طلباً للحماية من الصراعات والاضطهاد والأزمات الإنسانية في بلدانهم الأصلية.

وقال الخبراء «نُذكّر مصر بأن أي أمر بالعودة أو الترحيل يجب أن يستند إلى تقييم فردي لاحتياجات الحماية والتزامات حقوق الإنسان»، وأضافوا «ويشمل ذلك الالتزام الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، والمصلحة الفضلى للطفل، وعدم التمييز، والحق في الحياة الأسرية»، مؤكدين تواصلهم مع الحكومة المصرية بشأن هذه المسألة.

ومن المعروف أن فريق الخبراء يضم كلاً من سيوبان مولالي، المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، غرايم ريد، الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية، جهاد ماضي، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، بجانب أعضاء الفريق المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات الذي يضم كلاً من كلوديا فلوريس (الرئيسة)، وإيفانا كرستيتش (نائبة الرئيس)، ودوروثي إسترادا تانك، وهاينا لو، ولورا نيرينكيندي.

عودة الغرامات على السودانيين المخالفين لقانون الإقامة في مصر

القاهرة: (ديسمبر)

انتهت في العاشر من مارس الجاري فترة الإعفاء من غرامات مخالفات الإقامة التي منحتها السلطات المصرية للمواطنين السودانيين الراغبين في مغادرة الأراضي المصرية واستمرت فترة الإعفاء ستة أشهر ابتداءً من سبتمبر 2025.

وكانت السفارة السودانية بالقاهرة أعلنت عن موافقة السلطات المصرية على إعفاء المواطنين السودانيين الراغبين في مغادرة مصر من الغرامات المالية المترتبة على عدم تجديد الإقامات، وذلك عبر جميع المنافذ الجوية والبرية.

وأعلنت السلطات المصرية انتهاء فترة الإعفاء، وأن المواطنين السودانيين الذين يرغبون في تجديد إقاماتهم ولم يلتزموا بالمواعيد المحددة، يتعين عليهم دفع الرسوم والغرامات المفروضة وفق الإجراءات المعتادة.

تجربة أصوات سودانية في حضرة النيل

القاهرة: (ديسمبر)

استضاف اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر يوم السبت 17 رمضان فرقة (أصوات سودانية) للحديث عن تجربتها الفنية وتأسيسها، وسط حضور جماهيري كبير.

تعد تجربة فرقة (أصوات سودانية) من التجارب الفنية الشبابية الناجحة منذ تأسيسها في العام 2024 بقيادة الموسيقار الصافي مهدي.

وقال الفنان عمر خليل إن الفرقة لا تزال تواصل مسيرتها الفنية وتقدم أعمالاً نالت إعجاب الجمهور في مختلف مناسبات السودانيين بالقاهرة. وقدمت الفرقة في الأمسية الرمضانية أغاني مختلفة منها (في هواك يا جميل، يا جمال النيل، فلق الصباح، من جناين الشاطئ)، وأغنية (ضي المدن) الخاصة بالمجموعة.

وظلت مجموعة (أصوات سودانية) وبالشراكة مع اتحاد الفنانين السودانيين بمصر منتظمة في الفعاليات الفنية الكبيرة بالقاهرة ووصلت من خلالها لجمهور واسع من السودانيين.

علي الزين والبراء عبد الله في معهد جوته

القاهرة: (ديسمبر)

نظم المنتدى الثقافي السوداني بالتعاون مع معهد جوته، يوم الجمعة 6 مارس 2026، أمسية فنية وثقافية بعنوان (شاعر ومغنٍ)، تضمنت الفعالية عرضاً موسيقياً وشعريًا يجمع بين الإبداع الغنائي والمقطوعات الشعرية، بمشاركة الموسيقار علي الزين والشاعر البراء عبد الله.

وتأتي الفعالية الثقافية ضمن سلسلة أمسيات ينظمها المنتدى الثقافي السوداني بالتعاون مع مؤسسات ثقافية سودانية ودولية من أجل إبقاء الثقافة السودانية حاضرة في الفضاءات المشتركة، وتشجيع الحوار بين الموسيقى والشعر، إلى جانب دعم التفاعل بين الفنانين السودانيين وجمهورهم في القاهرة.

رسوم امتحان الشهادة الابتدائية في مصر عقبة في وجه الطلاب

القاهرة: (ديسمبر)

تقول سارة إبراهيم إن ابنها مصطفى البالغ من العمر 13 عاماً كان قد انقطع عن الدراسة بسبب الحرب، وعجزت عن إلحاقه بالمدارس بعد رحلة التنقل التي انتهت بمصر، لكنه استأنف دراسته عبر مبادرة (حقنا نتعلم) قبل أربعة أشهر. وتواجه سارة وابنها اليوم عقبة جديدة تتعلق بالرسوم الدراسية التي أعلنتها المستشارية الثقافية بالسفارة السودانية لامتحان الشهادة الابتدائية والبالغ قدرها 3500 جنيه مصري. وحكت سارة: «قبل أكثر من أربعة أشهر تمكنت من إدماجه في مبادرة (حقنا نتعلم)»، وهي مبادرة مجتمعية تستهدف اللاجئين من تلاميذ المرحلة الابتدائية الذين انقطعوا عن الدراسة لأسباب اقتصادية نظراً للرسوم العالية التي تمثل عبئاً إضافياً على أولياء الأمور في وقت فقد فيه الكثير منهم مصادر دخلهم بسبب الحرب. وتقول سارة: «الرسوم 3500 جنيه ربما تحرم ابني مصطفى من مواصلة تعليمه مرة أخرى».

سفارة جمهورية السودان – بالقاهرة
المستشارية الثقافية
مدرسة الصداقة السودانية بالقاهرة
5/3/2026
شروط ومتطلبات الجلوس لامتحان الشهادة الابتدائية
تعلن مدرسة الصداقة السودانية بالقاهرة عن بدء التسجيل الالكتروني للجلوس لامتحان الشهادة الابتدائية للعام ٢٠٢٦ وفق الشروط التالية :
١/ أن يكون عمر التلميذ/ة (11) عاما كحد أدنى .
٢/ إحضار إثبات هوية (الرقم الوطني جواز سفر أو شهادة الميلاد أو شهادة تسنين).
٣/ صورة فوتوغرافية.
مدة التسجيل اسبوعا واحدا فقط يبدأ اعتباراً من يوم الأحد ٨ / ٣ وينتهي يوم الخميس ١٢ / ٣ / ٢٠٢٦م .
الرسوم المقررة:
الطالب السوداني: 3500 جنية مصري
الطالب غير السوداني: 7050 جنية مصري
ملحوظة : التسجيل الكترونيا عبر المدارس فقط ، (طلاب المنازل يمكنهم التسجيل وتوريد الرسوم عبر اقرب مدرسة لهم) .
سيكون هناك مركز معالجات لتوريد رسوم التقديم الالكتروني المباشر في بيت السودان بالسيدة زينب يعمل اعتبارا من يوم الثلاثاء ١٠ / ٣ من الساعة ٨ صباحا الى الثالثة عصراً .
تتمنى لأبنائنا وبناتنا التوفيق والنجاح.
الجيزة – عمارات الصاحة - الدقي -24 شارع رقم 4

رسوم الامتحان أم امتحان الرسوم؟

رشا مصطفى، مؤسِسة مبادرة (حقنا نتعلم) والمتطوعة في مجتمع اللاجئين السودانيين بالقاهرة، قالت إن المبادرة ومنذ انطلاقها في ديسمبر الماضي شرعت في تحضير عشرات التلاميذ للامتحان عبر كورسات دراسية مكثفة مدتها ثلاثة أشهر للطلاب الذين انقطعوا لفترات طويلة عن الدراسة، على أن يتم قياس مستواهم بواسطة تربويين، ومن ثم تحديد المرحلة أو الصف الدراسي الذي يمكن أن يلتحقوا به في التعليم الرسمي. وقالت رشا لـ(ديسمبر) إن المبادرة لديها 12 طالبًا وطالبة على الأقل عاجزين عن سداد امتحان الشهادة الابتدائية للعام 2026، وهم بحاجة إلى وقفة جادة من الجميع للمشاركة والمساهمة حتى يتمكنوا من سداد رسوم الامتحان التي حددتها السفارة.

الحرب والرسوم

وعلى خلفية الحرب الدائرة في السودان منذ إبريل 2023 يعيش السودانيون واحدة من أصعب مراحل تاريخهم بين تشرد ونزوح ونقص في الغذاء والدواء وتردٍ في الخدمات الأساسية، فاجأت مدرسة الصداقة السودانية بمصر أولياء أمور الطلاب بفرض 3500 جنيه مصري (ما يعادل نحو 260 ألف جنيه سوداني)، رسوماً لامتحان الشهادة الابتدائية للعام 2026 في المراكز الخارجية بمصر، وأثار هذا القرار الصادر عن وزارة التربية والتعليم عبر المستشارية الثقافية بسفارة السودان بمصر استياء الأسر السودانية التي اضطرت للجوء هرباً من الحرب، الأمر الذي اعتبره عدد من الأسر زيادة في الأعباء المعيشية التي أضيفت لهم بعد فقدهم منازلهم ووظائفهم ومصادر دخلهم.

التعليم في زمن الأزمات

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين رفضها للقرار الصادر عن وزارة التربية والتعليم الاتحادية والمتعلق بفرض هذه الرسوم العالية، بجانب شروط الجلوس لامتحانات الشهادتين الابتدائية والمتوسطة، واعتبرت اللجنة في بيان صادر بتاريخ 5 مارس، أن القرار يتجاهل واقع العملية التعليمية في البلاد بعد اندلاع حرب أبريل 2023، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر السودانية. وأشارت اللجنة إلى أن الرسوم المرتفعة المفروضة على التلاميذ خارج السودان تمثل شرطاً تعجيزياً يجافي الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

ودعت اللجنة وزارة التربية والتعليم إلى إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الطلاب خاصة خارج السودان، وإلغاء اشتراط شهادة المرحلة الابتدائية كمتطلب للانتقال إلى المرحلة المتوسطة، والاكتفاء بشهادة الميلاد والرقم الوطني كمستندات أساسية للجلوس لامتحان المرحلة المتوسطة.

من جانبه طالب الأستاذ بالمرحلة الابتدائية بدر الدين علي السلطات السودانية بأن لا تغلق الباب في وجه الأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يواجهون صعوبات اقتصادية، وأن تكون أكثر حرصاً على مستقبل الأجيال القادمة، وأن تقدم لهم مزيداً من التعاطف، مؤكداً على أن التعليم حق للجميع ويجب أن لا يحرم أي طالب منه بسبب الرسوم، وناشد السلطات بأن تراعي ظروف الأسر المثقلة بسبب الحرب، وأن تضع (خطة أزمة) للتعليم تراعي فيها الرسوم المفروضة وتضع معالجات مع كل ظرف يمر به كل مجتمع سودانيين داخل السودان وخارجه.

الحق في التعليم

وبعد ثلاث سنوات من الحرب، يمر السودان الآن بأسوأ أزمة في قطاع التعليم نتيجة انهيار المنظومة التعليمية وتدمير المدارس وتشريد المعلمين. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في آخر إحصائية لها بمناسبة اليوم الدولي للتعليم الذي يحتفل به العالم في الرابع والعشرين من يناير من كل عام، من أن الحرب تسببت في حرمان أكثر من 8 ملايين طفل من حقهم في التعليم، وأن ثلث المدارس بالبلاد لم تعد صالحة للاستخدام. وقالت المنظمة إن حرمان الأطفال من التعليم يضعهم أمام مخاطر وانتهاكات جسيمة مثل العمالة والزواج المبكر.

ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس

12 مارس 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على

@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة

info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يدور جدل كبير في السوشيال ميديا حول قرار الإدارة الأمريكية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، وهو جدل طبيعي ومنطقي، لكنه يتخذ أحيانًا أسلوبنا المعروف في الانقسام إلى (هلال، مريخ)، الذي يحوِّل الكاتب إلى مجرد مشجِّع متطرِّف. كثير من التحليلات والكتابات عكست الأماني والتطلعات أكثر من القراءة الجدية للقرار وتوابعه.

الحقيقة أن القرار سيؤثر على الأوضاع السياسية الحالية، ويقيد قدرات الحركة الإسلامية ورموزها في التحركات السياسية والاقتصادية والأمنية، بل إنه يقيد حتى مجرد التحركات والأسفار الخارجية لبعض الرموز المعروفة. كما أنه صار أكثر دقة بإضافة اسم الحركة الإسلامية إلى جانب مسمى الإخوان المسلمين. فعلى عكس ما قال البعض، فإن الحركة الإسلامية تنظيم معروف ومرصود ومحدد.

كذلك سيتيح القرار فرصًا أكبر للبرهان والمجموعة العسكرية للمناورة في موضوع وقف الحرب، فقد صارت لديهم قوة أكبر في التحالف السياسي العسكري الذي يجمعهم مع الحركة الإسلامية، وفرصة للتجاوب مع دعوات وقف الحرب لو توفرت لديهم الإرادة السياسية.

لكن بالمقابل، فإن الاحتفالات الكبرى في المعسكر المقابل تحتاج

تصنيف الإخوان

وقفة للتفكير، فلا يمكن تصور أن صدور قرار مثل هذا سيعني اختفاء جماعات الإسلام السياسي من المشهد السوداني. فهم ليسوا ظاهرة طارئة، بل قوة اجتماعية وسياسية متجذرة في الواقع السوداني. والموقف من جماعات الإسلام السياسي ليس في مبدأ وجودهم، ولكن في أفكارهم الإقصائية التكفيرية المتطرفة، ورغبتهم الدائمة في الانفراد بالحكم واستخدام العنف في العمل السياسي.

القرار الأمريكي يمكن أن يشكل عامل ضغط لمراجعة الأفكار والمواقف، وظهور تيارات تراجع الأفكار القديمة وتطرح رؤى جديدة تقبل بالحوار والتنافس السياسي الديمقراطي، وهذا اتجاه يستحق التشجيع والمتابعة والحوار، بدلًا من شعارات «إنهم لن يتغيروا»، وهو شعار غير علمي وغير واقعي.

فالتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية كائنات حية تتغير وتتبدل، وتتطور وتنمو، وتموت إذا لم تستطع التواؤم مع البيئة التي تنشأ فيها. ودونك تجربة دول المعسكر الاشتراكي في العالم وتحولات الأحزاب الشيوعية الأوروبية.

الموقف من الحركة الإسلامية وحزبها بعد الثورة كان صحيحًا ومتوافقًا مع شعارات وقيم الثورة: حل حزب المؤتمر الوطني، تقديم الرموز والقيادات للمحاكمات، عدم إشراكهم في الفترة الانتقالية، ثم بعد وضع الدستور وقيام الانتخابات العامة فليأتوا للتنافس وفقًا للدستور والقوانين الموجودة.

كانت هذه هي الرؤية الوطنية للتعامل مع الحركة الإسلامية، لكن بعد إشعال الحرب واستمرار تداعياتها وآثارها على الوطن والإقليم والعالم، ورفض كل الدعوات لوقف الحرب، لم يعد الأمر محصورًا في يد القرار الوطني.. وهذه هي نتائج الحرب.

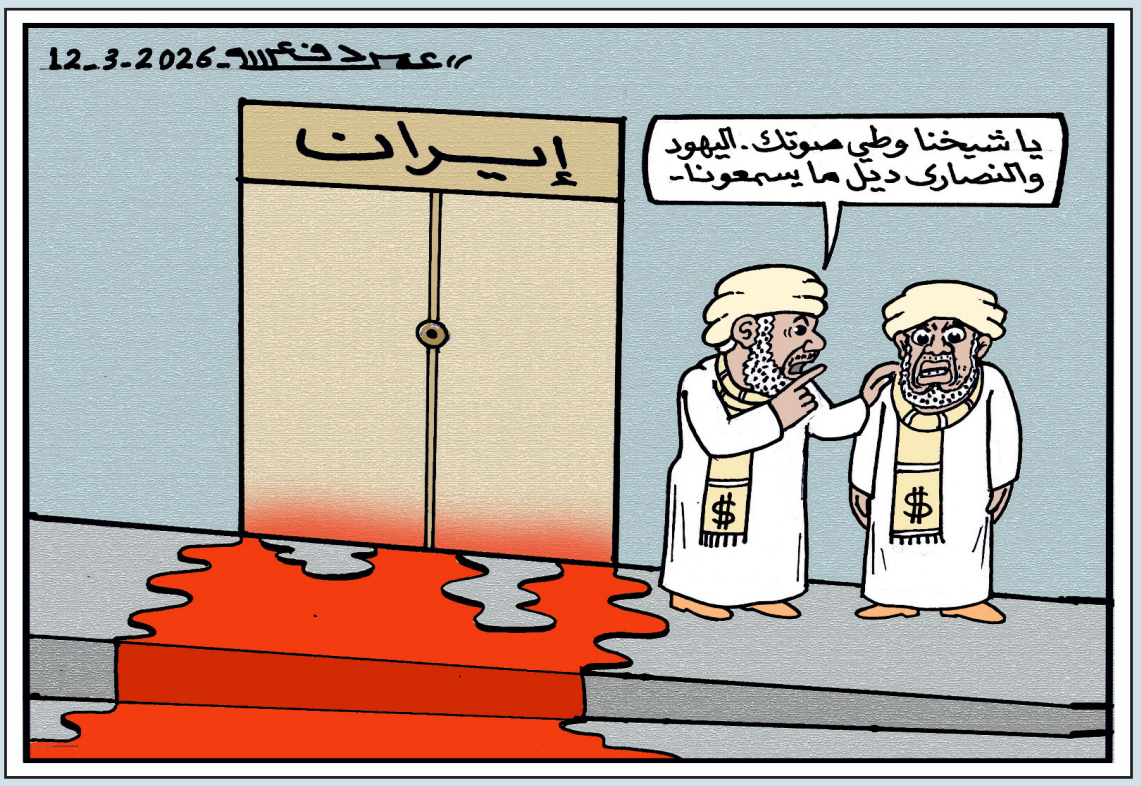

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

مناضلة وكادحة وصانعة للحياة..!

كلما أطلت ذكرى اليوم العالمي للمرأة جاءت معها ذكرى المرأة السودانية في أيام ثورة ديسمبر العظمى..!

تأتيك صورتها وهي تقف شامخة في وجه الرصاص والمجنزرات وترسانات السلاح الأطرش.. عالية الهامة مخضبة بدماء العز والشرف.. ثم وهي تتقدم الصفوف وتأسو الجراح وتحمل رفيقها الشهيد بغير ولولة ولا جزع..!

صورتها وهي تضرب المثل الأعلى في التصدي الجسور لألعن صنف من الوحوش التي تتدثر بإهاب البشر.. تلك الوحوش البشرية التي خرجت من طابوق الإنقاذ وكهوف الكيزان.. بترسانتهم الدموية التي تسوقها نفوس مغموسة في الشر، ومنزوعة عن معاني الشرف والفضيلة..!

هذه هي المرأة السوداتية سليلة الحبوبات الكادحات والملكات الكنداكات.. المرأة السودانية الثائرة والطبيبة والرفيقة وعائلة اليتامى و(ست الشاي) وصانعة الحياة هي التي تذكرنا بعظمة هذا الوطن الذي اختطفته في هذه الأيام الحوالك عصابات النهب والجهل وتوابعهم من (الأغوات والقونات)..!

المرأة السودانية هي التي تذكرنا بحضاراته ومواريثه.. هذا الوطن الذي استعصى على غزوات الهكسوس والبطالمة وأقطاب العالم القديم.. وعرف كيف يصمد في سنوات التكالب الاستعماري وكيف يتصدى للإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها وسطوتها..!

إنها هي التي تذكرنا بقيمة هذا الوطن وتنوّعه الخصيب في شعوبه وأعراقه وأعرافه وجغرافيته وسحناته وثقافاته وفنونه وثمرات أرضه.. وفي نزوع إنسانه للإبداع وفعل الخير وبذل المعروف.

تحية لها وهو تحنو على أطفالها في المعسكرات، أو هي في مهاجر الاغتراب القسري، أو في الحواشة والجبراكة.. أو حيثما كانت.. (ست البيت، وست المكتب الفاتح على الجمهور).. سلام تعظيم وتحية.

استيلا قايتانو.. الكتابة ضد النسيان وجوائز متعددة

أماني أبو سليم

ولدت استيلا قايتانو وكبرت بالخرطوم، عاصمة سودان المليون ميل، لكنها كانت مخزناً لذكريات أهلها من الجنوب، أذنها الصغيرة دقيقة السمع، أرهفت السمع للحكايا وما تظهره وتبطنه من الطبيعة والتقاليد، وما تبدعه من الأساطير وخفايا الحنين وأحلام العودة لوطنها الصغير بالجنوب.

رغم لغتها المحلية التي اكتسبتها من بيتهم الكبير الممتلئ بالقادمين من الجنوب، هاربين من الحرب، إلّا أنها تكتب بالعربية، لغة تعليمها ومجتمعها الجديد بالخرطوم، لتضيف وتزيّن (أدب إفريقيا غير العربية المكتوب بالعربية).

انتبهت لموهبتها في كتابة القصة وهي طالبة بكلية الصيدلية نهاية التسعينيات، وفي 2004 رأت مجموعتها القصصية الأولى (زهور ذابلة) النور، لتكون علامة بارزة في وسط أدبي يعاني حينها قلة الإنتاج، وتربُّصاً بالأدب والثقافة عموماً. في 2014 تلتها بمجموعتها الثانية (العودة).

في المجموعتين كانت استيلا تعبئ كتابتها من مخزن ذاكرتها المملوء بحكايا أرض الجنوب وطبيعتها وسحرها، بقلم هاوية تتحسس الكتابة بفطرتها المبدعة. كانت استيلا تعبِّر عن الحرب المستمرة والهروب منها، كأنها تلتقط صوراً وتكبِّرها. تأخذ الصورة من أثر الحرب على الناس والمجتمع والبيئة والثقافة المحلية، تكتب عنها بحبر الخيال والحلم وحب الأرض لتحيلها سحراً مؤثراً على قرائها.

واصلت استيلا بعدها في مجالها في الصيدلة والعمل بالصحف، لتكتب في 2013، بعد أن انقسم سودان المليون ميل إلى سودان وجنوب سودان، مقالها الشهير الذي فاض ألماً ونزفاً من جرح الهوية (بعدما بقيت أجنبية).

من مساهمات استيلا الأدبية وفي العمل العام أنها طرحت في 2022 مشروع «اصنع فرقاً بكتاب» أنشأت من خلاله 14 مكتبة في مدن مختلفة في السودان. أصبحت مقرات لإقامة نشاطات ثقافية واجتماعية، ظل عدد منها يعمل حتى بعد الحرب.

أصدرت استيلا روايتها (إيريم) في 2024 لتتناول فيها قضايا بعد انقسام السودان. أصدرت قبلها في 2019 روايتها الأولى (أرواح إدو)، لتنتقل بها من الكتابة كهاوية ومبدعة بالفطرة إلى الالتزام والاحتراف. رواية تبدأ في الجنوب الذي يسكن الوجدان والخيال، ثم تنتقل للخرطوم حيث المدينة التي عرفتها وخبرتها ووعت فيها بالهم العام والقضايا والأسئلة.

الرواية التي ستجلب السعد لها ولسودان المليون ميل.

في 2025، فازت الكاتبة السودانية ليلى أبو العلا بجائزة بن بنتر البريطانية، ورشحت، حسب تقليد الجائزة، استيلا لتتشارك معها الجائزة فيما يُسمى جائزة الشجاعة، لتجمع الجائزة السودانَين، من خلال كاتبتين، الأولى لسان وطنها الصغير بالسودان عربي وتكتب بالإنجليزية، والثانية لسان أهلها لهجاتهم المحلية وتكتب بالعربية، وكل منهما ترغب في تعريف قارئها بثقافتها الأصل.

جائزة بن بنتر جائزة أدبية بريطانية تمنحها منظمة PEN الإنجليزية سنوياً لكاتب يتميّز بالشجاعة في الدفاع عن حرية التعبير. وسُمّيت تكريماً للكاتب المسرحي هارولد بنتر، ويحق للفائز بها اختيار كاتب آخر تعرّض للاضطهاد بسبب آرائه ليشاركه التكريم فيما يُعرف بـ«جائزة الشجاعة».

في مارس الجاري، تزامناً مع يوم المرأة نالت استيلا والشاعرة السودانية إيمي محمود جائزة اتحاد الكتاب النرويجيين للعام 2026 لكتاباتهما الشجاعة ضد الحرب والاضطهاد، ولتناولهما آثارهما على الناس والمجتمعات. ليلتقي سودان المليون ميل مجدداً. يصنع الساسة الحروب، يضخمون الاختلاف، يفصلون البلاد، لتلتقي أجزاؤه تحت مظلة الأدب، المعبِّر عن آثار الحرب المؤلمة وتغذية الساسة للاختلاف والكراهية، كأن ما أراد الساسة أن يفرقوا بين الناس ليبرروا عنفهم هو ما عاد وجمع ذات الناس بطرق إنسانية.

قال الطيب صالح حين سئل عن تأثير النساء: «فعندما أفكر في حبوباتنا وأمهاتنا وعماتنا وخالاتنا أجد أنهن قمن بأكبر العبء - حقيقة - في الحفاظ على تماسك البيئة والجميع. أذكر أن جدتي لوالدتي واسمها زينب كانت مقيمة في (العفاض) مركزنا الأصلي. كانت تجيئ من العفاض لتزور أمي وخالتي وإخوانها وأقاربها، ولا تترك أحداً في البلد إلا وتزوره. تقول لك: عندي لحمة في المحل الفلاني وسَرارة في المحل الفلاني. كل هذه الأمور عبارة عن إسمنت يربط بعضهم ببعض، بالرفق والمحبة والرحمة».

ما تقوم به استيلا وليلى أبو العلا وإيمي محمود هو جزءٌ مما وصفه الطيب صالح بالعبء الأكبر، وبالإسمنت الذي يربط العلاقات، رعاية لحمة هنا وسرارة هناك، من خلال الحكي والكتابة والتوثيق للإنسان السوداني ومعاناته من آثار الحروب، أو كما قالت استيلا: «الكتابة ضد النسيان»، محاولة تحويل الألم الذي خلَّفته الحروب إلى نصوص تحفظ الذاكرة وتفتح باب التفكير في مستقبل مختلف.